

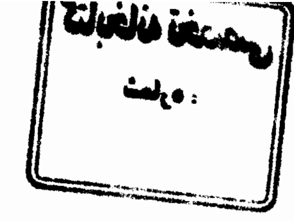
أمريكا والإسلام والإرهاب

تأليف

د/ رائد العزاوى

مكتبة مدبولي

أمريكا والإسلام والإرهاب



اسـم الكتـاب : **أمريكا والإسلام والإرهاب**

تـألـيـف : د. رائد العزاوى

الطـبـعة : الأولى / ٢٠٠٩

رقم الإيـداع : ١٩٥١١ / ٢٠٠٨

الترقيم الدولى : ٣ - 769 - 208 - 977

النـاشـر : مكتبة مدبولى

٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة

ت : ٢٥٧٥٦٤٢١ ف : ٢٥٧٥٢٨٥٤

Web site : www.madboulybooks.com

E_ mail : info@madboulybooks.com

الآراء الواردة فى هـذا الكتاب تعـبر عن وجهـة نظر المؤلف

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

د. رائد العزاوي

أمريكا والإسلام والإرهاب

مكتبة مدبولى
٢٠٠٩

الإهداء

إلى كل ضحايا الإرهاب بكل أشكاله و تحت
أي مسمى

المقدمة

اتسم الخطاب الغربي خلال السنوات الماضية بإلقاء اتهامات وإلصاقها بكل ما هو يتصل بالإسلام وربما كان للغرب مبرراته فكثيراً ما أعلنت جماعات تقرن اسمها بالإسلام مسئوليتها عن العديد من الهجمات والعمليات التي أودت بحياة العديد من المدنيين رغم أنها أوجعت قلب الحكومات الغربية . وفي مقابل ذلك العنف نجد أن تلك الحكومات أحرقت وأغرقت بلاد المسلمين بالويلات والمصائب والحروب والدمار في مايسمى بالحرب على الإرهاب والذي ألصقته بالإسلام حتى أضحى رديفا له في خطابات قادتها ومسئوليها .

عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، أصبحت كلمة "إرهاب" Terrorism .. أكثر الكلمات إثارة للجدل واستخدمت في مختلف وسائل الإعلام العالمية .. بل وأصبح هذا المصطلح بالرغم مما غلف به من قبل رافعيه ، بات مفهومه غموضا ، ومقياساً فارقا في العلاقات ، وأساساً فاعلاً تبنى عليه السياسات المريبة وتتخذ به القرارات العادلة وغير العادلة ، حتى قسم به البعض العالم إلى محورين للخير والشر وكان لزاما وفي هذه الظروف أن تنبري أقلام الباحثين والمطلعين لتوضيح اللبس الحاصل بين مفهوم الإسلام كواحد من أعظم وأروع الديانات السماوية هذا الدين الذين يبعد بكل مفاهيمه وقيمه عن مفهوم القتل والإرهاب والخوف دين السلام والخير والمحبة .

وأنا هنا لست بناكرِ أن هناك من اتخذ من هذا الدين ستاراً للقتل من جماعات وأحزاب ومعممين ومنتقبات و دعاة منابر وقصاصي الروايات الإسلامية على شاشات الفضائيات وغيرهم كل هؤلاء دفع الغرب تجاه الفهم الخاطئ لهذا الدين أو على الأقل صور بعضهم الإسلام بشكل سلبي ناقص في بعض الأحيان أو مشوهٍ في أحيان أخرى.

وحيث إن هذا الكتاب يحاول رصد ذلك الهجوم الذي شنه الغرب على الإسلام حاولت في فصوله الستة بداية من الفصل الأول تعريف مفهم الإرهاب وفي الفصل الثاني الرؤية الأمريكية للإرهاب أما الفصل الثالث فكرس بشكل تحليلي لأهم الأحداث التي قادتها الجماعات الإرهابية في الوطن العربي ومنها بالتأكيد مصر التي تعرضت للعديد من الهجمات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وفي الفصل الرابع نتحدث فيه عن الحركات والمليشيات داخل أمريكا والتي تشكل حقيقة المجتمع الأمريكي، أما الفصل الخامس فخصص للحديث عن السياسية الأمريكية تجاه الإسلام والمسلمين بعد ١١ سبتمبر، أما الفصل السادس والأخير فهو عبارة عن رؤية للواقع العربي المتردي بعد هذه الأحداث .

وفي الختام فإن ما جاء في هذا الكتاب إنما هي محاولة متواضعة مني أقدمها لك أيها القارئ العزيز ولك الحكم في أن تغلق دفتيها عند أول صفحة أو أن تكملها إلى النهاية التي ربما لاتعجبك ولا ترضيك لكن هي محاولة لفهم بعض مما يدور في عقول من هم المادة الأساس في وسائل الإعلام والذين من خلالهم يشوه الإسلام وما أنا هنا بمدافع عن هذا الدين العظيم ولن أكون ذلك الشخص ما حييت فهو دين محفوظ لا يحتاج إلى منابر أو عمائم أو قنابل بل يحتاج إلى قلوب وعقول أمينة ونظيفة.

الفصل الأول

صـــراع الحضارات

التحول السياسى التاريخى الذى طرأ على العلاقات والسياسية الدولية فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ليصبح بداية لمرحلة جديدة من التأريخ لشكل تلك العلاقات والسياسات الدولية وتفاعلاتهما على المستوى العالمى ،خلفاً لمرحلة الحرب الباردة بين القطبيين الغريمين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى –سابقاً – فى طى النيسان ، وتوجهت الولايات المتحدة انطلاقا من ثوابت آنية واقعية كرستها مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى فرض هيمنتها على العالم بالقوة التى تستطيع من خلالها تأمين من يسمى بـــ " الإمبراطورية الأمريكية " التى بات يتوافر لها من القدرات والإمكانيات ما يسمح لها بذلك وبدون منافس شرس ، وفى هذا السياق الزمنى كان تياراً صاعدا ومتناميا فى الولايات المتحدة الأمريكية يحاول بسط نفوذه على الإدارات الأمريكية المتوالية وإن لم يتمكن بكامل عتاده من منظرين ومركز بحوث ومموليين من بسط قوته وسيطرته فى بادئ الأمر حين شهد العالم سقوط الدب الروسى بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم ، ولكن استطاع هذا التيار المعروف باسم "المحافظون الجدد" من السيطرة على الإدارة اللاحقة للحزب الجمهورى فى عهد بوش الابن ، بعد ثمانى سنوات من حكم الديموقراطيين بزعامة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون ، وتولى المحافظ الجديد ديك تشينى نائب الرئيس الأمريكى الحالى إدراة الملفات الخاصة بالتيار إلى أن صعد نجمه فى أعقاب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ، متخذا منها ذريعة للتحول نحو صيغة جديدة فى أسلوب إدارة العلاقات والقضايا الدولية ، وأضحى جلياً أن هذا التيار أخذ على عاتقه خوض غمار معركة مع ما يسميه فى وثائقه بـــ "الخطر الأخضر" فى إشارة للدين الإسلامى ، وهنا بدأت سياسة خلط الأوراق بين الإسلام كدين وبين حركات الإسلام السياسى خصوصاً تلك التى كانت سلاح الولايات المتحدة فى حربها على الشيوعية " الخطر الأحمر " والمعروفة سياسياً فى الولايات المتحدة بـــ " تنظيم القاعدة "، فقد إرتأى صانعوا القرار الأمريكى أن حليفهم القديم أدى مهمته وحانت لحظة الانقضاض عليه والتخلص منه فى أتون المعركة الجديدة مع " الخطر الأخضر " وعلى الفور دخلت الولايات المتحدة الأمريكية فى حرب غير متكافئة على الإطلاق مع شبكة القاعدة فى معقلها السابق فى أفغانستان بحجة القضاء على الإرهاب ونشر نموذج الديمقراطية الأمريكية وإعمار الدولة ، ومرت السنوات تلو الأخرى والولايات المتحدة مدعومة بقوات تحالف دولية مختلفة لا تزال تخوض غمار معارك شرسة فى الجبال الأفغانية من دون جدوى ولم تنفذ وعودها بالإعمار أو نشر النموذج الديمقراطى ، وانتقلت الولايات المتحدة إلى العراق فى الوقت الذى كان يعتبر فيه أضعف نقطة فى الإقليم العربى لظروفه السياسية والاقتصادية؛ لتخوض غمار معركة حربية تالية لا تزال تدور رحاها حتى اليوم بنفس الحجج السابقة ، ولم تفاجأ الولايات المتحدة

بانتقال عدوها " القاعدة " إلى العراق الذى وجد أرضاً خصبة يرتع فيها ، ولكى تجد الولايات المتحدة مبرراً جديداً للبقاء فى المنطقة التى تستهدف حماية مصالحها المتنوعة فيها وحماية مصالح إسرائيل ، فضلاً عن تأمين منابع النفط العراقية لصالحها ، وفى خضم هذه التفاعلات توجد إشكالية كبرى فى الخلط بين قضايا الإرهاب والإسلام كدين ، حيث أصبح هناك ارتباط وثيق الصلة فى أذهان الجماهير الأمريكية والأوروبية بين الإرهاب والإسلام ، وأضحت حركات الإسلام السياسى الموصومة بالإرهاب فى العقلية الغربية هى الإسلام كدين ، وشاركت الآلة الإعلامية الغربية فى إنتاج هذه التصورات وتصديرها للجماهير ، وقد لاقى ذلك قبولاً ورواجاً فى ظل المتغيرات الدولية الآتية .

*الإرهاب .. قضية بدون اصطلاح:

على الرغم من الذيوع والانتشار الكاسح لكلمة " الإرهاب "ودلالاتها ونتائجها على المستوى العالمى إلا أنه لا يزال من المبكر التوصل إلى مفهوم اصطلاحى محدد بشأن تعريف كلمة " الإرهاب " ، فى نفس الوقت توجد إجتهادات فقيهة كثيرة لتعريفه الاصطلاحى، وإن لم تحسم تلك الاتجاهات التعريف القانونى والتشريعى سواء على المستوى الدولى أوعلى المستوى المحلى ، وقد دشنت الكثير من المؤتمرات الدولية التى تستهدف التوصل إلى ذلك المفهوم ولكن دون جدوى، وإن كانت هناك محاولات اقتربت من التوصل إلى تعريف للإرهاب حاولت تقسيمه على النحو التالى:

*أولاً : الإرهاب في اللغة:

تشتق كلمة "إرهاب" من الفعل المزيد (أرهب)؛ ويقال أرهب فلاناً: أي خوَّفه وفزَّعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف (رَهّبَ) . أما الفعل المجرد من نفس المادة وهو (رَهِبَ)، يَرْهبُ رَهْبَةً ورَهْبًا ورَهَبًا فيعني خاف، فيقال رَهِبَ الشيء رهباً ورهبةً أي خافه . أما الفعل المزيد بالتاء وهو (تَرَهَّبَ) فيعني انقطع للعبادة في صومعته، ويشتق منه الراهب والراهبة والرهيبة والرهبانية ... إلخ، وكذلك يستعمل الفعل ترهب بمعنى توعد إذا كان متعدياً **فيقال ترهب فلاناً**: أي توعده. وكذلك تستعمل اللغة العربية صيغة استفعل من نفس المادة فتقول (استرهب) فلاناً أي رَهَّبَه.

ويلاحظ أن القرآن الكريم لم يستعمل مصطلح "الإرهاب" بهذه الصيغة، وإنما اقتصر على استعمال صيغ مختلفة الاشتقاق من نفس المادة اللغوية، بعضها يدل على الإرهاب والخوف والفزع، والبعض الآخر يدل على الرهبنة والتعبد، حيث وردت مشتقات المادة (رهب) سبع مرات في مواضع مختلفة في الذكر الحكيم لتدل على معنى الخوف **والفزع كالتالي:**

- (يَرْهَبُون) : "وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى ورَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ". [الأعراف : ١٥٤]
- (فارْهَبُون) : " وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ" [البقرة : ٤٠].
"إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ" [النحل : ٥١]
- (تُرهِبُونَ): "تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ" [الأنفال : ٦٠]
- (استَرهَبُوهُم) : "وَاسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَاءُوا بِسِحْرٍ عَظِيمٍ" . [الأعراف : ١١٦]
- (رَهْبَةً) : "لأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِم مِّنَ اللهِ" [الحشر : ١٣]
- (رَهَبًا) : " وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ" [الأنبياء : ٩٠]

بينما وردت مشتقات نفس المادة (رهب) خمس مرات في مواضع مختلفة لتدل على الرهبنة والتعبد كالتالي :

ورد لفظ (الرهبان) في سورة [التوبة : ٣٤]، كما ورد لفظ (رهبانا) في [المائدة : ٨٢]، ولفظ (رهبانهم) في [التوبة : ٣١] وأخيرا (رهبانية) في [الحديد :٢٧].

بينما لم ترد مشتقات مادة (رهب) كثيراً في الحديث النبوي ولعل أشهر ما ورد هو لفظ (رهبة) في حديث الدعاء : "رغبة ورهبة إليك" . ويلاحظ أيضا أن القرآن والحديث قد اشتملا على بعض الكلمات التي تتضمن الإرهاب والعنف، بمعنى استخدام القوة أو التهديد لتحقيق أهداف معينة، ومن هذه المفاهيم : العقاب والقتل والبغي والعدوان والجهاد... إلخ.

*ثانيا : الإرهاب في الثقافة الغربية:

تتكون كلمة "إرهاب" في اللغة الإنجليزية بإضافة اللاحقة ism إلى الاسمTerror بمعنى فزع ورعب وهول، كما يستعمل منها الفعل Terrorize بمعنى يرهب ويفزع .

ويرجع استخدام مصطلح Terrorism في الثقافة الغربية تاريخياً للدلالة على نوع الحكم الذي لجأت إليه الثورة الفرنسية إبان الجمهورية الجاكوبية في عامي [١٩٧٣ – ١٩٧٤] ضد تحالف الملكيين والبرجوازيين المناهضين للثورة. وقد نتج عن إرهاب هذه المرحلة التي يطلق عليها Reign of Terror اعتقال ما يزيد عن ٣٠٠ ألف مشتبه وإعدام حوالي ١٧ ألفا، بالإضافة إلى موت الآلاف في السجون بلا محاكمة.

وإن كان هناك من يرجع بالمصطلح والمفهوم إلى أقدم من هذا التاريخ كثيرا، حيث يفترض أن الإرهاب حدث ويحدث على مدار التاريخ الإنساني وفى جميع أنحاء العالم. وقد كتب المؤرخ الإغريقي زينوفون(430 – 349) Xenophon ق.م – في سياق الثقافة الغربية – عن المؤثرات النفسية للحرب والإرهاب على الشعوب.

وقد استخدم حكام رومان من أمثال Tiberius (37-41) Caligula العنف ومصادرة الممتلكات والإعدام كوسائل لإخضاع المعارضين لحكمهما. ولعل محاكم التفتيش التي قام بها الأسبان ضد الأقليات الدينية (المسلمين أساسا) أهم محطات الإرهاب الرئيسية في تاريخ الثقافة الغربية .

وقد تبنت بعض الدول الإرهاب كجزء من الخطة السياسية للدولة مثل دولة هتلر النازية في ألمانيا، وحكم ستالين في الاتحاد السوفيتي آنذاك، حيث تمت ممارسة إرهاب الدولة تحت غطاء أيديولوجي لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية وثقافية.

واعتبرت منظمات وجماعات مثل جماعة "بادر ماينهوف" الألمانية، ومنظمة "الألوية الحمراء" الإيطالية، والجيش الأحمر الياباني، والجيش الجمهوري الأيرلندي، والدرب المضيء البيروية، ومنظمة "إيتا" الباسكية، ومنظمات فلسطينية في مقدمتها فتح.. اعتُبرت من أشهر المنظمات الإرهابية في تاريخ القرن العشرين من منظور غربي. ويضاف إليها في السنوات الأخيرة العديد من المنظمات الإسلامية، على رأسها بالطبع تنظيم القاعدة.

***ثالثاً : الإرهاب وعلاقته بالإسلام:**

شهدت أغلب الدول الإسلامية، وبصفة خاصة منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين، تنامي وبروز ظاهرة الإحياء الإسلامي أو الصحوة الإسلامية، وهي ليست بالظاهرة الحديثة أو الجديدة، بل يمكن تتبع جذورها وامتداداتها عبر التاريخ الإسلامي بخبراته ومراحله المختلفة، واتخذت هذه الظاهرة صوراً وأشكالاً متعددة، ثقافية وفكرية، اقتصادية واجتماعية، سياسية وسلوكية.

وقد تضمنت الكتابات والدراسات التي تناولت هذه الظاهرة مجموعة ضخمة من المصطلحات لتعريفها، منها على سبيل المثال: الإسلام السياسي Political Islam ويقصد به توظيف الإسلام لتحقيق أهداف سياسية، والإسلام التقدمي Progressive Islam وهو الذي يتضمن تطبيق الاشتراكية ولا يتعارض مع التحديث، والإسلام الشعبي أو الجماهيري Popular Islam والإسلام التقليدي Traditional Islam وهو الذي يتعارض مع العلمانية والتحديث، وإسلام الصحوة Resurgence Islam والإحياء الإسلامي Islamic Revival والأصولية الإسلامية Islamic Fundamentalism وغيرها.

ولكن يلاحظ أن هناك من استخدم في تعريف ظاهرة الإحياء هذه مصطلحات ومفاهيم تربط بين الإسلام وأنماط من العنف والإرهاب مثل: الإسلام الثوري Revolutionary Islam والإسلام الراديكالي Radical Islam والإسلام من أعلى

Islam from Top والإسلام المتشدد Rigidified Islam والإسلام المسلّح Militant Islam والعنف الإسلامي Islamic Violence وأخيرا الإرهاب الإسلامي Islamic Terrorism.

وقد برز أول تطبيق فعلي للعنف واستخدام القوى في إطار الصحوة الإسلامية الحديثة في مصر عام ١٩٧٤ فيما عرف وقتها بـــ"تنظيم الفنية العسكرية" بقيادة الفلسطيني صالح سرية، ثم تعاقبت بعد ذلك الجماعات والتنظيمات التي تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق مآرب سياسية.

استخدمت بعض فصائل الصحوة الإسلامية العنف السياسي كوسيلة للتغيير في بلدانها، كما في حالة جماعتي الجهاد والإسلامية في مصر، وفرع جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، وحزب التحرير في الأردن، بينما استخدمت جماعات أخرى القوة بعد فشل تجربتها في الوصول إلى الحكم من خلال صناديق الاقتراع والديمقراطية كما في حالة جبهة الإنقاذ في الجزائر، بينما استطاعت حركات وفصائل الوصول إلى السلطة بالفعل باستخدام القوة أو الجيش كما في حالة السودان، وشارك فصيل إسلامي مع الجماهير في سياق ثورة شعبية في إيران.

وتستخدم فصائل وجماعات تنتمي إلى الإسلام كمرجعية سياسية القوة في مقاومة الاحتلال كما في حالة حماس والجهاد في فلسطين، وحزب الله في جنوب لبنان، ومجاهدي كشمير في الهند، ومسلمي الشيشان ضد الروس، ومن قبلهم المجاهدون الأفغان في الثمانينيات.

كما يلاحظ استخدام جماعات أخرى للعنف والقوة في سياق جماعات سياسية مختلفة على السلطة كما في حالة حزب الإصلاح اليمني، والفصيل الإسلامي في الصومال، والفصائل الأفغانية بعد رحيل السوفيت. ويضاف إلى ما سبق جماعات ومنظمات تستخدم ما يطلق عليه "الإرهاب الدولي" مثل تنظيم القاعدة والجهاد المصرية في الخارج. وهي منظمات تستهدف المصالح الغربية والأمريكية خاصة في شتى أنحاء العالم.

نخلص مما سبق أن بعض مصادر الحركة الإسلامية قد استخدمت القوة والعنف السياسي لتحقيق مآرب سياسية مختلفة، بعض منها غير مشروع وهو ما جعل ثمة علاقة للربط بين الإرهاب والصحوة الإسلامية. لكن السبب الرئيسي في إحداث هذا الربط يرجع إلى ما يطلق عليه "الإرهاب الدولي" من قبل بعض المنظمات التي تنتمي للحركة الإسلامية بمفهومها الشامل، والموجهة غالباً ضد الولايات المتحدة التي تُعدّ منذ عام ١٩٨٦ تقريراً لتصنيف المنظمات الإرهابية في العالم، وبالطبع فإن أغلبها منظمات عربية وإسلامية.

*رابعا : الإرهاب.. تعريفه وأنماطه:

لم يلق أي تعريف للإرهاب قبولاً من الجميع كما ذكرنا، وقد أجرى ألكس شميد Schmid في كتابه عن الإرهاب السياسي (١٩٨٣) استبيانا على مائة من الدارسين والخبراء في هذا المجال لتحديد مفهوم الإرهاب. توصلت نتائج الاستبيان إلى وجود عناصر مشتركة في **تعريفات عينة المدروسين المائة، وهي:**

- الإرهاب هو مفهوم مجرد بلا كنه محدد.
- التعريف المفرد لا يمكن أن يحصي الاستخدامات الممكنة للمصطلح.
- يشترك العديد من مختلف التعريفات في عناصر مشتركة.
- معنى الإرهاب ينحصر عادة بين هدف وضحية.

ويؤكد جوناثان وايت (١٩٩١) في مدخله عن الإرهاب على ضرورة عدم اكتفاء فهمنا من خلال مداخل سياسية، بل إن علم الاجتماع في غاية الأهمية في هذا السياق. ويؤكد على عدم وجود تعريف واحد لمفهوم الإرهاب؛ ولذلك فقد **اقترح أن يعرف الإرهاب من خلال أنماط مختلفة للتعريف:**

- نمط التعريف البسيط والعادي للإرهاب، ويعني عنفا أو تهديدا يهدف إلى خلق خوف أو تغيير سلوكي.
- النمط القانوني لتعريف الإرهاب، ويعني عنفاً إجرامياً ينتهك القانون ويستلزم عقاب الدولة.
- التعريف التحليلي للإرهاب، ويعني عوامل سياسية واجتماعية معينة تقف وراء كل سلوك إرهابي.
- تعريف رعاية الدولة للإرهاب، ويعني الإرهاب عن طريق جماعات تُستخدم بواسطة دول للهجوم على دول أخرى.
- نمط إرهاب الدولة، ويعني استخدام سلطة الدولة لإرهاب مواطنيها.

*الإرهاب الدولي والعنف السياسي الداخلي:

يعرّف الإرهاب الدولي بأنه نوع من العنف غير المبرر وغير المشروع بالمقياسين الأخلاقي والقانوني الذي يتخطى الحدود السياسية، ويختلف الإرهاب عن ممارسة العنف السياسي الداخلي التي قد تنتهجها بعض القوى الثائرة أو الحركات المتمردة داخل الدولة الواحدة للنيل من السلطة الشرعية القائمة.

والإرهاب الدولي عادة ما يصطبغ بالصبغة السياسية كما أن الجماعات التي تمارسه هي في الغالب جماعات غير حكومية، وإن كان هذا في ذاته لا يمثل حائلا بينها وبين الحصول على التشجيع المادي والمعنوي لبعض الدول والحكومات.

وبعيداً عن الأسباب التي تساعد على انتشار الإرهاب الدولي فقد طرأت في الحقبة الأخيرة مستجدات عديدة زادت كثيراً من أخطاره ومضاعفاته الدولية، منها على سبيل المثال: ضلوع العديد من الدول والحكومات وتواطؤها مع منظمات الإرهاب الدولي، والتكاثر السرطاني لخلايا وشبكات الإرهاب الدولي، وقد وصل البعض بعددها إلى ثلاثمائة وثمانين منظمة منتشرة في أكثر من ستين دولة، والتقدم التكنولوجي الكبير الذي استفادت منه هذه المنظمات في نطاق الاتصالات وجمع المعلومات والتزود بمعدات فنية متطورة.

***خامسا : الإرهاب والمقاومة المشروعة:**

ربما كان الخلط بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال هو السبب الرئيسي لعدم وجود اتفاق يذكر حول مفهوم وتعريف الإرهاب، فقد دأب الخطاب الغربي [الأمريكي أساسا] على وصم حركات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي في فلسطين وجنوب لبنان بصفة الإرهاب. ولا تزال منظمات مثل حزب الله والجهاد والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وغيرها مصنفة في تقارير وزارة الخارجية الأمريكية بوصفها منظمات إرهابية في ظل التغاضي عن أبشع الممارسات الإرهابية التي يقوم بها الكيان الصهيوني.

*** مفهوم الإرهاب المحلى علمياً:**

باعتباره شكلاً من أشكال العنف الموجه إلى مسئولى الدولة ومؤسساتها ومواطنيها والمقيمين بها، أو الممتلكات العامة والخاصة، أو الموارد الطبيعية بالدولة، وذلك بهدف تغيير نظام الحكم أو تخويف وابتزاز قادة هذا النظام أو ترويع المواطنين، من أجل تحقيق أهداف سياسية خاصة بمنفذى تلك الأعمال الإرهابية، سواء كانت متعلقة بالسعى إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، أو مجرد التعبير عن السخط والاحتجاج إزاء أوضاع سياسية أو اقتصادية معينة.

***خلاصة:**

نخلص من العرض السابق إلى التأكيد على نقاط أساسية لفهم أزمة تحرير مضمون مصطلح "الإرهاب"، وهي:

- عدم وجود تعريف موحد للإرهاب يرجع إلى فرض التعريف الغربي البرجماتي والمتغير على شعوب ودول العالم. وأن تعريف الإرهاب ليس من حق دولة أو ثقافة بعينها.

- للتوصل إلى تعريف حقيقي للإرهاب يجب أن يحتوي مفهومه على كافة أنماط الإرهاب، بما فيها إرهاب القوى العظمى وإرهاب الدولة والحصار والإرهاب الاقتصادي والإرهاب الثقافي... إلخ .

- ظاهرة الإرهاب غير مقصورة على المنتمين إلى حركات وفصائل إسلامية، وفي هذا السياق لا تفرق الولايات المتحدة بين المنظمات الفلسطينية الإسلامية والقومية والشيوعية، فجميعها في نظر الولايات المتحدة منظمات إرهابية.

خلال الحملة الانتخابية للفوز بترشيح الحزب الجمهوري لخوض انتخابات الرئاسة قال جورج بوش الابن:إن السيد المسيح هو أفضل فيلسوف سياسي لديه لكونه أنقذه من طريق الضلال ودله على الصراط المستقيم.

هذا المقال يحاول إبراز مدى التسويغ الديني لغزو أفغانستان والعراق من خلال التركيز على التصريحات الصادرة عن الرئيس بوش نفسه و"الفتاوى" الصادرة عن الكنائس الأميركية التي رددتها وسائل الإعلام الدينية التابعة لليمين المسيحي عموما وللصهيونية المسيحية خصوصا واستخدامها لنصوص من الإنجيل وأسفار التوراة (العهد القديم) لتبرير الحرب.



الفصل الثانى

الإسلام فى أروقة البيت الأبيض



*بوش: أشعر أن الله يريدني:

يرى بعض المراقبين أن الرئيس بوش ومساعديه يتعمدون استخدام العبارات ذات المعنى المزدوج التي تظهر على أنها عادية بالنسبة للمستمع العادي، لكنها تحمل في طياتها إشارات مشفرة لا يستطيع فكها سوى الشخص الذي يفهم معناها الحقيقي ويدرك المرجعية الدينية التي تستند إليها.

بعبارة أخرى، عندما يقول الرئيس بوش مثلا: "إن منطقة الشرق الأوسط تمر بمرحلة تاريخية ومفصلية يتوجب على شعوبها الاختيار بين الديمقراطية والحرية وبين الاستبداد والتطرف" يتلقى الشخص العادي هذه العبارة بمعناها السطحي والمظهري على أنها تتم عن حسن نية والتزام الرئيس بوش بالمبادئ الأميركية الراسخة المتمثلة في الدفاع عن الحرية وحقوق الإنسان.

لكن بالنسبة للشخص المتدين، وأعني هنا بالتحديد الملايين من أتباع الكنائس الإنجيلية الذين يشكلون القاعدة الانتخابية للرئيس بوش ولليمين المحافظ، تبرز التزام الرئيس بوش بتطبيق حكم الله في الأرض وتحقيق الرؤية التي نص عليها الإنجيل والعهد القديم ووردت في سفر الرؤية أي تخليص منطقة الشرق الأوسط من قوى الشر الذي هو شرط أساسي لعودة المسيح وتحضير المنطقة لخوض المعركة الأخيرة التي سينتصر فيها الخير على الشيطان وبالتالي إقامة دولة الله على الأرض.

ومنذ الوهلة الأولى لدى وقوع هجمات ١١ سبتمبر أضفى بوش على ما يجري صفة النزاع الكوني والأبدي، الذي ينص عليه الإنجيل والتوراة، بين المؤمنين والدجالين أتباع الشيطان. وقال عقب ساعات قليلة من وقوع الهجمات: إن تلك الهجمات تمثل "انطلاقة الحرب الكونية ضد الشر"، وأضاف أن الولايات المتحدة مدعوة لكي تتحمل "مهمتها التاريخية" وأن "الرد على هذه الهجمات هو تخليص العالم من الشر". وشدد على أن النصر مؤكد في هذه الحرب لأن الله يقف إلى جانب قوى الخير التي تمثلها الولايات المتحدة. وردد حينها خلال خطاب بثته وسائل الإعلام المزمور التوراتي رقم ٢٣ الذي يقول "تقدم إلى الأمام ودافع عن الحرية وعن كل ما هو خير وعادل في عالمنا".

وخلال جميع التصريحات التي سبقت الحرب في أفغانستان واستمرت حتى بعدها وصولاً إلى الحرب في العراق، واصل الرئيس بوش استخدام التعبيرات الدينية والاستشهاد بفقرات من الإنجيل في محاولة لتوضيح نظرته الخاصة لما يجري في العالم.

***الكنائس تحشد للحرب استشهادا بالإنجيل:**

أظهر استطلاع للرأي العام الأمريكي أجراه معهد بيو لاستطلاعات الرأي في مارس ٢٠٠٣، قبل أيام قليلة من الحرب في العراق أن نسبة ٧٧% من الإنجيليين البيض يؤيدون استخدام الولايات المتحدة للقوة العسكرية للإطاحة بنظام حكم صدام حسين.

ويجب الإشارة هنا إلى أن مجموع الإنجيليين بلغ أكثر من ٦٠ مليون شخص خلال عام ٢٠٠٠ وهو في تصاعد مستمر، وهو ما يظهر مدى تأثير الكنائس الإنجيلية والقساوسة في بلورة رأي هذه الشريحة الاجتماعية التي تشكل قاعدة انتخابية رئيسة للرئيس بوش والمحافظين الجدد، وذلك من خلال الترويج للفكرة التي تعتبر أن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس بوش "القائد المتدين والتقي الورع" تعمل على تطبيق مشيئة الله في الأرض.

***لاهاي: العراق نقطة محورية خلال أحداث نهاية العالم:**

يعتبر تيم لاهاي أحد أبرز الإنجيليين المقربين من الرئيس بوش وقال عنه معهد دراسة الإنجيليين الأمريكيين أن لاهاي يعتبر الزعيم الإنجيلي الأكثر تأثيرا في الولايات المتحدة على مدى السنوات الـــ٢٥ الأخيرة من القرن العشرين.

ظهر لاهاي مرات عدة على شاشات التليفزيون والبرامج الحوارية الإذاعية للتصريح بأن الحرب سواء في أفغانستان أو العراق ضرورية بالنسبة للمؤمنين. وذهب إلى حد القول خلال العديد من المناسبات إن "العراق يشكل نقطة محورية خلال أحداث نهاية العالم" حيث إن العراق سيلعب دوراً أساسياً في معركة هرمجدون التي ستقع في مجدو في فلسطين.

وقال في سلسلة مقالات وتصريحات صحفية بوصفه أكبر خبير ديني في شؤون الحشر ويوم القيامة إنه "بعد غزو العراق وتخليصه من حكم الطاغية وإعتاق شعبه وإعادة إعماره سيصبح العراق الدولة العربية الوحيدة التي لن تدخل في حرب ضد إسرائيل وضد جيش الله خلال الحرب الأخيرة".

***روبرستون: صدام وإخراج اليهود من أراضيهم:**

بناء على رؤية أن العراق يمثل جزءاً محورياً من الصراع الهادف إلى تحضير منطقة الشرق الأوسط للحرب الأخيرة، حاول بعض القساوسة الإنجيليين ومن أبرزهم بات روبرتسون وهو مؤسس ورئيس شبكة التليفزيون المسيحية CBN ومؤسس بعض المراكز والجامعات الخاصة بتدريس المسيحية، الربط بين صدام حسين و"نبوخذ نصر"، وهو الملك الكلداني الذي حكم بابل خلال القرن الخامس قبل الميلاد وقام بغزو القدس وأحرق هيكل سليمان وأخرج اليهود من

أرضهم وقام بتهجيرهم خلال ما يعرف بالسبي البابلي. وقد نصت عليه التوراة (وثيقة العهد القديم) في رؤية دانييل (إصحاح٤:٤-١٨).

وحاول روبرتسون مرات عدة خلال برنامجه الشهير "نادي السبعمائة" تهويل الخطر الذي يشكله صدام حسين على إسرائيل وقال إنه يمثل قوى الشر المعادية للمسيح التي تحاول تقويض قيام الدولة الموعودة "دولة الله في الأرض" التي ستقام لمدة ١٠٠٠ سنة بعد عودة المسيح وذلك بطبيعة الحال وفقاً لمعتقدات المسيحيين الذين يؤمنون بالألفية.

وقبيل الحرب في العراق خصص روبرتسون حيزاً واسعاً من برنامجه نادي السبعمائة وخطبه لتوضيح أهمية موقع العراق والشرق الأوسط عبر التاريخ وعبر توافد العديد من الإمبراطوريات عليها وكان يُظهر خرائط للعراق مشدداً على الإشارة إليه باسمه القديم ومثلما ورد في الإنجيل وهو بلاد الرافدين.

***فالويل: إن الله مؤيد للحرب:**

يعتبر جيري فالويل من أبرز الإنجيليين اليوم في الولايات المتحدة ومن مجموعة القساوسة القلائل المقربين من الرئيس بوش. هو رئيس قساوسة كنيسة طريق توماس المعمدانية في لينش بورغ بولاية فيرجينيا، وهو مؤسس بعثات فالويل المسيحية ومستشار ومؤسس جامعة الحرية الدينية بفيرجينيا أيضا، ولديه برنامج تليفزيوني وآخر إذاعي. وقال مرة تلو الأخرى عقب هجمات ١١ سبتمبر إنه يتعين على الرئيس بوش والقوات الأمريكية تعقب أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة وجميع من وصفهم بالإرهابيين في جميع أنحاء العالم مهما استغرق ذلك من وقت وقتلهم باسم الله. وفي الوقت الذي كانت فيه حكومة الرئيس بوش تدق طبول الحرب التي ستشنها على العراق كان فالويل يشدد خلال عظات يوم الأحد على ضرورة تأييد قرار الحرب لأنها حرب مقدسة، وقال "إننا عندما نشن الحرب في العراق سنقوم بذلك لإعادة المسيح إلى الأرض لكي تقوم الحرب الأخيرة التي ستخلص العالم من جميع الكافرين".

كان يقول فالويل دائما إن الإنجيل ينص على أن الله يوجب على المؤمنين معاقبة الكافرين مستشهداً بسور من الإنجيل. وقد أصدر مقالاً مثيراً للجدل أطلق عليه عنوان "إن الله مؤيد للحرب" يبرر فيه سبب وضرورة غزو العراق والإطاحة بنظام حكم صدام حسين، وقال إن المسيحيين كانوا يجادلون بشأن قضية شن الحرب ضد قوى الشر منذ عقود طويلة وأضاف أن "الإنجيل لم يلتزم الصمت بشأن هذه القضية"، وأضاف إنه في الوقت الذي نص فيه الإنجيل مرات عدة على ضرورة أن يجنح المرء للسلم نص أيضاً على الحرب. وقال "إنه في الوقت الذي يعتبر

فيه رافضو الحرب أن السيد المسيح مثال للسلام غير المتناهي، يتجاهلون الرواية بكاملها التي وردت في الرؤية التاسعة عشرة ويظهر فيها المسيح في يده سيف حاد يصعق الأمم ويحكمهم". وأضاف أن الإنجيل ينص على أن هناك وقتاً للسلم ووقتاً للحرب.

*لاند: الحرب الاستباقية ضد العراق هي حرب عادلة:

القس ريتشارد لاند هو رئيس لجنة الأخلاق والحرية الدينية في مجمع الكنسية المعمدانية الجنوبية التي يبلغ عدد أتباعها أكثر من ١٦ مليون شخص ولديها أكثر من ٤٢ ألف كنيسة عبر الولايات المتحدة. ويعتبر أيضا من أبرز الزعماء الإنجيليين المقربين من الرئيس بوش والمدافعين الشرسين عن سياساته خلال ظهوره بشكل مستمر على البرامج التليفزيونية على شاشات MSNBC وCNN وABC وCBS وFox News وغيرها ولديه برنامجان إذاعيان يوميان وثالث أسبوعي تذاع جميعها على موجات عدد من الإذاعات المسيحية.

وبالإضافة إلى تسخير جميع تلك البرامج لحشد التأييد لسياسات الرئيس بوش المحافظة، ما يتعلق منها بقضية الإجهاض وزواج المثليين والأبحاث العلمية الخاصة بالخلايا الجذعية، كانت برامج لاند الحوارية بوقا للتسويق لقرار الرئيس بوش شن الحرب في أفغانستان والعراق وحشد التأييد الشعبي لها ومنحها التبريرات الدينية. خلال العام ٢٠٠٢ وجه لاند رسالة نيابة عن خمسة قساوسة إنجيليين تناقلتها وسائل الإعلام الأمريكية بشكل واسع يعتبر فيها أن شن الحرب الاستباقية ضد العراق حرب مشروعة لأنها تتوفر فيها جميع شروط "الحرب العادلة" المنصوص عليها في الدين المسيحي. وقال في الرسالة "إننا نؤمن بأن سياساتك المعلنة والمتعلقة بصدام حسين هي سياسات حذرة وتتدرج في الإطار الزمني النزيهة الذي تنص عليه نظرية الحرب العادلة".

*ستانلي: دعم الحرب واجب ديني:

قال تشارلز ستانلي القس بالكنسية المعمودية الأولى بأتلانتا خلال إحدى عظات الأحد التي يشاهدها ملايين المشاهدين عبر شاشات التلفزة "يتعين علينا أن نقدم المساعدة في شن هذه الحرب بأي شكل من الأشكال".

وأضاف ستانلي وهو زعيم سابق لمجمع الكنسية المعمدانية الجنوبية "إن الله يقاتل ضد الذين يعارضونه ويقاتلون ضده وضد أتباعه". ليكون بذلك ـ القس ستانلي ـ قد أضفى الشرعية الدينية الكاملة على الحرب ومباركة الله لها، وبالتالي فإن تأييد الحرب التي يقودها بوش هو واجب ديني ومعارضتها هي معصية لمشيئة الله.

***جيش الله:**

مثلما ذكرت أصبحت الفكرة الرئيسة والمحورية التي يرددها القساوسة الإنجيليون خلال صلاة يوم الأحد هي أن الولايات المتحدة بقيادة الرئيس بوش تعمل على تطبيق مشيئة الله في الأرض.

وهذه المسألة لم تقتصر على رجال الدين الإنجيليين وحسب بل رددها العديد من السياسيين سواء بشكل مباشر وواضح أو بشكلي ضمني. ففي أكثر من مرة قال النائب توم ديلي عندما كان يتولى منصب زعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب إنه يتعين دعم الحرب ضد العراق لأنها "البشير الذي يسبق عودة المسيح إلى الأرض ويفسح المجال لحدوثها".

فالجنرال بويكن قائد العمليات السرية في الجيش الأمريكي ذكر في العديد من التصريحات أن الحرب التي تشنها الولايات المتحدة ضد ما تصفه بالإرهاب هي صراع بين القيم المسيحية اليهودية والشيطان.

وكان الجنرال يويكن يتولى مهمة القضاء على أسامة بن لادن وصدام حسين وعُين فيما بعد نائباً لوزير الدفاع لشؤون الاستخبارات قال في يونيو ٢٠٠٣ في كلمة بإحدى الكنائس بولاية أوريغان: "إن المتطرفين الإسلاميين يكرهوننا لأننا أمة مسيحية، ولأن أساسنا وجذورنا تنبعث من القيم اليهودية المسيحية". وتابع يقول: إن الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة ضد الإرهاب "هي حرب ضد عدو اسمه الشيطان".

وقال: "إن الرئيس بوش تولى منصب الرئاسة في البيت الأبيض لأن الله اختاره لتولي ذلك المنصب". وقال في كلمة بإحدى الكنائس عام ٢٠٠٢ وهو يرتدي الزي العسكري الأمريكي "إننا جيش الله، في بيت الله، وقد أقيمت مملكة الله لمثل هذه الأوقات التي نعيشها".

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من رجال الدين المسيحيين رفضوا الحرب في العراق وشددوا على أنها حرب غير شرعية كما رفضوا إضفاء طابع الدين أو الشرعية الإنجيلية عليها بمن فيهم البابا يوحنا بولس الثاني وخلفه البابا بنديكت الـ١٦ وعشرات القساوسة الكاثوليك والبروتستانت والإنجيليين.

أصبحت مسألة العقيدة قضيةً مُثارة – وبشدة – على صعيد الحملات الانتخابية الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨. بات المرشحون، سواءٌ كانوا جمهوريين أو ديمقراطيين، باتوا يعلنون – بمنتهى الصراحة والوضوح – عن انتماءاتهم الدينية، الأمر الذي لم يكن يحدث بهذا التركيز من قبل.

ولم يعد "جورج دبليو. بوش" هو المُرشح الوحيد الذي يتحدث بإسهاب عن الدين في حملاته الانتخابية – كما فعل منذ سبع سنوات حينما أفصح في إحدى "المبارزات" الصحفية عن حبه الشديد للمسيح واعتباره الفيلسوف الأول في العالم – وإنما بات الأمر ظاهرةً لافتةً للانتباه. فالذي يبدو الآن، هو ظهور جميع المرشحين للرئاسة الأمريكية القادمة في ثوبٍ ديني غير مُعتاد، بل وغريب على الفكر السياسي الأمريكي خاصةً، وعلى الفكر السياسي الغربي عامةً؛ حيث يتصف كلاهما بالعلمانية الواضحة.

*الديمقراطيون يلبسون ثوباً دينياً:

"هيلاري كلينتون" و"باراك أوباما" – النائبان الديمقراطيان بمجلس الشيوخ – قاما باستدعاء خبراء في الإستراتيجية، يُلقنون كلاً منهما فنون جذب الناخبين المتدينين. بالنسبة لحملة "أوباما"، فإنها تعقد مؤتمراً على نحو أسبوعي، يضم أهم المؤيدين لـــ"أوباما" في الولايات الأمريكية، حيث تتركز مهمتهم في نشر رسالته وسط الزعماء الدينيين ورواد الرأي.

يستهدف الديمقراطيون، بوجهٍ عام، الكاثوليك الرومان المعتدلين، إضافةً إلى الخط الرئيسي في التيار البروتستانتي. حتى الإنجيليين باتوا من ضمن المُستهدفين لصالح المرشحين الديمقراطيين. وهو أمر منطقي؛ فالديمقراطيون يسعون إلى حصد أكبر عدد من الناخبين المتدينين، أو ذوي الاهتمامات الدينية والأخلاقية في المقام الأول.

ومن ثم، فليس من العجيب أن يقوم كل من "كلينتون" و"أوباما" و"جون إدواردز" (الممثل الأسبق لولاية نورث كارولينا بمجلس الشيوخ) بإعداد المحاضرات لمخاطبة الإنجيليين الليبراليين؛ ومنها المحاضرة التي ستُعقد هذا الأسبوع بأحد المنتديات الانتخابية تحت عنوان "العقيدة، القيم، الفقر".والغريب أن مرشحي الحزب الجمهوري – وهم الورثة الطبيعيون للمد الديني المحافظ – يجدون صعوبةً جمةً في التعامل مع قضية الدين. فنذكر على سبيل المثال "ميت رومني" (حاكم ولاية ماساشوتيس الأسبق) الذي سُئل كثيراً حول طبيعة اعتقاده المرموني Marmon faith، فلم تكن لديه إجابة شافية، خاصةً بعد نتائج استطلاع الرأي التي أبرزتها مؤسسة "جالوب" في مارس ٢٠٠٧؛ إذ عكست نوعاً من الاستياء الأمريكي تجاه ذلك الاعتقاد؛ فقد صوت حوالي ٤٦% من المشاركين في الاستطلاع بآراء سلبية إزاء الاعتقاد المرموني. وهو الأمر الذي أجبر العُمدة السابق على أخذ خطوة مخالفة لنهج جميع المرشحين؛ وهي تأكيده على ترشيح نفسه لمنصب علماني.

لقد صار الدين عنصراً أساسياً في السياسة الانتخابية للرئاسة الأمريكية. وليس أدل على ذلك مما حدث في المناظرة التليفزيونية الأولى التي جمعت المرشحين الجمهوريين، إذ قام صحفي

بتوجيه سؤالٍ لهم حول مدى قناعتهم بنظرية التطور – وهي النظرية المخالفة للإنجيل. فقام ثلاثة مرشحين بالرد السلبي تجاه تلك النظرية؛ وهم السيناتور "سام برونباك" (سيناتور ولاية كانساس)، "مايك هوكابي" الحاكم السابق لولاية أركانساس، وعضو الكونغرس "توم تانكريدو" (عن ولاية كولورادو).

"معظم الأمريكيين ينظرون إلى الدين باعتباره ركن أساسي في حياتهم؛ وهم شغوفون حقاً بكيفية تأثير التدين على المُرشحين". هذا ما أكده "جون جرين"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة "أكرون" بولاية أوهايو، ويقول مُستكملاً: "ما يعتبر جديداً في العملية الانتخابية هذه المرة، هو نزوح عدد كبير من المرشحين الديمقراطيين نحو التحدث عن معتقداتهم، ونحو تنظيم حملاتهم الانتخابية بشكلٍ يغازل الناخبين المتدينين".

***تناول الدين لم يعد حكراً على الجمهوريين:**

في الحملات السابقة، كان الجمهوريون محتكرين صوت الناخب المتدين المحافظ. ففي انتخابات ٢٠٠٤، خسر المرشح الديمقراطي "جون كيري" (السيناتور عن ولاية ماساشوتس) صوت الناخب الكاثوليكي، على الرغم من كون "كيري" كاثوليكياً في الأصل؛ حيث حصل على ٤٧% من أصوات الناخبين الكاثوليكيين، بينما حصل "بوش" على ٥٢%. وبالنسبة لأصوات الناخبين الإنجيليين، فقد حصل "بوش" أيضاً على نصيب الأسد (٧٢%)، بينما حصل "كيري" على ٢١%.

أما الآن، فإن الديمقراطيين يتحدثون بمنتهى الطلاقة حول المعتقدات الدينية. ففي مارس ٢٠٠٧، أفصح المُرشح الديمقراطي "إدواردز" لموقع "بيليفنيت.كوم" Beliefnet.com بأن السيد المسيح قد يتأذى من تجاهل الولايات المتحدة، حكومةً وشعباً، لآلام المسيح ومعاناته.

"أرى أن السواد الأعظم من الأمريكيين يبحثون عن إنسانٍ ذي أخلاق كريمة، ليكون رئيساً لهم". هذا ما أكده "إدواردز" في حوارٍ أجرته معه "الأسوشييتيد بريس".

"الناخبون المتدينون جائعون؛ هم في أمس الحاجة إلى محادثة حقيقية حول الموضوعات الأخلاقية الكبيرة الحاصلة في وقتنا هذا". هكذا عبر "جيم واليس" – رئيس "مؤسسة دعوة للتجديد" أو Call to Renewal – عن طموحات الناخبين الأمريكيين من وجهة نظره. وتعتبر تلك المؤسسة من المؤسسات الإنجيلية الناشطة في إقامة المنتديات التي تتعلق بالمرشحين المنتخبين، والتي تتحدث عن الدين والسياسة.

وقد يلوم الديمقراطيون أنفسهم اليوم على تجاهلهم لشأن الدين في أجنداتهم. فها هو السيناتور الديمقراطي الكاثوليكي "كريس دود" الذي خاطب منتدى بجامعة "بوسطن" في أبريل ٢٠٠٧ قائلاً:

لقد أحدث الديمقراطيون "خطأً فادحاً في السنوات المنصرمة"؛ وذلك من خلال تغاضيهم عن تناول شأن الدين، وكيفية تأثيره على مواقفهم السياسية.

وفي نفس المنتدى، أفصح "براونباك" – كاثوليكي منذ عام ٢٠٠٢ – قائلاً: "صحيح أن الاعتقاد الديني لا يشكل كل قراراتك السياسية، إلا أنه من المستحيل إقصاؤه بعيداً...فهو ببساطة جزء أساسي من القاعدة القيمية".

وفي عام ٢٠٠٦، قام المرشح الديمقراطي "أوباما" بتوجيه النقد إلى زملائه الديمقراطيين الذين فشلوا في "إدراك قوة العقيدة وتأثيرها على حياة الشعب الأمريكي"؛ ناصحاً الحزب الديمقراطي بضرورة العمل الجاد لكسب تأييد الإنجيليين، بل جميع الذين يرتادون الكنائس بانتظام. "ليس كل ما يُقال حول الإله، على المستوى العام، نقضاً للفصل (بين الدين والدولة). فالمضمون هو المعيار".

ومن الغريب، أن يقوم بعض مرشحي الجمهوريين – من الوزن الثقيل – بالإعراض عن المناقشات العامة المتعلقة بمعتقداتهم الدينية. "أنا لا أعتقد أن يقوم رجل مثلي – يسعى للحصول على منصب علماني – بالحديث عن أمورٍ تخص عقيدته الخاصة، أو الحديث عما يراه أخلاقياً أو غير أخلاقي". لقد صدرت هذه الكلمات عن المرشح الجمهوري "رومني"؛ وذلك في أثناء رده على سؤالٍ وجهته له الـAP "الأسوشييتيد بريس" عن رأيه في الشذوذ الجنسي.

وها هو "جولياني" – المرشح الجمهوري – الذي امتنع أيضاً عن تناول شأن معتقداته الدينية. "إن علاقة رجل الدولة بربه أمر خاص"؛ هكذا كان رد "جولياني" على "الأسوشييتيد بريس". إلا أنه لم يخف موقفه من قضية الإجهاض؛ خاصةً بعد إقرار البابا الكاثوليكي "بينديكت السادس عشر" بموافقته على موقف السياسيين الكاثوليك الموالين للإجهاض في مدينة المكسيك العاصمة.

***أهمية الكتلة الكاثوليكية:**

ينتمي سبعة من المرشحين الـ١٨ للرئاسة الأمريكية القادمة إلى الديانة الكاثوليكية. هؤلاء السبعة يضمون ثلاثة جمهوريين وأربعة ديمقراطيين؛ والملفت للنظر، أن كل المرشحين الديمقراطيين الكاثوليك يؤيدون حقوق الإجهاض. وتأييد حقوق الإجهاض لن يؤذي بالضرورة المُرشحين الطامعين في الأصوات الكاثوليكية؛ فالكاثوليك في النهاية يؤيدون الإجهاض المُشرع أو المُقنن في معظم الظروف. وقد أظهر استطلاع انتخابات ٢٠٠٤، تصويت نسبة كبيرة منهم (٤٣% ــ٥٣%) لصالح تشريع الإجهاض.

ومن ثم، يمكن القول:"إن الكاثوليك يقعون في منطقة وسطى. فقد يستفزهم الجمهوريون فــي موضوعات مثل الإجهاض والزواج المثلي؛ إلا أن الديمقراطيين يُعتبرون الأكثر قرباً لاهتماماتهم

وتعليماتهم التي تدعو إلى الرعاية الصحية للفقراء، والتي تدعو إلى سياسات الأمن الاجتمــاعي".

هذا ما أكده "كليد ويلكوكس"، الأستاذ في جامعة "جورجتاون"، والمؤلف لكتب كثيرة حول السياسة والدين. "إن الكاثوليك يمثلون كتلة متأرجحة بين الحزبين؛ فهم لا ينتمون إلى حزبٍ بعينه...ومن ثم، فهم يعتبرون كتلة انتخابية في غاية الأهمية".

لا يزال الغرب مسكوناً بهاجس التطرف الإسلامي، ولا تزال الكثير من مؤسسات ومراكز الأبحاث الأمريكية تقوم بالعديد من الدراسات والأبحاث حول كيفية تقويض والحد من المد الأصولي الذي تراها عنصراً رئيسياً في تهديد المصالح الغربية حول العالم.

ويعتقد البعض أن أحد الأدوات الرئيسية لمواجهة هذا المد المتصاعد تكمن في تقوية ما أطلق عليه تيارات "الإسلام المعتدل" باعتبارها حائط الدفاع الأول في مواجهة انتشار التطرف والتشدد في العالم الإسلامي. وتعتبر الدراسة التي أعدتها شارلي بينارد الباحثة بمؤسسة "راند" للدراسات ونشرت عام ٢٠٠٤ أحد العلامات البارزة في هذا المجال، والتي صنفت فيها الإسلام السياسي إلي أشكال متعددة، كان أهمها "الإسلام المعتدل".

قبل أيام قليلة أصدرت مؤسسة "راند" دراسة شاملة حول " بناء شبكات من المسلمين المعتدلين في العالم الإسلامي" شارك فيها أربعة باحثين في مقدمتهم شارلي بينارد وأنجل رابسا ولويل شوارتز وبيتر سكيل.

وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الصراع مع العالم الإسلامي هو بالأساس "صراع أفكار" وأن التحدي الرئيسي الذي يواجه الغرب يكمن فيما إذا كان العالم الإسلامي سوف يقف في مواجهة المد الجهادي الأصولي، أم أنه سيقع ضحية للعنف وعدم التسامح.

وقد قامت هذه الفرضية على عاملين أساسيين: **أولهما**: أنه على الرغم من ضآلة حجم الإسلاميين الراديكاليين في العالم الإسلامي، إلا أنهم الأكثر نفوذاً وتأثيراً ووصولاً لكل بقعة يسكنها الإسلام سواء في أوروبا أو أمريكا الشمالية. **وثانيهما**: ضعف التيارات الإسلامية المعتدلة والليبرالية والتي لا يوجد لديها شبكات واسعة حول العالم كتلك التي يملكها الأصوليون.

وانطلاقاً من هذه الفرضية فإن الخيط الرئيسي في الدراسة يصب في منحي ضرورة قيام الولايات المتحدة بتوفير المساندة للإسلاميين المعتدلين من خلال بناء شبكات واسعة وتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم لبناء حائط صد في مواجهة الشبكات الأصولية. وفي هذا الإطار تضع الدراسة ما تطلق عليه "خارطة طريق" يمكن للولايات المتحدة السير عليها من أجل خلق أجيال من الإسلاميين المعتدلين يمكن من خلالهم مواجهة التيارات الأصولية. وتوصي الدراسة بإمكانية

الاستفادة في بناء هذه الشبكات من تجربة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق طيلة النصف الأخير من القرن الماضي.

تنقسم الدراسة، التي تقع في ٢١٧ صفحة، إلي مقدمة وعشرة أجزاء، يمكن استعراضها على حلقتين، وفي هذه الحلقة نتعرض للأفكار التالية:

***تحدي الإسلام الراديكالي وحتمية البحث عن حلفاء:**

تكتسب التفسيرات الراديكالية للإسلام مساحة كبيرة في المجتمعات الإسلامية، وذلك لأسباب عديدة منها انتشار الأدبيات والمصادر المتشددة لشرح الدين الإسلامي، فضلاً عن المناخ السلبي الذي تفرزه البنية السلطوية للنظم السياسية في العالم الإسلامي، ناهيك عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي تجعل المسجد بمثابة المؤسسة الوحيدة التي تستوعب مشاعر الإحباط وعدم الرضاء لدي العديد من المسلمين.

وانطلاقاً من هذه الخلفية يقدم الإسلاميون الراديكاليون أنفسهم باعتبارهم البديل الوحيد للأنظمة الاستبدادية وللخروج من هذه الحال المأساوية. وهم يديرون معركتهم مع هذه النظم من خلال استخدام وسائل الإعلام والمنابر السياسية المختلفة لرفع درجة السخط واليأس السياسي لدي المجتمعات من الأوضاع القائمة.

وفي كل الأحوال ينجح الراديكاليون والنظم السلطوية في تهميش وإضعاف ما يمكن أن يطلق عليه "المسلمين المعتدلين" وذلك على غرار ما يحدث في مصر وإيران والسودان. حيث يواجَه هؤلاء إما بالقتل أو بالهروب خارج بلادهم.

ويمتلك الراديكاليون مزيتين لا تتوافران لنظرائهم من المعتدلين **أولاهما:** التمويل، وفي هذا الإطار تشير الدراسة إلي الدور الذي قامت به السعودية في تمويل الإسلاميين المتشددين من أجل نشر المذهب الوهابي خارج السعودية وذلك علي مدار ثلاثة عقود. **وثانيتهما:** التنظيم القوي الذي يتمتع به الراديكاليون، حيث نجح هؤلاء بحسب في بناء وتطوير شبكات تنظيمية علي مدار السنوات الماضية من أجل مد أنشطتها إلى خارج بلدانها.

وتمكن هاتان المزيتان الإسلاميين الراديكاليين من الانتشار والتأثير، وذلك برغم ضآلتهم العددية مقارنة بالمعتدلين، وهو ما يفرض على الولايات المتحدة ضرورة العمل من أجل توفير هذه المزايا لدعم موقف المعتدلين، ويمكن في هذا الإطار الاستفادة مما قامت به الولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفيتي السابق عبر بناء شبكات من المتحالفين والشركاء داخل البلدان الاشتراكية والشيوعية وذلك عبر استخدام كافة الوسائل بما فيها الأنشطة الخفية لوكالة الاستخبارات المركزية CIA.

بيد أن صناع السياسة في الولايات المتحدة يواجهون، بحسب الدراسة، ثلاثة تحديات رئيسية تختلف كلياً عما كان عليه الحال إبان الحرب الباردة.

أولها: يتعلق بصعوبة الاختيار بين استراتيجيتي الدفاع أم الهجوم، فالبعض فضل اللجوء للاستراتيجية الهجومية من أجل خلخلة النظم الشيوعية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، من خلال خلق شبكات داخلية لمهاجمة كافة الحكومات الشيوعية. في حين اعتقد البعض الآخر ضرورة اللجوء للاستراتيجية الدفاعية من خلال اعتماد استراتيجية "الاحتواء" من خلال دعم الحكومات الديمقراطية في أوروبا الغربية وآسيا وأمريكا اللاتينية.

التحدي الثاني: يتمثل في كيفية حفاظ الحلفاء المحليين على مصداقيتهم أمام شعوبهم بسبب ارتباطهم بالولايات المتحدة، ولذا فقد حاولوا وضع مسافة واضحة بين أنشطتهم وعلاقتهم بواشنطن.

أما التحدي الثالث: فيتمثل في شكل وبنية التحالف الذي يمكن بناؤه في مواجهة الشيوعية، وهل يتم من خلال العلاقة مع الاشتراكيين السابقين الذين تحولوا ضد الشيوعية، ولكنهم أيضا ينتقدون السياسة الخارجية الأمريكية، أم البحث عن شركاء آخرين؟ وفي النهاية لجأت الولايات المتحدة إلى بناء تحالف كبير يضم جميع من ينتقد الأيديولوجية الشيوعية، لذا تم تأسيس ما يطلق عليه "كونجرس الحرية الثقافية".

وقد وضعت الدراسة جدولاً توضيحياً لمعرفة الفروق الرئيسية بين استراتيجية بناء الشبكات إبان مرحلة الحرب الباردة، وبنائها في الوقت الراهن وذلك علي النحو التالي:

تحدي بناء الشبكات .. مقارنة بين الحرب الباردة والشرق الأوسط

المتغير	بيئة الحرب الباردة	بيئة الشرق الأوسط
دور المجتمع المدني	**قوي**	**ضعيف – في حالة نمو**
العلاقة بين الولايات المتحدة والحكومات المستهدفة	خصومة مفتوحة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي	ينظر لشبكات دعم الديمقراطية باعتبارها محاولة من الولايات المتحدة لزعزعة استقرار النظم السلطوية
نظرة المجتمعات للدور الأمريكي	ينظر للولايات المتحدة باعتبارها قوة تحرير	لا ينظر إلى الولايات المتحدة باعتبارها قوة تحرير
العلاقات التاريخية والثقافية	قوية	ضعيفة
أيديولوجية الخصم	علمانية	دينية
طبيعة الشبكات المعارضة	تحكم مركزي	مفككة وغير مركزية
التحديات العملية	أقل تعقيداً	أكثر تعقيداً

وتشير الدراسة إلى أن أهم الشركاء "المحتملين" في مواجهة الإسلام الراديكالي هم المسلمون الليبراليون والعلمانيون الذين يؤمنون بقيم الليبرالية الغربية وأسلوب الحياة في المجتمعات الغربية الحديثة.والذين يمكن من خلالهم محاربة الأيديولوجية الإسلامية المتشددة والراديكالية، ويمكن أن يكون لهم دور مؤثر في "حرب الأفكار".

بيد أن الدراسة تؤكد على أنه لابد من توفير كافة مصادر التمويل التي تمكن هؤلاء المعتدلين من نشر أفكارهم وحصد مؤيدين وأنصار لهم داخل المجتمعات الإسلامية، وتوفير الدعم السياسي من خلال الضغط علي الحكومات السلطوية للسماح لهم بالتحرك بحرية ودون قيود.

***الجهود الأمريكية لكبح جماح الإسلام الراديكالي:**

مثلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، دافعاً قوياً للإدارة الأمريكية من أجل إعادة تقييم سياسات ومشروعات الأمن القومي الأمريكي، وقد تم تخصيص موارد كثيرة من أجل توفير الحماية للأراضي الأمريكية ومواطنيها من أية تهديد إرهابي. وهو ما أسفر عن زيادة مخصصات الجيش الأمريكي وأجهزة الاستخبارات الأمريكية فضلاً عن تدشين وزارة للأمن الوطني. واتسعت برامج مكافحة الإرهاب لتشمل ليس فقط محاكمة ومقاضاة المتورطين في الأنشطة الإرهابية، وإنما أيضا التعاطي مع المصادر

الحقيقية والبعيدة للإرهاب، ممثلة في إعادة هيكلة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تمثل مصدراً رئيسياً لظهور الإرهابيين، وذلك علي حد وصف الدراسة. وهو ما ترجم عملياً في وثيقة "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" التي أصدرتها الإدارة الأمريكية في سبتمبر عام ٢٠٠٢، والتي تبنت فكرة نشر الديمقراطية والحرية خارج الحدود الأمريكية، أو ما أطلق عليها الرئيس بوش في خطابه الشهير أوائل عام ٢٠٠٢ "أجندة الحرية".

وتؤكد الدراسة أنه رغم الجهود التي بذلتها الإدارة الأمريكية طيلة الأعوام الخمس الماضية لنشر الديمقراطية والحرية، والدفع نحو مزيد من الإصلاح السياسي في البلدان السلطوية، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة ودفعت نحوه حال من عدم الاستقرار في بعضها، في حين لم تحقق تقدماً يذكر في بلدان مثل باكستان ومصر.وتلفت الدراسة الانتباه إلي أن "أجندة الحرية" اعتبرت الاستراتيجية الكبرى Grand Strategy لإدارة الرئيس بوش لم تركز علي إيجاد حلفاء يمكن الاعتماد عليهم في بناء شبكات من المسلمين المعتدلين، وتري أن التحدي الحقيقي الذي يواجه الولايات المتحدة، والدول الغربية عموماً، يكمن في عدم امتلاكهم استراتيجية واضحة عن ماهية هؤلاء المعتدلين، وما هي فرص بناء شبكات تحالفية معهم، وما هي أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف؟

وعطفاً على عدم وضوح الرؤية الأمريكية فيما يخص "حرب الأفكار" فقد لجأت إلى مجموعة من السياسات التقليدية مثل فرض الدمقرطة والحكم الرشيد، ودعم المجتمع المدني، ودعم التحرير السياسي والاقتصادي، وتغيير المناهج التعليمية والتثقيفية، فإنها قد وضعت نفسها في مواجهة ثلاثة مخاطر رئيسية أولها يتعلق بفقدان البوصلة، حيث فقد بعض الإسلاميون المعتدلون قدراً من مصداقيتهم بسبب العلاقة مع الولايات المتحدة كما هو الحال مع حزب العدالة والتنمية المغربي، وحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن. والثاني يتعلق بضياع الوقت والجهد بسبب ازدواجية الأنشطة التي تقوم بها الهيئات غير الحكومية. والثالث هو ضياع الفرص الحقيقية للتغيير، وذلك بسبب التداخل الشديد في الاتصالات والعلاقات البينية التي تمارسها البيروقراطية الأمريكية.

وسط هذا الوضع المعقد تضيع الجهود الأمريكية للتعرف على المسلمين المعتدلين وتوفير الدعم اللازم لجهودهم. لذا تقرر الدراسة أن بناء شبكات المسلمين المعتدلين يمكن أن تتم من خلال ثلاثة مستويات أولها مساندة الشبكات القائمة، وثانيها التعريف الدقيق للشبكات المحتملة ودعم نموها، وثالثها تعزيز قيم التعددية والتسامح التي قد تساهم في نمو هذه الشبكات.

*خارطة طريق لبناء شبكات الإسلاميين المعتدلين في العالم الإسلامي:

تشير الدراسة إلى أن نقطة البدء الرئيسية التى يجب على الولايات المتحدة البدء بها في بناء شبكات من الإسلاميين المعتدلين تكمن في تعريف وتحديد هوية هؤلاء الإسلاميين. وفي هذا الصدد تشير الدراسة إلي أنه يمكن التغلب على صعوبة تحديد ماهية هؤلاء المعتدلين من خلال اللجوء إلى التصنيفات التي وضعتها بعض الدراسات السابقة التي قام بها بعض باحثي معهد راند مثل دارسة شارلي بينارد "الإسلام المدني الديمقراطي"، ودراسة "أنجل رابسا" "العالم الإسلامي بعد أحداث ١١ سبتمبر".

ولهذا الغرض فقد وضعت الدراسة بعض الملامح الرئيسية التي يمكن من خلالها تحديد ماهية الإسلاميين المعتدلين أهمها ما يلي:

١- **القبول بالديمقراطية:** يعتبر قبول قيم الديمقراطية الغربية مؤشراً مهماً علي التعرف على الإسلاميين المعتدلين، فبعض الإسلاميين يقبل بالنسخة الغربية للديمقراطية، في حين أن البعض الآخر يقبل منها ما يتواءم مع المبادئ الإسلامية خصوصاً مبدأ "الشورى" ويرونه مرادفاً للديمقراطية. كما أن الإيمان بالديمقراطية يعني في المقابل رفض فكرة الدولة الإسلامية التي يتحكم فيها رجال الدين كما هو الحال في إيران، لذا يؤمن الإسلاميون المعتدلون بأن لا أحد يملك الحديث نيابة عن "الله".

٢- **القبول بالمصادر غير المتعصبة في تشريع القوانين:** وهنا تشير الدراسة إلى أن أحد الفروق الرئيسية بين الإسلاميين الراديكاليين والمعتدلين هو الموقف من مسألة تطبيق الشريعة. فالتفسيرات التقليدية للشريعة لا تتناسب مع مبادئ الديمقراطية، ولا تحترم حقوق الإنسان، وتدلل الدراسة علي ذلك من خلال مقال للكاتب السوداني "عبد الله بن نعيم" قال فيه بأن الرجال والنساء والمؤمنين وغير المؤمنين لا يمتلكون حقوقاً متساوية في الشريعة الإسلامية.

٣- **احترام حقوق النساء والأقليات الدينية:** وفي هذا الصدد تشير الدراسة إلى أن المعتدلين أكثر قبولاً بالنساء والأقليات المختلفة دينياً، ويرون أن الأوضاع التمييزية للنساء والأقليات في القرآن يجب إعادة النظر فيها، نظراً لاختلاف الظروف الراهنة عن تلك التي كانت موجودة إبان العصري النبوي الشريف. وهم يدافعون عن حق النساء والأقليات في الحصول على كافة المزايا والحقوق في المجتمع.

٤- **نبذ الإرهاب والعنف غير المشروع:** وهنا تؤكد الدراسة علي أن الإسلاميين المعتدلين يؤمنون. كما هو الحال في معظم الأديان بفكرة "الحرب العادلة"، ولكن يجب تحديد الموقف من استخدام العنف، ومتي يكون مشروعاً أو غير مشروع؟

وفي نهاية هذا الجزء تضع الدراسة مجموعة من التساؤلات، أشبه بمقياس للفرز بين الإسلاميين المعتدلين، وأولئك الذين يتخفون وراء مقولات الاعتدال والديمقراطية كما هو الحال مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وذلك على حد قول الدراسة.

هذه الأسئلة هي بمثابة اختبار لإثبات مدي اعتدال أية جماعة إسلامية من عدمه وتتمثل فيما يلي:

- هل الجماعة تتساهل مع العنف أو تمارسه؟ وإذا لم تكن تتساهل معه فهل مارسته في الماضي؟
- هل الجماعة تؤيد الديمقراطية باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان؟
- هل تحترم الجماعة كافة القوانين والتشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان؟
- هل لديها أية استثناءات في احترام حقوق الإنسان (مثل الحرية الدينية على سبيل المثال)؟
- هل تؤمن بأن تغيير الديانة أحد حقوق الإنسان؟
- هل تؤمن بضرورة أن تطبق الدولة قانوناً جنائياً (الحدود) يتطابق مع الشريعة الإسلامية؟
- هل تؤمن بضرورة أن تفرض الدولة قانوناً مدنياً متلائما مع الشريعة؟ وهل تؤمن بحق الآخرين في عدم الاحتكام بمثل هذا القانون والرغبة في العيش في كنف قانوني علماني؟
- هل تؤمن بضرورة أن تحصل الأقليات الدينية على نفس حقوق الأغلبية؟
- هل تؤمن بحق الأقليات الدينية في بناء دور العبادة الخاصة بهم في البلدان الإسلامية؟
- هل تؤمن بأن يقوم النظام القانوني على مبادئ غير دينية؟

للوقوف على تأثير أتباع تيار المسيحية الصهيونية في السياسة الخارجية الأمريكية، من المهم أن ننظر إليهم في سياق صعود اليمين الديني قوة سياسية في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد شهدت نهاية السبعينيات عدة تطورات في المشهد الديني والسياسي للولايات المتحدة عززت من قيام مستوى أعلى للتأييد وزادت الوزن السياسي لليمين الديني بما في ذلك الصهيونيون المسيحيون. فمع نهاية السبعينيات فاز الجمهوريون بـ٤ من ١٢ انتخابًا رئاسياً وسيطروا على الكونغرس خلال ٢ من ٢٤ دورة للمجلس على مدار العقود الخمسة الماضية. وكان التودد إلى المسيحيين المحافظين ضرورة استراتيجية من جانب الحزب الجمهوري.

ويمثل اليمين المسيحي كتلة انتخابية مهمة، حيث إنه من كل سبعة أصوات انتخابية هناك صوت ينتمي لليمين المسيحي، وقد كان لسيطرة الجمهوريين على هذه الكتلة أكبر الأثر في فوزهم بـ٤ من ٦ سباقات رئاسية، وهيمنوا على مجلس الشيوخ طيلة ٧ من ١٢ دورة للمجلس، كما سيطروا على مجلس النواب طيلة العقد الماضي.

*في الإدارات الأمريكية:

هناك أمثلة عديدة توضح نفوذ الصهيونيين المسيحيين في الإدارات الأمريكية، فعندما صرح الرئيس الديمقراطي جيمي كارتر عام ١٩٧٧ بأن "الفلسطينيين لهم حق في وطنهم" انبرى قادة ونشطاء الصهيونيين المسيحيين، بالإضافة إلى اللوبي الصهيوني للرد عليه بإعلانات تصدرت الصحف الأمريكية تقول إن "الوقت قد حان لأن يؤكد المسيحيون البروتستانت إيمانهم بالنبوءة التوراتية والحق الإلهي لإسرائيل في الأرض... نحن ننظر ببالغ الاهتمام لأية محاولة لتجزئة الوطن القومي لليهود من قبل أي دولة أو حزب سياسي". وبعد هذه الحملة أصبح كارتر أكثر تحفظاً في آرائه العامة عن الفلسطينيين خلال فترة رئاسته.

بدا التقارب بين الصهيونيين المسيحيين والحزب الجمهوري أكثر وضوحاً في إدارة الرئيس الجمهوري رونالد ريغان. فقد نقلت وكالة أنباء أسوشيتد برس محادثة بين ريغان ومدير اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة (أيباك) المؤيدة لإسرائيل، قال فيها ريغان لمحدثه "عندما أعود بالذاكرة لأنبيائكم الأقدمين في التوراة والعلامات التي تتنبأ بالمعركة الفاصلة المسماة هرمجدون، أجدني أتساءل إذا كنا نحن الجيل الذي سيشهد وقوعها".

أما في إدارة الرئيس الجمهوري جورج بوش الابن الحالية فيبدو نفوذ الصهيونيين المسيحيين أوضح ما يكون، رغم علاقاته القائمة مع اليمين المسيحي. وعندما حاول بوش تبني سياسة أكثر استقلالا عن السياسة الأمريكية تجاه الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة تصدت له منظمات اليمين المسيحي، فأثناء عملية الدرع الواقي العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٢ التي انتهت بعودة القوات الإسرائيلية إلى المدن الفلسطينية في الضفة الغربية مثل بيت لحم ورام الله وجنين، اضطر جورج بوش تحت الضغط الدولي لأن يبعث برسالة لرئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون قال له فيها "اسحب قواتك فورا".

ورداً على ذلك حشد قادة الحركة الصهيونية المسيحية أبواقهم الإعلامية لتعبئة أنصارهم بإرسال آلاف الاتصالات الهاتفية والرسائل الإلكترونية والخطابات إلى الرئيس تحثه على عدم الضغط على إسرائيل لوقف عمليتها، ومن يومها لم ينبس بوش ببنت شفه في أي تعليق مشابه يعارض العمليات العسكرية الإسرائيلية.

وبعد إدانة إدارة بوش الأولى لمحاولة اغتيال القيادي البارز في حركة المقاومة الإسلامية(حماس) عبد العزيز الرنتيسي في يونيو٢٠٠٣، حشد الصهيونيون المسيحيون مع اليمين المسيحي أنصارهم للاحتجاج على هذا النقد، وكان العنصر الأساسي في الحملة هو التلويح بعدم التصويت في يوم الانتخاب.

وخلال ٢٤ ساعة فقط كان هناك تغير ملحوظ في الخطاب العام للرئيس، لدرجة أنه عندما نجحت الحكومة الإسرائيلية في اغتيال الرنتيسي كان رد إدارة بوش مدافعاً في أغلب الأحيان، كما كان الموقف عند اغتيال مؤسس حركة (حماس) الشيخ أحمد ياسين.

***في مؤسسات المجتمع المدني:**

يشكل الصهيونيون المسيحيون اليوم أكبر قاعدة مساندة للمصالح المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، فهم يحشدون التأييد السياسي والاقتصادي لإسرائيل بين أنصارهم وهم يستهدفون المتدينين المسيحيين عموما. على سبيل المثال، برزت منظمة جديدة في السنوات الأربع الأخيرة تسمى "قف بجانب إسرائيل"، تعمل جنباً لجنب مع منظمة أيباك لدعم واستقطاب الجماهير المؤيدة للسياسات الإسرائيلية.

وعقدت المنظمة مؤتمراً بعد المؤتمر السنوي لأيباك دعت فيه كثيرا من نفس المتحدثين وتبنت عدداً من نفس السياسات.

وتحدث مرشح الرئاسة السابق غاري بوير المؤسس المشارك لمنظمة قف بجانب إسرائيل إلى المؤتمر، وحث الحاضرين على معارضة خريطة الطريق الرباعية وفكرة مبادلة الأرض مقابل السلام، وقام آخرون ممن حضروا حفل عشاء المؤتمر بالإعراب عن العلاقة الحميمة بين إدارة بوش والصهيونيين المسيحيين وكذلك اليمين المسيحي الأوسع انتشارا.

ومن هؤلاء النائب العام الأمريكي السابق جون أشكروفت وسفير إسرائيل السابق في واشنطن دانيال أيلون وزعيم طائفة المعمدانيين الجنوبيين ريتشارد لاند وزعيم الأقلية السابق بمجلس النواب توم ديلاي.

وتسلم ديلاي وزميله في الكونغرس الأميركي توم لانتوس الجائزة السنوية الأولى لأصدقاء إسرائيل إشادة بنجاحهم في قيادة الكونغرس لتمرير قرار المجلس رقم ٣٩٢ الذي يؤكد على التضامن القوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في "موقفهما المشترك ضد الإرهاب الدولي".

وتعتبر إقامة الشبكات والمؤسسات أحد العناصر الأساسية التي تؤثر بها الصهيونية المسيحية في السياسة الخارجية الأمريكية التي مكنتها من تعبئة وسائلها الإعلامية والانتخابية والمالية. وتتركز آليات هذا التأثير في طرق العمل السياسي السائدة، من ذلك على سبيل المثال مراقبة تغطية الإعلام للتطورات السياسية وكذلك التواصل مع من يقومون بزيارات رسمية للولايات المتحدة.

وهذه الوسائل تشمل كفاءة وجاهزية عالية في حملات الضغط العام المتعلقة بالمنابر الإعلامية السائدة ونواب الحكومة. كذلك تعتبر الاجتماعات واللقاءات الدورية مع نواب الحكومة الأمريكية البارزين في غاية الأهمية للتأثير في السياسة الأمريكية للشرق الأوسط.

ومع ذلك، يجب ملاحظة أن العلاقات التي تنبني عليها هذه اللقاءات تكون أكثر حميمية من كونها استراتيجية، لأن كثيراً من النواب لهم علاقات قائمة بالفعل مع جمهور الصهيونية المسيحية و/أو اليمين المسيحي الأشمل.

وفي الثمانينيات افتتحت منظمة السفارة المسيحية الدولية مكتباً لها في منطقة واشنطن بنيويورك، ومنذ ذلك الحين جندت نفسها نقطة ارتكاز للنشاط السياسي الضاغط للصهيونية المسيحية في الولايات المتحدة. كما برزت خلال التسعينيات منظمة تحالف الوحدة الوطنية من أجل إسرائيل عنصر ضغط هاماً تابعاً للصهيونيين المسيحيين.

ويشكل تحالف الوحدة الوطنية من أجل إسرائيل غالبية مسيطرة داخل الكونغرس بالتعاون مع منظمة آيباك المتنفذة عندما يتعلق الأمر بسن قوانين ترسم سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كذلك فإن المنظمات الصهيونية المسيحية واللوبي الموالي لإسرائيل تعتبر من أهم مجموعات المصالح الخاصة التي التقت مصالحها معا منذ ترشيح بوش لتشكل سياسة الإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

وفي بعض الأحيان كانت معظم هذه المجموعات والأهداف السياسية تعمل بعيداً عن الرقابة السياسية لمعظم المحللين. لكن يجب ملاحظة أن ما يجعل تأثير الصهيونية المسيحية في السياسة الأمريكية بهذه الفعالية هو أن جهودهم تتضاعف قوتها بواسطة مجموعات المصالح الخاصة الأخرى مثل مجموعات المحافظين الجدد ومجموعات الضغط الصهيونية اليهودية.

والتحالف الحالي بين الصهيونيين المسيحيين والصهيونيين اليهود والمحافظين الجدد يجعل الصهيونية المسيحية دعامة رئيسة للضغط الحالي على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ومع ذلك يجب ملاحظة أن هذا النفوذ لم يكن ليتحقق لولا حقيقة مفادها أن القوة السياسية للصهيونية المسيحية تدفع السياسة الأمريكية باتجاه كانت تميل ناحيته بالفعل نتيجة للعلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة وإسرائيل بالنسبة للشرق الأوسط.

*الإسلام والإرهاب فى تقرير المخابرات الأمريكية :

أصدر مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي N.I.C و هو مجلس تابع إدارياً وهيكلياً للـــ C.I.A و لكنّه مستقل عنه في عمله، و مهمّته تقديم التصوّرات و التحليلات المتوسّطة و البعيدة المدى لأجهزة الاستخبارات كافّة، و تقديم النصح و الإرشاد لرئيس أجهزة الاستخبارات الأمريكية و إعادة صياغة المعطيات بطريقة عملانية للاستفادة منها في عمل هذه الأجهزة و مهام أخرى. أصدر في ١٣ كانون أوّل عام ٢٠٠٥ تقريراً بعنوان "مشروع عام

٢٠٢٠" كاستشراف للأحداث و التطوّرات الدولية على كافّة الأصعدة حتى عام ٢٠٢٠. و يجب أن نشير في البداية انّ الاستشراف و الدراسات المستقبليّة تحولّت إلى ما يشبه "الموضة" الفكريّة خاصّة لدى مراكز الأبحاث و الدراسات و التي لطالما وصفت بأنّها موضوعيّة و أكاديميّة، وأنّها تسعى دائما لاستشراف المستقبل من أجل العمل على مواكبة التطوّرات و تصحيح الأخطاء للوصول إلى الطليعة في كافّة المجالات أو المحافظة عليها. لكن ما أثبته الواقع و خاصّة في السنوات الـــ ١٥ الأخيرة، إنّ هذه الدراسات و التقارير التي توصف "بالمستقبليّة أو الاستشرافيّة" لا تهدف في حقيقة الأمر إلى استشراف المستقبل بقدر ما تهدف إلى تطويعه في الاتّجاه الذي تريده، وذلك عن طريق طرح تصورات خاطئة و افتراضات وهميّة لنزاعات ستقوم، أو أعداء محتملين سيظهرون، أو خصوم مستترين سينكشفون.....إلخ. فإذا لم يكن هناك لهذه العناصر وجود، فإنه تكون هذه الدراسات و التقارير قد غيّرت ما كان من الممكن أن يكون عليه المستقبل، فخلقت الواقع المستقبلي الذي تريده هي و لم تستشرفه، خاصّة أنّ العديد من الجهات الأخرى المتلقيّة لهذه الدراسات و التقارير ستأخذ بعين الاعتبار مصداقيّة و موضوعيّة هذه التقارير على أساس أنّها صادرة من مراكز بحثيّة لديها المعطيات الصحيحة و اللازمة و بالتالي فهي تتمتّع بالمصداقيّة و الجدّية، الأمر الذي يؤدّي إلى استسلام المتلقيّن لها فكرياً و واقعياً و الامتثال للسيناريوهات المفروضة فيها. أضف إلى أنّ هكذا دراسات و من ضمنها هذا التقرير تشكّل في معظم الأحيان عمليّة هروب "أنيقة" من الواقع بتعقيداته و مشكلاته الصعبة المعالجة و التحليل إلى آفاق المستقبل غير المحدودة بزمان أو مكان معيّن، و المفتوحة على كافّة الاحتمالات. وعودة إلى موضوع الإسلام والإرهاب في التقرير، نرى أنّ التقرير قد تعمّد في بعض المواضع ذكر المغالطات و ذلك للفت الأنظار عن الموضوع الأساسي، و لم يكتف التقرير بربط الإرهاب بالإسلام بل تحدّث في كثير من الأحيان عن الإرهاب بمعنى الإسلام، فعلى سبيل المثال ذكر التقرير تحت عنوان "تحول الإرهاب الدولي": (لا يبدو أن العوامل الأساسية التي كانت تشكل البيئة الخصبة لتفشي ظاهرة الإرهاب الدولي سوف تضمحل أو يتضاءل شأنها على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة وانبعاث الهوية الإسلامية الذي يسهل سبله تطور نظام الاتصالات العالمي، سوف يخلق إطار عمل يتيح انتشار الأيديولوجيا الإسلامية الأصولية داخل الشرق الأوسط وخارجه بما فيها مناطق جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأوروبا الغربية.... وكان هذا الانبعاث للهوية الإسلامية بمثابة استجابة لتسلط الحكومات وسياساتها القمعية وردة فعل على الفساد المستشري، وعدم فعالية المؤسسات الحكومية وعقمها،...... كما سوف ينضم إلى صفوف

هؤلاء الذين لديهم الاستعداد النفسي والفكري للانخراط في صفوف الإرهابيين فئات من الشباب المهمش العاطل عن العمل الذي يتفاقم الشعور لديه بغربته عن المجتمع).

هذه عيّنة من التقرير فيها الكثير من المغالطات و التلبيس، فعلى سبيل المثال ذكر في هذه الفقرة انّ العوامل المسبّبة "للإرهاب" لن تزول و لكن لم يتم ذكر هذه العوامل و ذلك لأنّ الولايات المتّحدة لها اليد الطولى في العوامل المسبّبة للإرهاب في العالم، كما و سمى التقرير في هذه الفقرة المناطق و لكنّه لم يسم المسؤولين عن أشعال الحروب فيها، كالصهاينة في فلسطين و الأمريكيين و حلفائهم في العراق. كما تم رد ارتفاع العمليات الإرهابيّة إلى عوامل تسلّط الحكومات و السياسات القمعيّة و الفساد المستشري. لكنّ ذلك جزء من الحقيقة، فالحقيقة الكاملة هي أن الولايات المتّحدة هي المسؤول الأوّل عمّا يجري من فوضى عالمية اليوم، فهي التي دعمت هذه الديكتاتوريّات التي يتحدّث عنها التقريرالذي يزيل اللوم و المسؤوليّة عن نفسه، كما أنّ التقرير حاول إخفاء حقيقة أنّ سياسة الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط طيلة الـــ٥٠ سنة الماضية و دعمها اللامحدود لإسرائيل و للصهاينة و الجزّارين أمثال شارون و للمجازر التي يرتكبها هو و غيره بالمسلمين كانت العامل الحاسم و الأساسي لظهور ما يسمّى بـــ "الإرهاب"، أضف أنّ التقرير كان دائما عندما يتكلّم عن الإرهاب يأتي على ذكر الإسلام إلاّ في موقعين بسيطين حيث ذكر الإسلام و ذكر غيره، و لكنّه بشكل عام أهمل أنّ هناك إرهاب صليبي جديد متمثّل بالمحافظين الجدد و اليمين المسيحي و أهمل الإرهاب الصهيوني و إرهاب الدولة الأمريكي و أهمل وجود إرهاب المافيات الإيطاليّة المشهورة و إرهاب جماعات السلاح والمخدّرات و التزوير و لم يبق سوى الإرهاب الإسلامي!!! و هذه كلّها نقاط أهملها التقرير وحاول في المقابل الاستتار ببعض أوراق التوت المتناثرة. على العموم حاول التقرير الاستهانة بمن يسمّيهم "الإرهابيين" عندما ذكر أنّهم مجموعة من الشباب العاطلين عن العمل و المهمّشين و غير المتعلّمين و الجهلة و الظلاميين (كما يسميهم الكثيرون)، و هذه مغالطات كبيرة دأب الأمريكيون على الترويج لها منذ أحداث ١١/أيلول، لكي لا تتّجه أصابع اللوم إلى الأمريكيين أنفسهم، و كأنّهم بعد ٤ سنوات عمّا جرى لهم لم يتعلّموا الدرس و لم يعرفوا لماذا تمّ استهدافهم هم بالذات بهذه الطائرات؟ فالغرب في إطار الحرب على العقول و تشويه الحقائق يعمد دائما إلى ذكر أنّ من يقوم بهذه العمليات الارهابيّة إنما يقوم بذلك لأنّه إمّا فقير معدم و لديه حسد على التطور الحاصل في الغرب و على الحضارة الغربية، و إمّا أنّه جاهل متخلّف ظلامي.... ناقم على العلم و الانفتاح و التحرّر، و إمّا أنّه عاطل عن العمل و يائس من الحياة و لم يجد الحل المناسب فيقوم بهذه الأعمال، كل هذه الحجج الكاذبة يتم التسويق لها لحجب الحقيقة و هي أنّ

الغرب مسؤول كامل المسؤولية عمّا يجري اليوم على الساحة العالمية من فوضى و من الكيل بمكاييل متعدّدة و من اتّخاذ الإسلام عدوّا يجب القضاء عليه و ليست هذه بأوهام أو ترّهات و من لم يدرك ذلك فليرجع إلى هاننجتون و وولفويتز و بيرل و المنظّرين الأمريكيين أمثالهم.

خلاصة القول أنّه ما لم تعترف أمريكا بأخطائها و بأنّها المسؤولة عن الفظائع و المجازر التي تجري بحق المسلمين أينما كانوا لن تؤدي الحرب على الإرهاب إلاّ إلى ازدياده، و أمريكا الخاسرة في النهاية على المدى الطويل، و نحن لا نستطيع أيضاً أن ندين و نستنكر دائما أفعال هؤلاء و نقدّم شهادات حسن سلوك دائما بينما يقوم الأمريكيّون بكل وقاحة و تسلّط بدعم الصهاينة في فلسطين و بقتل أهلنا في العراق و تدمير الحضارة و التاريخ فيها و بسفك دماء المسلمين في أفغانستان و بفتح مجتمعات مصغّرة عن مجتمعها الأصلي كما في أبو غريب و غوانتنامو.

و من العار أن يطالبنا المفكرون و المثقفون العرب بذلك في حين أنّنا نباد و لا الحكّام بـــ موجودين، و لا العلماء بـــ مطّلعين، و لا المفكرين بـــ واعين. و أنصحهم بدلا من التعجرف و كتابة هكذا تقارير أن يقرأوا كتاب " Imperial Hubris ".كاتبه مسؤول رفيع المستوى من داخل وكالة المخابرات الأميركية، السي آي إيه، ومن الذين اشتغلوا في ملفات الإرهاب ومتابعاتها لسنوات طويلة، ولم يشأ أن يضع اسمه على الكتاب عند صدوره و لكنّه عرف فيما بعد فاستقال من منصبه. قال مايكل شاور في أول مقابلة له بعد إعلان استقالته من الـــ'سي آي إيه' لماذا يخسر الغرب الحرب على الإرهاب'؟: 'طالما أننا لا نحترمهم (المسلمين) سنموت بأعداد كبيرة'. وأكد أن المسلمين يؤكدون أن الولايات المتحدة مسؤولة عن موت ملايين المسلمين في العالم؛ لذلك فإن المعاملة بالمثل تعني أنه يمكن قتل ملايين الأمريكيين.

هذا ما يجب أن يقال، و يجب الاعتراف به حتى يتم حل مشكلة الإرهاب و إلاّ فعلى أمريكا و النظام العالمي السلام.



الفصل الثالث

خنجر فى الظهر

*** بين الإسلام والإرهاب؟**

تشكو (كير) المجلس المعني بشؤون المسلمين في الولايات المتحدة من بث برامج الكراهية ضد الإسلام في قنوات تلفزيونية أمريكية وينبه المجلس إلي برنامج يبث يوم الأحد المقبل تتهم فيه شخصية أمريكية الرسول العربي الكريم بالإرهاب. ولا أود ذكر اسم البرنامج ومقدمه، فالمسألة ليست شخصية أو محصورة في هذا البرنامج أو غيره وإنّما هناك اتجاهات عامة تستهدف الإسلام في الولايات المتحدة التي يُفترض أن تقوم رسمياً بتمويل برامج تلفزيونية واسعة الانتشار تتحدث عن رأي الإسلام الحقيقي في الإرهاب وأعمال قتل الناس من دون ذنب، ليس لكي يطلع الأمريكيون على نحو دعائي، وإنما لكي تبرهن واشنطن على درجة من الوعي العالي في التعامل مع الإسلام ولفت انتباه المسلمين إلى أن اتجاهات الكراهية الممولة من جهات لا تخفي على أحد هناك، إنما هي محاربة ومنبوذة ولا تمثل إلاّ نفسها ولا يحق لها الانتشار بالشكل الذي سيعود بالمحاولة بردود فعل سلبية في العالم الإسلامي أو في أي مكان فيه مسلمون قد تستثيرهم حملات الكراهية فيعمدوا إلى تصرفات انتقامية أو في أقل تقدير ترسيخ الحقد العقائدي ضدهم بما يسمح لنمو أية طفرة من عوامل كراهية مضادة قد تجد لها يوماً مجالاً للانفجار في صياغة تحمل عنواناً إرهابياً لا يليق بالإسلام ديناً داعياً للسلام واحترام الأديان.

كأنَّ واشنطن انتبهت اليوم إلى الإسلام كدين ونظرية وعمل.. وبسبب نقص معلومات أجهزتها في التعامل المتوازن مع المسلمين وقضاياهم، فإننا نجد ذلك التخبط في فهم أية مسألة ذات شأن إسلامي.

إذا لم تُقدم واشنطن بأجهزتها الرسمية والمرتبطة بها علي ترسيخ صورة تفصل بين الإسلام والإرهاب عبر حملة منظمة.. فإنَّ المعالجة الأمنية لقضية الإرهاب تبقي ناقصة إلى درجة الخطورة داخل الولايات المتحدة نفسها دون سواها.

*** فى مصر:**

شكلت تفجيرات سيناء، التى بدأت بتفجيرات طابا ونويبع فى أكتوبر ٢٠٠٤، مروراً بتفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥، وانتهاءً بتفجيرات دهب والجورة فى أبريل ٢٠٠٦، عودة عنيفة لظاهرة الإرهاب إلى مصر، بعدما كان قد شاع الاعتقاد بأن مصر كانت قد نجحت فى القضاء تماما على هذه الظاهرة، طيلة الفترة ما بين ١٩٩٧ ــ ٢٠٠٤، وأدخلت هذه التفجيرات مصر إلى قلب المعركة العالمية ضد الإرهاب، وتركت انعكاسات بالغة الأهمية على المجتمع المصرى، لاسيما من النواحى السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعلى الرغم مما أحاط فى بادئ الأمر بهذه العمليات الإرهابية من غموض شديد، فقد تبين لاحقاً أن هناك تنظيماً محلياً جديداً يقف وراءها، هو تنظيم التوحيد والجهاد. وقد شكلت ظروف نشأة هذا التنظيم، والأهداف التى يتبناها، والتكتيكات الإرهابية التى استخدمها، نقلة نوعية فى طبيعة الظاهرة الإرهابية فى مصر، حيث كانت نشأة التنظيم مرتبطة بالأساس بمتغيرات دولية وإقليمية، وبنى هذا التنظيم أهدافه على أساس الثأر والانتقام ممن أسماهم بـــ الكفار الذين يحتلون العراق، وينكلون بالشعب الفلسطينى، من دون أن ينفى ذلك وجود دوافع داخلية ترتبط بالوضع السياسى والاقتصادى العام فى مصر، وهو ما يعنى أن دوافع هذا التنظيم لم تكن بالأساس ذات طابع محلى، ناهيك عن أن هذا التنظيم تأثر بشدة فى تكتيكاته الإرهابية بأسلوب تنظيم القاعدة القائم على التفجيرات المتعددة المتزامنة، وعلى التوسع فى استخدام تكتيك الهجمات الانتحارية، فضلاً عن اقتصار عمليات هذا التنظيم على شبه جزيرة سيناء، وهو ما تبين لاحقاً أنه يعود إلى كونها موطن منفذى التفجيرات، والمنطقة التى يعرفونها بدقة أكثر من غيرها، ناهيك عن احتوائها على أهداف سياحية تعج بالسائحين الأجانب الذين كان التنظيم يسعى للانتقام من دولهم.

تنبع أهمية هذه التفجيرات، إذن، من أنها شكلت عودة للعمليات الإرهابية إلى مصر، بعد فترة طويلة نسبياً من الهدوء النسبى، علاوة على أن هذه العمليات تسببت فى إيقاع خسائر بشرية كبيرة نسبياً، وأحدثت أضراراً اقتصادية وإعلامية وسياسية. وفى الوقت نفسه، فإن تفجيرات سيناء حملت تحولات هامة فى طبيعة ظاهرة الإرهاب فى مصر، سواء من حيث طبيعة منفذى العمليات الإرهابية، وأهدافهم، ومناطق تنفيذ العمليات.. وغير ذلك، على نحو يدعو للاعتقاد بأن هذه الظاهرة باتت تأخذ أبعاداً مختلفة بصورة جذرية عما كانت عليه فى العقود السابقة. ومن ثم، تركز هذه الدراسة على رصد وتحليل واستشراف آفاق تطور ظاهرة الإرهاب فى مصر، وسبل التعامل معها. وتنطلق من أن فهم التطور فى هذه الظاهرة يستلزم التعرف على مراحل التطور المختلفة التى مرت بها، وصولاً إلى الموجة الراهنة من العمليات الإرهابية، لاسيما تفجيرات سيناء، والتى تستلزم الوقوف طويلاً عند تحليل من قاموا بها، من حيث خلفيتهم ومرجعيتهم وأساليب عملياتهم.. وغير ذلك، وصولاً فى النهاية إلى تحليل طبيعة التحول الذى طرأ على ظاهرة الإرهاب فى مصر، وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب.

١. حالة الإرهاب فى مصر حتى عام ٢٠٠٤:

تعتبر مصر واحدة من أكثر دول العالم تعرضاً للإرهاب، بمعناه العلمى المحدد، باعتباره شكلاً من أشكال العنف الموجه إلى مسئولى الدولة ومؤسساتها ومواطنيها والمقيمين بها، أو الممتلكات العامة والخاصة، أو الموارد الطبيعية بالدولة، وذلك بهدف تغيير نظام الحكم أو

تخويف وابتزاز قادة هذا النظام أو ترويع المواطنين، من أجل تحقيق أهداف سياسية خاصة بمنفذى تلك الأعمال الإرهابية، سواء كانت متعلقة بالسعى إلى تغيير نظام الحكم بالقوة، أو مجرد التعبير عن السخط والاحتجاج إزاء أوضاع سياسية أو اقتصادية معينة.

وتعود البداية التاريخية للعمليات الإرهابية فى مصر إلى منتصف السبعينيات، وارتبطت بالصعود الملموس لتيارات الإسلام السياسى فى تلك الفترة، عقب هزيمة المشروع القومى ـ الناصرى، تحت تأثير هزيمة ١٩٦٧، كما ارتبطت أيضاً باتساع مساحة الحركة التى سمح بها النظام السياسى لهذا التيار من أجل إضعاف التيارات اليسارية والناصرية فى تلك الفترة، وهو ما كان قد أدى إجمالاً إلى تمكين تلك التيارات من تحقيق تواجد ملموس فى الجامعات والمساجد الأهلية والنقابات والكثير من المؤسسات العامة فى المجتمع.

وقد ظلت هذه الخاصية بارزة بقوة على الأغلبية الكاسحة من عمليات الإرهاب التى وقعت على مدى ثلاثة عقود كاملة، إذ تم تنفيذها من قبل جماعات تستند إلى مرجعية دينية، مثل فتاوى ابن تيمية ومؤلفات سيد قطب وخطب عمر عبد الرحمن. وكانت تلك الجماعات، أو على الأقل الجماعات الأولى منها، قد انشقت عن جماعة الإخوان المسلمين، بعدما تبنت أفكاراً تكفيرية أكثر تشدداً من أفكار الجماعة التى وضع لبناتها مؤسسها الشيخ حسن البنا، باعتبارها بالأساس حركة دعوية غير سياسية. وشكلت الجماعات التكفيرية المنشقة بذلك تهديداً للإخوان، بدرجة ربما تماثل، إن لم تكن تزيد، تهديدها للدولة والمجتمع.

وقد بدأت الموجة الأولى من العمليات الإرهابية فى مصر مع وقوع حادثة الهجوم على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة فى عام ١٩٧٤، من قبل جماعة تنتمى إلى ما يعرف بـــ تنظيم شباب محمد، الذى أسسه وقاده الفلسطينى صالح سرية، والذى كان مرتبطاً بدوره بحزب التحرير الإسلامى. وكان الغرض من هذه العملية أن تكون مقدمة للإطاحة بنظام الحكم. والعملية الرئيسية الأخرى خلال تلك الفترة، تمثلت فى اختطاف واغتيال الشيخ حسين الذهبى فى عام ١٩٧٧، من جانب جماعة المسلمين، المعروفة إعلامياً بـــ (جماعة التكفير والهجرة) بقيادة شكرى مصطفى. ووصلت العمليات الإرهابية خلال هذه المرحلة إلى ذروتها مع اغتيال الرئيس أنور السادات، فى ٦ أكتوبر ١٩٨١، بواسطة مجموعة يتزعمها خالد الإسلامبولى، تنتمى إلى تنظيم الجماعة الإسلامية، فيما شكل قمة التصعيد من جانب جماعات العنف الدينى.

والثابت أن المواجهات التى صاحبت اغتيال السادات، سواء حادثة الاغتيال بحد ذاتها أو المواجهات المسلحة العنيفة التى وقعت فى أسيوط، وما أعقب ذلك من ملاحقات أمنية عنيفة لأفراد تلك الجماعات ولكل من يشتبه فى ارتباطه بها، علاوة على حالة الترويع الشديد التى مر

بها المجتمع المصرى فى سياق تلك الأحداث، ورفضه الشديد لها، ناهيك عن السياسة الجديدة التى اتبعها الرئيس حسنى مبارك فى بداية حكمه، والتى قامت على تهدئة العلاقات مع قوى المعارضة الحزبية المختلفة، بل وحتى مع جماعة الإخوان المسلمين، كل ذلك أدى إلى شيوع حالة من التراجع الملحوظ فى العمليات الإرهابية فى مصر خلال عقد الثمانينيات، لم تقطعها إلا بعض الحوادث الإرهابية الاستثنائية العارضة.

ومع أن الطابع الأغلب للعنف والعمليات الإرهابية فى مصر يتمثل فى أنها كانت بالأساس تتم من جانب جماعات ذات مرجعية دينية، فإن الاستثناء الوحيد لذلك يتمثل فى تنظيم ثورة مصر، بقيادة محمود نور الدين، الضابط والدبلوماسى ورجل المخابرات السابق، والذى كان قد تأسس فى عام ١٩٨٣، بهدف تصفية كوادر الجواسيس العاملين تحت غطاء السلك الدبلوماسى. وضم التنظيم عدداً من الضباط والمجندين السابقين وفئات أخرى، يجمع بينهم الانتماء القومى ـــ الناصرى. وقام هذا التنظيم بتنفيذ عدد من العمليات المسلحة ضد دبلوماسيين إسرائيليين وأمريكيين، أسفرت محصلتها الإجمالية عن مقتل اثنين من الدبلوماسيين الإسرائيليين وإصابة ستة آخرين، بالإضافة إلى إصابة اثنين من الدبلوماسيين الأمريكيين، بالإضافة إلى مهاجمة الجناح الإسرائيلى فى معرض القاهرة التجارى الدولى فى عام ١٩٨٦. وقد جاءت نهاية هذا التنظيم حينما قام عصام نور الدين، شقيق زعيم التنظيم، بالإبلاغ عنه، لأسباب مادية. وكانت العمليات التى نفذها هذا التنظيم تمثل تعبيراً عن رفض التطبيع بين مصر وإسرائيل، فيما كان يمثل الاستثناء الوحيد من بين جماعات الإرهاب والعنف السياسى فى مصر.

ومع بداية التسعينيات، دخلت مصر مرحلة جديدة من العمليات الإرهابية، والتى جرى تنفيذ معظمها من قبل جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية. وليس واضحاً بالضبط الأسباب الكامنة وراء اندلاع تلك المرحلة، وما إذا كان السبب عائداً إلى مبادرة هاتين الجماعتين لاستئناف عمليات العنف المسلح، اعتقاداً منهما بأن ذلك سوف يساعد على الإطاحة بنظام الحكم، أم أن تلك العمليات كانت ـــ فى بدايتها على الأقل ـــ رد فعل من جانب هاتين الجماعتين على الملاحقات الأمنية العنيفة لهما.

ولكن المؤكد فى جميع الأحوال أن هذه المرحلة ارتبطت بمتغيرات دولية وإقليمية وداخلية فى مصر، كان لها تأثير كبير فى اندلاع تلك الموجة، لعل أبرزها متغيرات ما بعد الحرب الباردة، والتى أعادت ترتيب الأولويات على الساحة الدولية، بصورة كان من شأنها إعطاء الانطباع لدى الكثير من الجماعات الإسلامية فى مصر والمنطقة العربية بأن الظروف ربما باتت متاحة لتمكينها من الاستحواذ على وزن سياسى أكبر من ذى قبل، وهو ما بدا واضحاً عقب نجاح

الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى المرحلة الأولى من الانتخابات التشريعية بالجزائر فى أواخر عام ١٩٩١، ثم إلغاء نتائج تلك الانتخابات، وهو ما أدى إلى دخول البلاد فى دوامة من العنف الدموى، مما ولد الاعتقاد لدى العديد من الجماعات الإسلامية فى المنطقة بأنها لن تستطيع الوصول إلى السلطة إلا من خلال العنف المسلح، مما دفعها بالتالى للقيام بالعديد من العمليات الإرهابية العنيفة فى مصر واليمن والأردن.

ولا يقل عن ذلك أيضا التطورات التى طرأت على تركيبة وهيكلية الجماعات الإسلامية، بدخول ما يعرف بـ العائدين من أفغانستان إلى الساحة فى مصر والعديد من دول المنطقة، ممن كانوا قد تلقوا تدريبات عسكرية متقدمة، وشاركوا فى المقاومة ضد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان، كما كانوا يتبنون نسقاً عقيدياً أكثر تشدداً بكثير من رفقائهم الذين لم يمروا بتجربة أفغانستان. وقد كان الأفغان العرب بمثابة عنصر احترافى مدرب وقادر على تنفيذ عمليات إرهابية أكثر تعقيداً وأكثر إيلاماً، ناهيك عن أن استمرار علاقاتهم مع القيادات والكوادر التى كانت لا تزال موجودة فى أفغانستان، أو التى حصلت على اللجوء السياسى فى أوروبا والولايات المتحدة، قد أدى إلى بدء ما يمكن أن نسميه بـ تدويل العمليات الإرهابية، بحيث أصبح من الممكن للعناصر الخارجية أن تشارك فى تمويل وتخطيط العمليات التى يتم تنفيذها فى مصر ودول المنطقة.

هذه المتغيرات سالفة الذكر أدت إلى إضفاء تحولات نوعية هامة على العمليات الإرهابية التى وقعت خلال تلك المرحلة، إذ لم تقتصر فقط على اغتيال بعض كبار الرموز فى الدولة، مثل رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب، ومحاولة اغتيال رئيس الوزراء عاطف صدقى ووزير الداخلية حسن الألفى ووزير الإعلام صفوت الشريف، وإنما امتدت أيضاً لاستهداف الكتاب والأدباء، مثل اغتيال الكاتب فرج فوده، فضلاً عن محاولة اغتيال كل من الأديب الكبير نجيب محفوظ والكاتب مكرم محمد أحمد. واشتملت تلك المرحلة أيضاً على مهاجمة السياح الأجانب والمنشآت السياحية فى القاهرة والجيزة والغردقة، ناهيك عن تنفيذ عمليات استهدفت ترويع المواطنين، مثل حادثة تفجير مقهى وادى النيل فى ميدان التحرير وحادثة التفجير فى ميدان الأزبكية فى منطقة وسط البلد بالقاهرة، كما امتدت تلك العمليات إلى استهداف مصالح مصرية فى الخارج، وأبرزها تفجير السفارة المصرية فى العاصمة الباكستانية إسلام آباد فى عام ١٩٩٥. واشتملت هذه الفترة أيضاً على عدد من الهجمات الإرهابية التى استهدفت الأقباط، لاسيما فى مناطق الصعيد، حيث تكررت عمليات الهجوم المسلح على محلات الذهب المملوكة للأقباط، بالإضافة إلى الهجوم على كنيسة مارجرجس بأبى قرقاص فى فبراير ١٩٩٦، والذى أدى إلى

مقتل ثمانية من الأقباط، والهجوم على قرية بهجورة فى مارس ١٩٩٧، الذى تسبب فى مقتل ١٤ شخصاً، من بينهم تسعة من الأقباط.

وقد وصلت العمليات الإرهابية خلال هذه المرحلة إلى ذروتها مع وقوع عملية الأقصر الإرهابية فى ١٧ نوفمبر ١٩٩٧، التى نفذتها الجماعة الإسلامية، بحيث يمكن القول بأن هذه العملية تركت آثاراً بعيدة المدى على الظاهرة الإرهابية بمصر امتدت على مدى عدة سنوات. فقد كانت تلك العملية الأكثر دموية فى تاريخ العمليات الإرهابية بمصر حتى وقت وقوعها، إذ أسفرت عن مقتل ٥٨ من السائحين الأجانب، و٤ مصريين، وإصابة ٢٦ آخرين، فى معبد حتشبسوت بوادى الملوك، بالقرب من الأقصر. وقد استثارت هذه العملية ردود فعل داخلية وخارجية حادة بصورة أدت إلى تراجع ظاهرة الإرهاب فى مصر لفترة طويلة قادمة.

وهناك على وجه التحديد ثلاث نتائج رئيسية أفرزتها عملية الأقصر، فى مقدمتها الرفض الشعبى الواسع لتلك العمليات، والذى تضاعف بصورة أكثر بكثير عن ذى قبل، وامتد هذا الرفض إلى أفكار الجماعات المنفذة للعمليات الإرهابية وأهدافها ووسائلها فى آن معاً، وجرى التعبير عن هذا الرفض فى العديد من وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية ومؤسسات المجتمع المدنى.. وغيرها. وكان ذلك يمثل بالقطع خسارة سياسية فادحة لتلك الجماعات، بحكم أن ذلك يتناقض تماماً مع ما هو مستهدف من وراء العمليات التى تقوم بها.

أما النتيجة الثانية، فهى تتمثل فيما أعطته عملية الأقصر من قوة دفع إضافية للمراجعات الفكرية التى كانت قد بدأت قبل فترة سابقة فى أوساط قادة الجماعات الموجودين فى السجون، إذ كان قادة الجماعة الإسلامية قد أطلقوا فى يوليو ١٩٩٧ مبادرة سلمية، دعوا فيها زملاءهم المقيمين في الخارج، وأعضاء الجناح العسكرى الفارين، إلى وقف العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها، ثم جاءت حادثة الأقصر فى أكتوبر ١٩٩٧، وأدت إلى زيادة قوة الدفع التى أحدثتها تلك المبادرة فى أوساط تيارات العنف الدينى، إلى أن أصدر مجلس شورى الجماعة الإسلامية فى مارس ١٩٩٩ قراراً بوقف العمليات المسلحة، ثم أصدر قادة الجماعة عقب ذلك سلسلة من الكتب فى إطار عملية المراجعة الفكرية لفكر الجماعة ومنهجها، ثم قامت جماعة الجهاد من جانبها بتبنى موقف مماثل فى فبراير ٢٠٠٠، أوقفت بموجبه عمليات العنف المسلح.

وأخيراً، يتمثل العامل الثالث فى تطوير السياسة العامة للدولة فى التعامل مع ظاهرة الإرهاب، فى فترة ما بعد عملية الأقصر، بحيث لم تقتصر على تطوير السياسة الأمنية المعنية بهذه المسألة، وإنما امتدت أيضاً إلى التعامل مع العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والدينية لهذه الظاهرة، بهدف التعامل بصورة شاملة مع كافة تلك الأبعاد.

فمن ناحية، جرى تطوير السياسة الأمنية مع تولى اللواء حبيب العادلى وزارة الداخلية عقب حادثة الأقصر مباشرة، وجرى التركيز فى عملية التطوير على عنصرين رئيسيين: أولهما: تطوير القدرة بدرجة أكبر من ذى قبل على التعامل الأمنى الاستباقى مع الظاهرة الإرهابية، بحيث يمكن منع العمليات الإرهابية من منبعها، وقبل وقوعها، من خلال تطوير قدرات جمع المعلومات والبحث الجنائى، وتطوير القدرات النوعية للقائمين على مكافحة الإرهاب.. وغير ذلك. أما العنصر الثانى: فهو يتمثل فى توسيع نطاق التعاون مع العالم الخارجى مع تلك الظاهرة، إذ أن بشاعة عملية الأقصر أقنعت كثيراً من الدول التى كانت توفر المأوى والحماية لأعضاء الجماعات المنفذة لتلك العمليات بالتعاون مع مصر فى هذا المجال، وجرى فى هذا الإطار أيضاً التوقيع فى نهاية عام ١٩٩٧ على الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب، والتى تحولت بعد ذلك إلى اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب، كما وقعت مصر عدداً من الاتفاقيات الثنائية مع عدد من الدول العربية والأوروبية فى مجالات مرتبطة بمكافحة الإرهاب، لاسيما المجالات المتعلقة بتسليم الإرهابيين المدبرين للعمليات الإرهابية فى مصر.

ولكن الأهم من ذلك ربما يتمثل فى اتجاه الحكومة نحو التعامل بصورة أكثر جدية مع الأبعاد الاقتصادية ــ الاجتماعية لظاهرة الإرهاب، باعتبار أن هذه الظاهرة تمثل فى جانب رئيسى منها انعكاساً لمشكلات اقتصادية وسياسية واجتماعية محددة وموجودة فى المجتمع، لاسيما مشكلات البطالة وضعف قنوات المشاركة السياسية.

وأطلقت الدولة المصرية فى هذا الصدد عدداً من المشروعات الكبرى، والتى وإن كانت تهدف لدفع عملية التنمية ككل فى مصر، فإنها كانت تمثل فى جانب رئيسى منها نوعاً من التعامل مع مشكلة الإرهاب. ومن أبرز المشروعات التى أطلقت فى هذا الصدد المشروع القومى لتنمية الصعيد، وهو عبارة عن خطة عشرية تستهدف إنشاء مشروعات تنموية ضخمة فى محافظات الصعيد، بما يهدف إلى تحسين نوعية الحياة وتوفير المزيد من فرص العمل فى مختلف أرجاء الصعيد. أضف إلى ذلك، أن هناك عدداً آخر من المشروعات الكبرى التى استهدفت دفع عملية التنمية ككل فى الدولة، مثل مشروع توشكى والخطة القومية لتعمير سيناء ومشروع تطوير شمال خليج السويس.. وغيرها، وهى مشروعات كانت تهدف فى أحد أبرز جوانبها إلى معالجة مشكلات اقتصادية واجتماعية مسببة للإرهاب.

التحدى الرئيسى الذى واجه هذه الجهود يتمثل فى تعثر العديد من المشروعات الاقتصادية الكبرى، التى كان من الممكن أن تغير وجه الحياة فى مصر إلى حد كبير، بسبب الأزمة الاقتصادية، التى نجمت عن تعثر المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى وضعف تدفق

الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، وهى مشكلات ترتبط بدورها بعوامل أخرى يأتى فى مقدمتها ضعف الشفافية والمساءلة واستشراء الفساد، علاوة على ضعف المشاركة السياسية. ولم تؤد هذه المتغيرات فقط إلى إضعاف عملية التنمية فى مصر خلال نصف العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، ولكن الأخطر من ذلك أنها أدت أيضاً إلى خلق بيئة اقتصادية ـ اجتماعية مولدة للإرهاب، على نحو يعتبر مسئولاً بصورة أو بأخرى عن تجدد عمليات الإرهاب فى مصر منذ أواخر عام ٢٠٠٤.

٢. العمليات الإرهابية الرئيسية فى مصر ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦:

يتطلب تحليل الموجة الحالية من العمليات الإرهابية التى تتعرض لها مصر استعراض طبيعة هذه العمليات، من حيث التوقيتات والملابسات والخسائر التى أحدثتها، بحيث يمثل أساساً معلوماتياً لتحليل هذه العمليات. ومن ثم، فإن التركيز الرئيسى لهذا القسم ينصب على معرفة العمليات الإرهابية الرئيسية التى شهدتها مصر منذ عام ٢٠٠٤، وهى تتمثل بالأساس فى أربع عمليات رئيسية نستعرضها على النحو التالى:

أ. تفجيرات طابا ونويبع (أكتوبر ٢٠٠٤):

وقعت عمليات التفجير الإرهابية فى منتجعات طابا ونويبع فى ليل السابع من أكتوبر ٢٠٠٤، وكانت أهمية هذه العمليات تنبع من عاملين رئيسيين، يتعلق أولهما بالتوقيت المرتبط بأنها كانت الأولى من نوعها عقب فترة طويلة من توقف العمليات الإرهابية فى مصر من ناحية، ناهيك عن وقوعها فى يوم الاحتفال بذكرى انتصار السادس من أكتوبر من ناحية أخرى. أما العامل الثانى، فهو يرتبط بحجم هذه العمليات الإرهابية، سواء من حيث حجم المواد التفجيرية المستخدمة أو من حيث الأضرار التى أحدثته فى البشر والفنادق والمنشآت السياحية.

لقد اشتملت تلك العمليات على ثلاثة تفجيرات استهدفت كلا من فندق هيلتون طابا ومنتجعى أرض القمر والبادية بجزيرة رأس الشيطان بنويبع، بصورة متزامنة، بواسطة ثلاث سيارات مفخخة، كانت أولاها بفندق هيلتون طابا في نحو العاشرة مساء، ثم أعقبها انفجار ثان فى العاشرة والنصف فى منتجع أرض القمر، ثم وقع الانفجار الثالث بعد ثلاث دقائق فى منتجع البادية القريب من أرض القمر.

وكانت خطورة تلك التفجيرات نابعة من حجم الأضرار البشرية التى وقعت من جرائها، حيث كان فندق هيلتون ـ على سبيل المثال ـ يموج بالحركة والنشاط، وكانت نسبة الإشغال به وقت الحادث تقدر بـ ١٠٠%. وقد أدى وقوع الانفجار فى ظل هذا الوضع إلى حدوث موجات عنيفة من ضغط الهواء، مع اشتعال النيران بصالة الاستقبال وتطايرت الأبواب والنوافذ الزجاجية، بل

وتطايرت بعض الجثث فى الهواء، خاصة تلك التى كانت قريبة من الانفجار. وما زاد من حجم الخسائر البشرية فى عملية تفجير فندق هيلتون طابا، أن المنفذين ركزوا على وضع المتفجرات بالقرب من الأعمدة الرئيسية للفندق، مما تسبب فى انهيار الواجهة الشمالية للفندق بارتفاع عشرة طوابق، مما أدى إلى تدمير ٢٠ غرفة من الفندق .

أما فى منطقة نويبع، فإن التفجيرات استهدفت المخيمات السياحية المقامة فى تلك المنطقة، لاسيما فى جزيرة رأس الشيطان وقرية البادية. وكانت السيارة المفخخة التى تعتزم تنفيذ العملية الإرهابية فى جزيرة رأس الشيطان قد رصدت من جانب قوات الأمن التى حاصرتها، وأجبرت قائدها على التوقف، مما اضطره إلى تفجير السيارة خارج المخيم، بينما اتجهت السيارة الثالثة إلى مخيم قرية البادية، وانفجرت أمام المخيم.

وقد تمثلت الحصيلة الإجمالية لضحايا تفجيرات طابا ونويبع فى ٣٤ قتيلاً، و١٥٩ مصاباً، منهم ١١ إسرائيلياً، و٩ مصريين، و٢ إيطاليين، وسائحة روسية، بينما لم يتم التعرف على هوية ١١ جثة أخرى، فيما كان يجعل من هذه التفجيرات واحدة من أضخم العمليات فى تاريخ ظاهرة الإرهاب فى مصر، من حيث حجم الخسائر البشرية.

وقد شهدت هذه التفجيرات تعاوناً غير مسبوق بين مصر وإسرائيل فى عمليات الإنقاذ، حيث سمحت الحكومة المصرية لسيارات الإنقاذ الإسرائيلية بعبور الحدود والدخول إلى مدينة طابا، للمشاركة فى عمليات الإنقاذ، نظراً لضخامة عدد المصابين الإسرائيليين فى الحادث، وأيضاً لسهولة وسرعة وصول فرق الإنقاذ الإسرائيلية لقربها من تلك المناطق. وقد حاولت إسرائيل لاحقاً تطوير التعاون فى عمليات الإنقاذ فى هذه التفجيرات، والدخول إلى علاقة تعاون استخباراتى بين مصر وإسرائيل فى إطار مكافحة الإرهاب، إلا أن مصر ظلت ترفض دائماً التجاوب مع هذه المطالب الإسرائيلية.

وقد شاعت درجة عالية من الغموض بشأن الجماعة أو الجماعات التى تقف وراء هذه التفجيرات. فقد أعلنت ثلاث جماعات مجهولة مسئوليتها عن التفجيرات، هى: كتائب التوحيد الإسلامية، والجماعة الإسلامية العالمية، وكتائب الشهيد عبد الله عزام، إلا أن أحداً لم يأخذ هذه الإعلانات مأخذ الجدية. واتجهت الاتهامات فى بادئ الأمر إما إلى جماعات فلسطينية، أو إلى عناصر تابعة لتنظيم القاعدة، واستندت هذه الاتهامات إلى عناصر محددة بشأن الحالتين.

ففيما يتعلق بالاتهامات الموجهة إلى جماعات فلسطينية، فإنها استندت إلى احتمال أن تكون بعض الجماعات الفلسطينية قد رغبت فى الانتقام من إسرائيل، رداً على عمليات القمع العسكرى الهائلة التى كانت إسرائيل قد نفذتها فى الفترة السابقة مباشرة ضد الشعب الفلسطينى فى قطاع

غزة، لاسيما فى مخيم جباليا، وأدت إلى مقتل عشرات الفلسطينيين، كان نصفهم تقريبا من الأطفال. ومع أن المصدر الرئيسى لهذا التحليل كان يتمثل فى المصادر الإسرائيلية، الرسمية والإعلامية، إلا أن هذا التحليل شاع بدرجة كبيرة فى الأوساط الصحفية المصرية، وهو ما أدى بالتالى إلى شيوع قناعة مفادها أن تلك التفجيرات تهدف إلى استدراج مصر مجدداً إلى ساحة الصراع مع إسرائيل، أو على الأقل فرض أجندة جديدة على السياسة المصرية، بحيث تضطر للمشاركة بصورة أكثر فاعلية فى الحرب الأمريكية على الإرهاب .

أما بالنسبة لاتهام تنظيم القاعدة بالوقوف وراء التفجيرات، فإن هذا الاتهام ارتكز على مجرد مؤشرات واستدلالات، أبرزها أن تفجيرات طابا ونويبع كانت تحمل بصمات تنظيم القاعدة، على غرار ما جرى فى عمليات سابقة، ركزت على استهداف مناطق سياحية غير مؤمنة بصورة كافية، ومعروف تردد السياح الإسرائيليين والغربيين عليها، مثلما حدث فى إندونيسيا وكينيا، بالإضافة إلى الاعتقاد بأن تنظيم القاعدة ربما يكون قد استهدف فندق هيلتون طابا لما هو معروف عن ملكيته لأمريكيين، علاوة على أن التفجيرات تخدم مخطط القاعدة بشأن استهداف مصر وإسرائيل فى وقت واحد معاً .

على أن تطور التحقيقات بشأن هذه تفجيرات طابا ونويبع أثبت لاحقاً عدم صحة تلك التحليلات، وأظهر أن التفجيرات الثلاثة كانت من صنع عناصر محلية، وأن الدور الخارجى فيها كان ضعيفاً، إن لم يكن منعدماً من الأصل. ففى أعقاب مرور تسعة عشر يوماً من تاريخ وقوع تلك التفجيرات الإرهابية، أعلنت وزارة الداخلية القبض على خمسة مواطنين من أهالى شمال سيناء، بتهمة تدبير وتنفيذ التفجيرات، بالتعاون مع أربعة آخرين، من بينهم اثنان هاربان، وآخران كانا قد لقيا حتفهما فى مكان الحادث.

وقد شهدت التحقيقات الأمنية الموسعة التى جرت للكشف عن ملابسات الحادث، والقبض على المنفذين، توسعاً من جانب أجهزة الأمن فى عمليات القبض العشوائى، بحيث تشير تقديرات أهالي المعتقلين وشهود العيان إلى أن أجهزة الأمن ألقت القبض على حوالى ثلاثة آلاف مواطن من أهالى مدينة العريش والقرى المجاورة لها، عقب وقوع التفجيرات، بما فى ذلك التوسع فى عملية احتجاز النساء والأطفال كرهائن من أجل القبض على شخص واحد، مع ما يصاحب ذلك من اقتحام المنازل بالقوة وإتلاف محتوياتها فى بعض الحالات وترويع أمن قاطنيها، فضلاً عن ممارسة أجهزة الأمن لصور مختلفة من التعذيب مع هؤلاء المعتقلين.

وأثارت هذه الإجراءات الأمنية احتجاجات واسعة، ليس فقط من جانب الأهالى المتضررين، ولكن أيضاً من جانب العديد من وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدنى، لاسيما النقابات

وجمعيات حقوق الإنسان. وأكدت كافة هذه الأطراف على أن اعتبارات مواجهة الإرهاب والعنف المسلح لا تتناقض مع احترام حقوق الإنسان وتطبيق معايير العدالة وحكم القانون فى مواجهة منفذى تلك العمليات الإرهابية، بل إن المواجهة الفعالة للإرهاب تتطلب الاحترام الكامل للقانون ولمبادئ حقوق الإنسان.

وبشكل عام، فإن تفجيرات طابا ونويبع أعادت مصر مجدداً إلى دوامة الإرهاب، بعدما ظلت بمنأى عنه لفترة طويلة نسبياً من الزمن، حتى فى فترة ما بعد وقوع هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، وما أعقب ذلك من وضع الإرهاب فى قائمة الاهتمامات الدولية، حيث ظلت مصر لأكثر من ثلاث سنوات بعد تلك الهجمات بعيدة تماماً عن مخاطر الإرهاب، برغم مشاركتها فى الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، ثم جاءت هجمات طابا ونويبع فى أكتوبر ٢٠٠٤ لتوقع مصر ضحية للإرهاب مجدداً.

ب. عمليات الأزهر وعبد المنعم رياض والسيدة عائشة:

تتسم عمليات الأزهر وميدان عبد المنعم رياض والسيدة عائشة بالترابط من حيث الدوافع وشخصيات منفذيها، فقد وقعت الحادثة الأولى فى شارع الأزهر، وقام بها طالب بكلية الهندسة يدعى حسن رأفت بشندى، فى السابع من أبريل ٢٠٠٥، حيث فجر نفسه بواسطة عبوة بدائية فى منطقة خان الخليلى بالأزهر بوسط القاهرة، وأسفر الحادث عن مقتل فرنسيين وأمريكى واحد، بالإضافة إلى منفذ الهجوم. وأثارت هذه الحادثة قدراً كبيراً من الغموض بشأن دوافع منفذ العملية ومدى وجود ارتباطات تنظيمية له مع جماعات إرهابية أخرى. فقد أظهرت تحريات الأمن فى بادئ الأمر أن منفذ العملية شاب متأثر بالفكر الدينى المتطرف الذى لم يتعرف عليه على ما يبدو من خلال تنظيمات أو جماعات متطرفة، وإنما عبر شبكة الإنترنت. وتنامت لديه تدريجياً درجة عالية من السخط إزاء تطورات دولية وإقليمية، مثل الاحتلال الأمريكى للعراق أو القمع الإسرائيلى للشعب الفلسطينى، وقام بالتعبير عن هذا السخط من خلال عملية تفجيرية ضد سياح أجانب فى منطقة الأزهر، وقام بنفسه بتركيب عبوة ناسفة بدائية.

ولكن تطورات التحقيق كشفت لاحقاً عن وجود تنظيم صغير مؤلف من عدد محدود من الأفراد متفاوتى الأعمار، يقف وراء هذه الحادثة. وفى ظل الملاحقات الأمنية لأعضاء هذا التنظيم، تمكنت أجهزة الأمن من تحديد قائد التنظيم، واسمه أشرف سعيد يوسف، بالإضافة إلى أعضاء آخرين من بينهم: جمال أحمد عبد العال، وإيهاب يسري ياسين. وحصلت الأجهزة على معلومات بأن عناصر هذه التنظيم الفارة تخطط لشن المزيد من العمليات الإرهابية، وتمكنت

بالفعل من القبض على زعيم التنظيم سعيد يوسف، وجمال عبد العال، في حين تمكن إيهاب يسرى من البقاء بعيداً عن أيدى أجهزة الأمن.

وعقب ذلك، قام إيهاب يسرى بإعداد عبوة ناسفة بدائية لاستخدامها فى عملية إرهابية، كما قام بالتخطيط مع شقيقته وخطيبته لقيامهما بعملية إرهابية أخرى، سواء فى حالة فشله، أو لتحقيق أكبر ضجة ممكنة، بحكم التزامن فى العمليتين، وهو ما حدث بالفعل. ففي اليوم الأخير من أبريل ٢٠٠٥، قام يسرى بتفجير نفسه فى ميدان عبد المنعم رياض بالقاهرة على مقربة من سائحين أجانب، فقتل نفسه على الفور، وأصيب أربعة سائحين أجانب، بينما قامت شقيقته وخطيبته بعد أقل من ساعتين من تلك العملية بمهاجمة أوتوبيس سياحى فى منطقة السيدة عائشة بالقاهرة، مما أسفر فقط عن تحطم بعض النوافذ الزجاجية للأوتوبيس، دون وقوع إصابات بين السائحين، ولكن المنفذتين أطلقتا النار على نفسيهما، بقصد الانتحار، بعدما خشيتا على ما يبدو من الوقوع فى أيدى أجهزة الأمن.

وعلى الرغم من محدودية الخسائر البشرية الناجمة عن هاتين العمليتين، فإنهما أدتا إلى شيوع حالة من الرعب والذعر فى مناطق مختلفة من القاهرة، حيث انتشرت شائعات عديدة بإمكانية وقوع عمليات إرهابية أخرى فى العديد من مناطق القاهرة، لاسيما فى ضاحيتي الهرم ومصر الجديدة ودار الأوبرا في منطقة وسط القاهرة، كما أدت العمليتان إلى امتناع عدد كبير من الأقباط المصريين عن الذهاب إلى قداس عيد القيامة الذى تصادف توقيته فى ذلك اليوم نفسه، بل وصدرت تعليمات للكهنة باختصار وقت القداس.

وقد تبين لاحقاً أن هناك عضواً آخر فى التنظيم، هو تامر يسرى، شقيق منفذ عملية ميدان عبد المنعم رياض، وكان يقيم فى قطر، وكان مسئولاً عن تمويل العمليات الإرهابية التى نفذها التنظيم المذكور. وقد قامت حكومة قطر بالفعل بتسليم هذا المتهم إلى السلطات المصرية فى أوائل مارس ٢٠٠٦، للتحقيق معه وتقديمه للمحاكمة.

وقد اعتبرت هذه الحوادث الثلاث، الأزهر وعبد المنعم رياض والسيدة عائشة، نموذجاً لنمط جديد من العمليات الإرهابية، يمكن وصفه بـــ الإرهاب العائلى، يتسم بغلبة سمات محددة على الأنشطة التى يتم تنفيذها بموجبه، فهى عمليات تتسم الطابع الفردى، أو يتم تنفيذها بواسطة تنظيم صغير ومحدود للغاية، بحيث قد لا تنطبق عليه أصلاً صفة التنظيم، ثم يتحول هذا النمط ــ مع تقييد الخناق الأمنى ــ إلى نمط عائلى تقتصر فيه عمليات التخطيط والإعداد والتنفيذ على مجموعة محدودة للغاية من المنفذين، الذين تربطهم علاقات عائلية وثيقة، من دون أن يبدو

واضحاً فى ذلك كله طبيعة النسق العقيدى المحرك لهذه الجماعة، أو ماهية الأفكار والأهداف التى تحركهم، والأسباب التى دفعتهم إلى التركيز على أهداف محددة دون غيرها.

ج. تفجيرات شرم الشيخ (يوليو ٢٠٠٥):

وقعت تفجيرات شرم الشيخ فى ٢٣ يوليو ٢٠٠٥، وكانت بدورها عبارة عن ثلاثة تفجيرات، استهدفت ثلاثة أماكن مختلفة من مدينة شرم الشيخ، واتسمت أيضاً بالتزامن، وبضخامة القوة التفجيرية المستخدمة، وباستهدافها لمناطق سياحية مكتظة بالبشر، بهدف إيقاع أكبر خسائر بشرية ممكنة.

وقع الانفجار الأول فى الواحدة صباحاً و١٥ دقيقة تقريباً من صباح يوم ٢٣ يوليو ٢٠٠٥، وجرى تنفيذه فى منطقة السوق التجارية القديمة فى مدينة شرم الشيخ، بواسطة عبوة ناسفة مكونة من كمية كبيرة من المتفجرات المحملة فى سيارة مفخخة، توقفت وسط طابور من السيارات قبل نقطة كمين الشرطة الداخلة إلى منطقة السوق بحوالى١٠ أمتار فقط، ثم جرى تفجير السيارة، وامتد الانفجار حتى مسافة أكثر من كيلو متر مربع، محدثاً حفرة عمقها حوالى متر ونصف المتر، بعرض٤ أمتار، وسقوط عشرات القتلى والجرحى، ومعظمهم من المصريين. ومما زاد من حجم الخسائر البشرية أن المنطقة كانت تشهد وقت الانفجار فترة الذروة من جانب المترددين الذين كانوا يفدون إليها بعد منتصف الليل للتنزه والشراء، إلا أن حدوث التفجير فى منطقة الحاجز المرورى كان مع ذلك أخف وطأة بكثير مما لو كانت السيارة المفخخة قد نجحت فى الدخول إلى منطقة السوق القديم المزدحمة.

أما الانفجار الثانى، فقد وقع بعد نحو٥ دقائق تقريباً من الأول، واستهدف فندق غزالة أحد المنتجعات السياحية الواقعة على خليج نعمة، وتم باستخدام سيارة مفخخة تحمل شحنات متفجرة، وجاءت السيارة من ناحية مطار شرم الشيخ متوجهة إلى وسط المدينة، ثم انحرفت إلى فندق غزالة جاردنز، ثم سارت بسرعة فائقة لتقتحم الواجهة الزجاجية للفندق وتستقر فى قاعة الاستقبال، حيث انفجرت هناك، مما أدى إلى تطاير حوائط المبنى ونوافذه وتساقط الأسقف والمنشآت. وأشارت التقديرات لاحقاً إلى أن السيارة كانت تحمل شحنة متفجرات وزنها يتراوح ما بين ٥٠٠ ــ ٧٠٠ كيلوجرام، من مادة تي.إن.تي شديدة الانفجار.

وعقب الانفجار الثانى بدقائق معدودة، وقع الانفجار الثالث داخل الجراج الخاص بمنطقة خليج نعمة أمام أحد المراكز التجارية بالمنتجع السياحى عند المدخل، بواسطة عبوة ناسفة صغيرة من مواد شديدة الانفجار، وضعت داخل حقيبة، وأحدثت عدداً من الحرائق بين السيارات المتوقفة، وأطلقت سحباً من الدخان الكثيف غطت سماء المنطقة بالأدخنة السوداء. وقد أشارت الإحصائيات

الصادرة عن وزارة الصحة إلى أن عدد الضحايا بلغ ٨٨ قتيلا، و٢٠٠ مصاباً، أغلبهم من المصريين.

وقد بدا واضحاً منذ البداية أن تفجيرات شرم الشيخ قد تم تنفيذها من جانب نفس المجموعة التى نفذت تفجيرات طابا ونويبع، لاسيما من قبل جماعة الإرهابى الهارب سليمان فليفل، الذى كان مطلوباً القبض عليه منذ أكتوبر ٢٠٠٤، كما بدا واضحاً أيضاً أن تفجيرات شرم الشيخ قد تم التخطيط والإعداد لها من داخل شرم الشيخ ذاتها، نظراً لأن الإجراءات الأمنية المشددة بالمدينة تجعل من الصعب دخول السيارات بالمتفجرات من خارجها.

***د. تفجيرات دهب (أبريل ٢٠٠٦):**

وقعت تفجيرات منتجع دهب السياحى، الواقع فى الطرف الجنوبى الشرقى من شبه جزيرة سيناء، فى مساء يوم ٢٤ أبريل ٢٠٠٦، أى فى يوم احتفال مصر بذكرى تحرير سيناء، وكانت عبارة عن ثلاثة تفجيرات متزامنة، نفذها ثلاثة أشخاص فى ثلاث مناطق متباعدة فى المنتجع. وقد انفجرت العبوة الأولى فى فندق الخليج، وأسفرت عن وقوع العديد من الإصابات، فى حين انفجرت القنبلتان الأخريان فى سوق عام ومطعم سياحى كانا يغصان بالسياح. وقد أسفرت التفجيرات الثلاثة عن مقتل ٢٣ فرداً، من بينهم ٢٠ مصرياً، و٣ أجانب، أحدهم طفل ألمانى، فضلاً عن إصابة ٨٥ شخصاً، معظمهم من المصريين.

وقد جرى تنفيذ التفجيرات الثلاثة بطريقة انتحارية، عبر استخدام حقائب جلدية، لإخفاء المتفجرات داخلها، من أجل تفادى إثارة الشكوك بشأنها، الأمر الذى أدى إلى تناثر أشلاء منفذى التفجيرات، وهو ما أدى إلى خلق صعوبة فى بادئ الأمر بشأن التعرف على هوية المنفذين، مما احتاج إلى استخدام تقنيات حديثة لتحديد شخصياتهم، من خلال تحليل البصمة الوراثية للجثث، وإن كانت جهات التحقيق قد اشتبهت فور وقوع التفجيرات بأن منفذيها ربما يكونون فى الأغلب من المطلوبين الهاربين ممن شاركوا فى تفجيرات سيناء السابقة.

وفى عملية إرهابية لاحقة، وقع بمنطقة الجورة انفجاران إرهابيان نفذهما انتحاريان، استهدف أولهما سيارة للقوات المتعددة الجنسية قرب مطار الجورة، بينما استهدف ثانيهما سيارة شرطة يستقلها مأمور منطقة الشيخ زويد وبعض أفراد الشرطة، وكانوا فى طريقهم لمعاينة الحادث الأول، إلا أن الحادثين لم يسفرا عن أى إصابات باستثناء مقتل المنفذين وتناثر أشلائهما. ففى الحادث الأول، فجر الإرهابى نفسه قبل الاقتراب من السيارة التابعة للقوة المتعددة الجنسيات، مما أدى لحدوث تلفيات فى السيارة، ولكن من دون حدوث إصابات بشرية، باستثناء تمزيق جسد منفذ العملية، فى حين أن منفذ العملية الثانية كان يستقل دراجة هوائية مفخخة، وحاول تفجيرها فى

سيارة الشرطة، إلا أن المأمور وأفراد الشرطة غادروا سيارتهم بسرعة، واحتموا بالسواتر الرملية قبل اصطدام الإرهابى بسيارتهم، وأدى الانفجار إلى إصابة السيارة ببعض التلفيات، فضلاً عن تمزيق جسد منفذ العملية .

٣. تطور عمليات التحقيق الأمنى فى تفجيرات سيناء:

يركز هذا الجزء على معرفة الكيفية التى تطورت بها التحقيقات الأمنية بشأن العمليات الإرهابية، بدءاً من تفجيرات طابا ونويبع فى أكتوبر ٢٠٠٤. وتنبع أهمية ذلك من أنه كانت هناك فى بادئ الأمر درجة عالية من الغموض بشأن منفذى التفجيرات، بحيث كان من المتعذر التعرف على من يقف وراء التفجيرات، وإنما استغرقت هذه المسألة قدراً من الوقت. وقبل أن تتضح الصورة بالكامل، فاجأت تفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥ الجميع، وأعطت الانطباع بأن تفجيرات طابا ونويبع لم تكن مجرد عملية منفردة، وإنما يبدو أن هناك سلسلة من العمليات التى يقف وراءها تنظيم متماسك، وتبين أن هذا التنظيم عبارة عن جماعة جديدة تطلق على نفسها اسم جماعة التوحيد والجهاد. وعلى الرغم من النجاحات الأمنية العديدة التى تحققت عقب تفجيرات شرم الشيخ، والتى تمثلت فى القبض على أو مقتل العديد من العناصر القيادية أو التنظيمية فى جماعة التوحيد والجهاد، فإن وقوع تفجيرات دهب والجورة كان مؤشراً على أن المواجهة ما زالت مستمرة بين أجهزة الأمن وفلول هذه الجماعة.

* أ. الغموض بشأن هوية منفذى التفجيرات:

كما سبق أن أشرنا، فقد شاعت درجة عالية من الغموض بشأن منفذى تفجيرات طابا ونويبع فى بادئ الأمر، بحيث لم يكن معروفاً على وجه التحديد الأفراد أو الجماعة أو التنظيم الذى يقف وراءه. وقد تركزت التكهنات التى أعقبت تفجيرات طابا ونويبع فى أكتوبر ٢٠٠٤ على مسئولية تنظيم القاعدة عن التفجيرات. وكان وزير الداخلية حبيب العادلى حينما سئل بشأن احتمال تورط تنظيم القاعدة في تلك التفجيرات، أشار إلى أننا لا نستبعد أى شيء، وإن كان قد أشار فى الوقت نفسه إلى أن من غير الممكن تحديد هوية المنفذين بدقة فى تلك الفترة المبكرة التى أعقبت التفجيرات .

وفى اتجاه موازٍ، ركزت التحقيقات الأمنية على علاقة السكان المحليين فى المناطق القريبة من مواقع التفجيرات، لاسيما فى مدينة العريش والقرى القريبة منها، بهذه التفجيرات، وما إذا كان هناك من شاركوا فيها. ومن الواضح من التقارير التى أعدتها منظمات حقوق الإنسان المصرية والدولية أن أجهزة الأمن لم تكن تمتلك فى بادئ الأمر أى خيوط محددة يمكن أن تسير عليها، مما كان يدفعها وقتذاك نحو اعتقال أهالى قرى بأكملها، ثم سارت عمليات البحث الجنائى

بعد ذلك بصورة أكثر تحديداً، حيث بدأت فى البحث عن شخصيات محددة يشتبه فى تورطها فى تلك التفجيرات.

وبصورة تدريجية، بدأت التحقيقات تسير فى اتجاه أكثر وضوحاً بشأن طبيعة وتوجهات منفذى التفجيرات، حيث حددت أجهزة الأمن السيارات الثلاث التى استخدمت فى التفجيرات، وتأكدت من أنها جميعاً جاءت من داخل مصر، وبدأت فى تضييق الخناق على أربعة مشبوهين، واستنتجت الأجهزة من ذلك أن منفذى التفجيرات هم خلية لم تكن معروفة من قبل، وأنها تأثرت بتنظيم القاعدة، لاسيما فيما يتعلق بتكتيك العمليات الإرهابية .

وفى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٤، أصدرت وزارة الداخلية بياناً أعلنت فيه إلقاء القبض على خمسة أشخاص متهمين بالمسئولية عن الهجمات، بصحبة أربعة آخرين. ووفقاً للبيان، فإن المسئول الرئيسى عن الهجوم على فندق هيلتون طابا هو إياد صالح، وهو سائق ميكروباص من أصول فلسطينية، ولقى مصرعه فى التفجير، وتم التعرف على جثته من تحليل الحامض النووى، كما تم التعرف أيضا على سليمان أحمد صلاح فليفل، ولقى مصرعه أيضاً فى التفجيرات، وهو بدوى ترجع أصوله إلى قرية ميدان القريبة من مدينة العريش. وأشار البيان أيضاً إلى إلقاء القبض على خمسة أشخاص هم: محمد أحمد السويركى، وهو تاجر سيارات مسروقة، وإيهاب محمود عيد مصباح، عامل بمحل قطع غيار كهربائية، وحمدان سلامة سالم الأحمر، وهو صاحب مخيم سياحى من جنوب سيناء، وقام بتزويد المنفذين بالمعلومات، ومحمد صباح حسين، وهو موظف بمديرية الرى بشمال سيناء وصاحب محل لصيانة الأدوات الكهربائية، ومحمد رباعة سليمان عبدالله، ويملك ورشة للحدادة فى العريش. وأشار البيان إلى أن هناك اثنين من الهاربين هما: محمد أحمد صلاح فليفل، وجمعان جمعة جمعان طرابين .

وقد تبين لاحقاً أن صدور هذا البيان كان بمثابة مكسب تكتيكى لجماعة التوحيد والجهاد، حيث وفر لأعضائها إحساساً بالأمان والثقة من عدم انكشاف أمرهم بالكامل لأجهزة الأمن، كما تأكد لهم من خلال هذا البيان أن أجهزة الأمن لم تتوصل لحقيقة التنظيم. وكانت المعلومات المتاحة لدى أجهزة الأمن حتى ذلك الحين تقتصر على الاعتقاد بأن منفذى تفجيرات طابا هم ٧ أفراد فقط، بالإضافة إلى القتيلين اللذين نفذا التفجيرات، كما أشار بعض كبار مسئولى أجهزة الأمن إلى أن منفذى التفجيرات ليسوا أعضاء فى تنظيم إرهابى أكبر .

ولذلك فإن هذا الوضع أعطى للتنظيم الفرصة لالتقاط الأنفاس وإعادة تجميع صفوفه، ثم التخطيط لتنفيذ المزيد من عمليات التفجير ضد الأهداف السياحية فى سيناء، واتجه تفكيرهم نحو مدينة شرم الشيخ لتنفيذ الموجة الجديدة من التفجيرات.

وحينما وقعت تفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥، اتجهت شبهات أجهزة الأمن فى بادئ الأمر نحو فلول الجماعة التى نفذت تفجيرات طابا ونويبع، وركزت التحريات على العناصر التى ما زالت فارة من تلك الجماعة، وشرعت أجهزة الأمن فى تضييق الخناق عليهم، وجرى بشكل خاص التركيز على تمشيط المناطق الجبلية والوديان المنتشرة فى سيناء، وبالذات القريبة من شرم الشيخ، حيث قامت فرق مكافحة الإرهاب بعمليات تمشيط واسعة النطاق لجبال سيناء وأوديتها، لاسيما أن عمليات البحث الجنائى أظهرت أن هناك أكثر من عشرة مدقات جبلية تستخدمها القبائل البدوية للوصول إلى مدينة شرم الشيخ .

*ب. بروز تنظيم التوحيد والجهاد:

لم يكن تنظيم التوحيد والجهاد، المنفذ للتفجيرات، معروفاً لأجهزة الأمن عقب تفجيرات طابا وشرم الشيخ. ولم يكن واضحاً ما إذا كانت تلك التفجيرات قد تم تنفيذها على أساس فردى، أى من جانب مجموعة من الأفراد الساخطين، الذين لا يشكلون تنظيماً متماسكاً، أم أن هناك تنظيماً يقف وراء تلك التفجيرات، وهل هذا التنظيم يرتبط بعلاقات مع شبكة أكبر فى الخارج، لاسيما تنظيم القاعدة، أم أنه يعمل مستقلاً فى مجالات التمويل والتخطيط والإعداد والتنفيذ للتفجيرات التى ينفذها فى مصر.

وكان أول ظهور لتنظيم التوحيد والجهاد قد جاء عقب تفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥، وليس عقب تفجيرات طابا ونويبع فى أكتوبر ٢٠٠٤، حيث أصدر فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٥ بيانا على الإنترنت، أعلن فيه مسئوليته عن تفجيرات شرم الشيخ وطابا معاً. وحينما نشر هذا البيان المنسوب لجماعة التوحيد والجهاد، فإنه لم يؤخذ بجدية فى بادئ الأمر، بل بدا الأمر كما لو أنها واحدة من الجماعات الوهمية التى تزعم لنفسها دوراً فى التفجيرات، من دون أن يكون لها وجود تنظيمى حقيقى على الأرض، أو أن يكون لها دور فعلى فى التفجيرات، ثم تبين لاحقاً وجود هذا التنظيم بالفعل مع تطور التحقيقات الأمنية .

وعقب ذلك، كان أول العناصر التى تمكنت أجهزة الأمن من الوصول إليهم من تلك المجموعة هو محمد صالح فليفل، الذى كان مختبئاً بمنطقة المحاجر فى جبل عتاقة بطريق مصر السويس، حيث قتل أثناء تبادل إطلاق النار مع قوات الشرطة التى حاولت القبض عليه فى الأول من أغسطس ٢٠٠٥. وكان اسم هذا الشخص مدرجاً مع آخرين فى قرار الاتهام الذى أعدته النيابة بشأن المتهمين فى قضية الإعداد والتنفيذ لتفجيرات طابا ونويبع، حيث كان قد شارك فى تفجير مخيم البادية فى جزيرة رأس الشيطان فى السابع من أكتوبر ٢٠٠٤، باستخدام سيارة مفخخة، وظلت أجهزة الأمن تتعقبه طيلة تلك الفترة، إلا أنه نجح عدة مرات فى الإفلات من

مطاردة قوات الأمن له فى المناطق الصحراوية بشمال سيناء، ثم نجح فى الاختباء لبعض الوقت لدرجة أن بعض الشائعات كانت قد تحدثت عن هروبه لإسرائيل، وذلك قبل أن تفلح أجهزة الأمن فى العثور عليه .

وعقب ذلك بفترة قصيرة، أكدت وزارة الداخلية أنها تمكنت من الكشف عن الخلية الإرهابية التى نفذت تفجيرات شرم الشيخ، حيث أعلنت فى ١٣ أغسطس ٢٠٠٥ اعتقال ثلاثة متهمين، ومواصلة البحث عن آخرين ممن قدموا المساعدة والتخطيط والإعداد للتفجيرات، وذلك بعد أن تم القبض على أحد المتهمين، ويعمل خفيراً بإحدى المزارع المملوكة لفلسطينى مقيم فى العريش، وأدلى بمعلومات عن باقى المتهمين، وعثرت الشرطة داخل المزرعة على حوالى طن من المواد شديدة الانفجار وأسلحة آلية .

وقد تبين من التحقيقات أن منفذى تفجيرات شرم الشيخ هم ثلاثة أشخاص هم: محمود محمد حماد، ومحمد عوده سعيد، وموسى غنيم، وجميعهم من أهالى سيناء، واستخدموا فى التفجيرات أنابيب بوتاجاز حشوها بالمتفجرات، وتدربوا على العملية فى الصحراء، وأجروا تجارب على طريقة التنفيذ، ثم انتقلوا من العريش إلى شرم الشيخ قبل تنفيذ العملية بساعات، عبر دروب صحراوية، ثم استقل اثنان منهم سيارتين مجهزتين بمواد شديدة الانفجار موضوعه فى ١٠ أنابيب بوتاجاز، بها توصيلات كهربائية، بالإضافة إلى حقيبة مفخخة ثالثة محمولة على الظهر استخدمت فى التفجيرات. وعلى الرغم من أن المنفذين الثلاثة قتلوا فى التفجيرات، إلا أن الأمن تمكن من القبض على حوالى ٢٩ متهماً شاركوا فى تفجيرات شرم الشيخ، ومن قبلها طابا ونويبع، سواء بالتخطيط أو التنفيذ، حيث ساهموا فى رصد المواقع المستهدفة ورسم الخرائط وتوفير المتفجرات ونقل المنفذين من أماكن الانتظار إلى مواقع التنفيذ. وأظهرت التحقيقات وقتذاك أن هذه الخلية الإرهابية ليست لها ارتباطات بتنظيمات فى الخارج، وأنه قد تم بناء هذه الخلية على أساس مجموعات عنقودية منفصلة، تتألف من مجموعات لا يعرف بعضها بعضا، وتلتزم بمبدأ السمع والطاعة .

وعقب ذلك، لعبت المصادفة دوراً بالغ الأهمية فى الكشف عن ألغاز التنظيم المنفذ للتفجيرات فى يوم ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥، حينما اشتبكت إحدى الأكمنة الأمنية فى منطقة جبل الحلال بوسط سيناء مع مجموعة من المسلحين، الذين رفضوا الوقوف للتفتيش، وقتل اثنان منهم، واستسلم ثالثهم، فى حين أصيب ضابط وثلاثة جنود فى تلك المعركة. وتبين لاحقاً أن هؤلاء الثلاثة هم قائد التنظيم خالد مساعد سالم، وطلب مرتضى، ويونس عليان أبو جرير. وكان المقبوض عليه هو أبو جرير، وروى بعد ذلك لأجهزة الأمن الكثير من الأسرار والتفاصيل الدقيقة عن التنظيم،

لأنه كان أحد الذين رافقوا قائد التنظيم خالد مساعد فى عملية بناء التنظيم، وفى التخطيط للعمليات الإرهابية فى طابا وشرم الشيخ.

وعقب مقتل مؤسس التنظيم وقائده خالد مساعد، فإن الأرجح أن يكون نصر خميس الملاحى هو الذى تولى قيادة التنظيم، وهو أحد العناصر القيادية البارزة، وكان قد شارك فى إنشاء التنظيم منذ البداية مع خالد مساعد، وتولى الدعوة لفكر التنظيم وتجنيد العناصر الملائمة للمشاركة فى العمليات الإرهابية، وتلقى البيعة منهم على السمع والطاعة. وقد نجح الملاحى ومعه الكثير من العناصر الأخرى فى الفرار من الملاحقة الأمنية الكثيفة، بفعل معرفته الوثيقة بالدروب الجبلية فى مناطق شمال ووسط سيناء، واختفائهم فى بعض المغارات الخفية فى جبل الحلال بوسط سيناء، فضلاً عن نجاحهم فى تفادى الأكمنة الأمنية المنتشرة على طول الطرق فى سيناء، وذلك من خلال الهرب عبر المدقات الجبلية، ثم العودة مجدداً إلى الطرق الرئيسية بعدما يكونون قد تفادوا الأكمنة.

الأكثر من ذلك، أن نصر الملاحى والعناصر الهاربة معه لم تتمكن فقط من تفادى الملاحقة الأمنية، وإنما نجحت فى التخطيط لتفجيرات جديدة، حيث تولى الملاحى اختيار الأهداف الانتحارية الجديدة، وتحديد العناصر التى سوف تتولى تنفيذها، والإشراف على كافة الترتيبات، المتعلقة بتوفير المواد التفجيرية وتحديد أدوار العناصر المشاركة فى التنفيذ، ثم تحديد موعد التنفيذ. وتمكن الملاحى ومساعدوه بالفعل من تنفيذ تفجيرات دهب والجورة، فى أبريل ٢٠٠٦، برغم الصعوبات العديدة التى كانوا يعانون منها بفعل التضييق الأمنى.

وفى المقابل، فإن هذه التطورات أدت إلى تكثيف الجهود الأمنية بصورة أقوى من ذى قبل، بما فى ذلك توسيع نطاق الأكمنة الأمنية، بحيث لا تقتصر فقط على الطرق الرئيسية، وإنما جرى مدها إلى داخل المناطق الجبلية، بما يقطع الطريق على حركة العناصر الهاربة، فضلا عن تكثيف الجهود الرامية إلى تعقب العناصر الباقية من التنظيم، علاوة على توسيع نطاق التعاون بين أجهزة الأمن وأبناء سيناء من البدو، الذين ساعدوا مساعدات قيمة، لاسيما من خلال قصاصى الأثر، الذين ساعدوا فى اقتفاء آثار العناصر الهاربة من التنظيم ومحاصرتها. وقد أسفرت هذه الجهود فى ٩ مايو ٢٠٠٦ عن مقتل قائد التنظيم نصر خميس الملاحى، والقبض على أبرز مساعديه محمد عبد الله جرير، وذلك بعد محاصرتهما لمدة ٣ أيام فى منطقة عزبة محسن الرفاعى الصحراوية شرق العريش .

وعقب مقتل الملاحى، رجحت مصادر أمنية أن يكون عيد سلامة حامد الطراوى هو الذى تولى قيادة التنظيم، لاسيما أن قائد الجناح العسكرى للتنظيم سالم خضر الشنوب كان بدوره قد قتل

فى اشتباكات فى جبل الحلال بوسط سيناء. وعلى الرغم من شيوع توقعات بأن التنظيم أصبح مفككاً بعد الضربات الأمنية المتلاحقة التى تعرض لها، ومقتل العديد من عناصره القيادية، فإن هناك العديد من العناصر التى ما زالت هاربة، وهى تنتظم فى إطار خلايا عنقودية قد لا يعرف بعضها بعضاً، وهو ما قد يعنى أنها قد تحاول بين الحين والآخر مواصلة تنفيذ بعض العمليات الإرهابية، على الأقل من أجل إثبات وجودها على الأرض.

٤. منفذو العمليات الإرهابية: من هم..؟

يركز هذا القسم على التعرف على منفذى تفجيرات سيناء، حيث تبين أن تنظيماً جديداً تماماً هو تنظيم التوحيد والجهاد هو الذى كان يقف وراء هذه التفجيرات، مما يتطلب تحليل ظروف نشأة وتطور هذا التنظيم والمرجعية الفقهية ــ الفكرية التى يعمل من خلالها والأبعاد التنظيمية ــ الحركية له، بالإضافة إلى مصادر التمويل التى كان يعتمد عليها، والكيفية التى حصل من خلالها على الأسلحة والمتفجرات التى استخدمت فى العمليات الإرهابية.

*أ. نشأة وتطور تنظيم التوحيد والجهاد:

وفرت التحقيقات المستقاة من اعترافات المعتقلين من أعضاء تنظيم التوحيد والجهاد معلومات هامة عن نشأة هذا التنظيم وخلفيته الفكرية والعقيدية. وقد اتضح أن عملية إنشاء هذا التنظيم بدأت فى عام ٢٠٠٠ على أيدى طبيب الأسنان خالد مساعد سالم، والذى كان يقيم بمدينة العريش، وهو ينتمى إلى قبيلة السواركة، التى تعتبر من أشهر القبائل فى سيناء، وكان معروفا بتدينه، حيث كان عضواً بجمعية الشبان المسلمين أثناء فترة دراسته الجامعية. ويرجح أن الشريك الأساسى لخالد مساعد فى بناء هذا التنظيم كان نصر خميس الملاحى. وكان الاثنان يرتبطان بعلاقة صداقة وطيدة منذ الصغر، حيث نشأ خالد مساعد ونصر الملاحى فى منزلين متجاورين فى مدينة العريش، وربطتهما علاقة الصداقة منذ الصغر، كما تزاملا فى جميع مراحل الدراسة، حتى وصولهما إلى المرحلة الجامعية، حيث التحق خالد بطب أسنان الزقازيق، ونصر بحقوق الزقازيق، ثم اشترك الاثنان لاحقاً فى بناء تنظيم التوحيد والجهاد. وفى مرحلة لاحقة، انضم إليهما سالم خضر الشنوب، الذى أصبح بعد ذلك المسئول العسكرى في التنظيم، وكان يتولى تدريب عناصر التنظيم على الأسلحة وتصنيع القنابل، فى قريته الفرقدة المجاورة لجبل الحلال بوسط سيناء.

وكان خالد مساعد يلقى دروساً دينية منتظمة فى مسجد الملايحة بالعريش بعد صلاة العصر يومى الاثنين والخميس، كما نشط نصر الملاحى فى إلقاء دروس دينية فى مسجد التوفيق بالعريش أيضاً، وتمكنوا من إقناع بعض الشباب بأفكار التنظيم والانضمام إليه، كما تمت عمليات

تجنيد أخرى من خلال مسجد الأوابين فى التل الكبير بمحافظة الإسماعيلية. وقد اعتمدت عملية التجنيد على عنصرين متكاملين، الأول هو الدروس الدينية التى تركز بالأساس على الأفكار الجهادية، والثانى هو الاستفادة الوثيقة من الروابط العائلية والقبلية فيما بين أفراد التنظيم، إذ إن الفرد الذى يتم تجنيده فى التنظيم كان يسعى بعد ذلك إلى تجنيد إخوته وأبناء عمومته، مما كان يزيد من قوة التنظيم بحكم استناده إلى علاقات إيديولوجية ـــ عائلية فى آن واحد معاً. فعلى سبيل المثال، قام المسئول العسكرى سالم الشنوب بعد انضمامه للتنظيم بتجنيد أشقائه محمد وعودة وسلامة وضمهم للتنظيم، كما يبدو واضحاً فى عضوية هذا التنظيم كثرة الأشقاء وأبناء العمومة. وقد ساعدت هذه الخصائص بقوة فى الحفاظ على طابع السرية والكتمان داخل التنظيم لفترة طويلة نسبياً من الزمن.

وبشكل عام، فإن اعترافات المقبوض عليهم من أعضاء تنظيم التوحيد والجهاد تشير إلى أن التنظيم مر فى مسيرته بأربع مراحل رئيسية، تطورت على النحو التالى:

(١) مرحلة التكوين، وبدأت فى عام ٢٠٠٠، مع بدء خالد مساعد فى تكوين التنظيم، حيث تمكن خلال هذه المرحلة من تجنيد العديد من الشباب، انطلاقاً من الاعتقاد بضرورة الجهاد ضد الكفار الذين يحتلون بلاد المسلمين فى فلسطين والعراق والشيشان. وقد بايع الأعضاء خالد مساعد على السمع والطاعة. وفى أعقاب وقوع تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، ثم قيام إسرائيل بارتكاب مذبحة جنين فى عام ٢٠٠٢، استغل قادة التنظيم هاتين المناسبتين فى تجنيد المزيد من الشباب، وإقناعهم بالأفكار الجهادية.

(٢) مرحلة النضج والانتشار، وهى تبدأ فى عام ٢٠٠٣، وبالتحديد عقب الاحتلال الأمريكى للعراق، حيث تمكن خالد مساعد من تجنيد العديد من الشباب، للجهاد ضد هذا الاحتلال، كما أقنعهم بضم من يرونه صالحاً لعضوية التنظيم. وقام بتقسيم التنظيم إلى خلايا عنقودية لا تعرف بعضها بعضاً، واتخذ كل عضو اسماً حركياً لا يعرفه زملاؤه فى التنظيم. وقام خالد مساعد خلال هذه المرحلة باختيار سالم الشنوب قائداً عسكرياً للتنظيم.

وخلال هذه المرحلة، حدثت تحولات فى توجهات قادة التنظيم، حيث اتجهت النية منذ ذلك الحين نحو تنفيذ عمليات إرهابية داخل البلاد، واستند هذا التحول إلى صعوبة تنفيذ الأفكار الأولية للتنظيم بشأن السفر لأفغانستان أو العراق للجهاد هناك، لما يحيط بذلك من تعقيدات هائلة، ولما يتطلبه ذلك من تكاليف باهظة، ووجدوا بالتالى أن من الممكن تنفيذ الهدف نفسه من خلال القيام بعمليات إرهابية ضد السياح الأجانب داخل مصر، لاسيما السياح الإسرائيليين والأمريكيين، وأيضاً السياح المنتمين إلى دول مشاركة فى احتلال العراق.

وقد تولى قائد التنظيم خالد مساعد بنفسه التخطيط للعمليات الإرهابية، ومعه المجموعة القيادية التى تضم المسئول العسكرى سالم الشنوب، وناصر خميس الملاحى، وعيد سلامة الطراوى، وحماد جميعان، ونايف إبراهيم الديب. وقد بدأت عقب ذلك أيضاً عملية الإعداد للقيام بأعمال إرهابية من خلال سرقة العديد من السيارات والأجهزة الكهربائية من المبانى الحكومية لبيعها وتمويل التنظيم وشراء الأسلحة والألغام، وللإنفاق على الاحتياجات الشخصية لأعضاء التنظيم، فضلاً عن تكثيف التدريبات لأعضاء التنظيم على تنفيذ العمليات الإرهابية، علاوة على تكثيف عمليات الإعداد النفسى والذهنى لأولئك الذين سوف ينفذون تلك العمليات.

(٣) مرحلة تنفيذ العمليات الإرهابية، وبدأت بتنفيذ تفجيرات طابا ونويبع فى ٧ أكتوبر ٢٠٠٤، واختار التنظيم طابا كهدف لأولى عملياته لتردد الإسرائيليين عليها، ثم جرى عقب ذلك تنفيذ عدة عمليات على نحو ما سبق ذكره. والثابت من التحقيقات أن التنظيم خطط لتنفيذ العديد من العمليات الأخرى، إلا أنها لم تتم لأسباب عديدة، ومنها على سبيل المثال: التخطيط لإحراق سفن أمريكية مارة فى قناة السويس، وتفجير مطار العريش الدولى، وتفجير ثلاث كنائس بالعريش ورفح، وتفجير مصنع للأسمنت يقوم بتصدير إنتاجه لإسرائيل، وتفجير مديرية أمن العريش، ومباحث أمن الدولة، ومحاولة اغتيال ضابط بمكتب مباحث أمن الدولة فى رفح، إلا أن التنظيم لم يتمكن من تنفيذ أى من هذه الخطط، بسبب كثافة التواجد الأمنى فى سيناء عقب تفجيرات شرم الشيخ، مما جعل التحرك فى سيناء أمراً شبه مستحيل بالنسبة لأعضاء التنظيم.

(٤) مرحلة الهروب من الملاحقات الأمنية، حيث قسم أعضاء التنظيم أنفسهم إلى جماعات، واختبأوا داخل الكهوف الجبلية فى سيناء، أو فى مزارع سيناء والإسماعيلية. وبينما تمكن البعض منهم من الهرب بالفعل من أجهزة الأمن، فإن البعض الآخر قتل فى مواجهات مسلحة مع أجهزة الأمن، فى حين وقع آخرون فى قبضة قوات الأمن. فالتقديرات التى تطرحها بعض أجهزة الأمن تشير إلى أن عدد أعضاء تنظيم التوحيد والجهاد يصل إلى أكثر من ١٠٠ شخص، شارك الكثيرون منهم بدرجات مختلفة فى العمليات الإرهابية، وقتل منهم كثيرون فى المواجهات المسلحة مع قوات الأمن، فى حين ألقى القبض على حوالى ٣٠ فرداً منهم.

ويبدو من الوارد بقوة أن هناك أعداداً من أفراد التنظيم ما زالوا هاربين، ومن الصعب التعرف عليهم، بفعل الطبيعة العنقودية للتنظيم والاستعانة بالأسماء الحركية، مما يجعل من المتعذر على من وقعوا فى قبضة الأمن من أعضاء التنظيم الإدلاء بمعلومات كافية عن من لا يزالون هاربين، علاوة على أن مقتل مؤسس التنظيم خالد مساعد، ثم مقتل من خلفوه فى القيادة، نصر الملاحى وسالم الشنوب، يجعل من المتعذر الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالنشأة

والعضوية وغير ذلك، ناهيك عن أن هذا الوضع يحمل مخاطر واحتمالات بشأن إمكانية قيام العناصر الفارة من التنظيم بمحاولة تنفيذ بعمليات إرهابية جديدة مستقبلاً.

***ب. الأسس المرجعية الفقهية والفكرية:**

جاء ظهور تنظيم التوحيد والجهاد، كما سبق أن ذكرنا، فى ٢٦ يوليو ٢٠٠٥، عقب تفجيرات شرم الشيخ، حينما أصدر التنظيم بياناً على الإنترنت، أعلن فيه مسئوليته عن تفجيرات شرم الشيخ وطابا معاً. ومن خلال هذا البيان، تبلورت ملامح أولية عن الإطار الفكرى لهذا التنظيم، وللدوافع الكامنة وراء إقدامه على تنفيذ تلك التفجيرات، حيث يبدو من البيان أن هناك دافعين رئيسيين لذلك، يتمثل أولهما فى الاستجابة لدعوة الجهاد باعتبارها تكليفاً من الله ورسوله، وطاعة لقادة المجاهدين بتنظيم القاعدة أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى، بينما يتمثل ثانيهما فى الثأر للأخوة فى العراق وأفغانستان والمستضعفين والمطاردين فى العالم.

ووفقاً لهذا البيان، فإن استراتيجية تلك الجماعة تقوم على استهداف غير المسلمين فى أى وقت وبأى وسيلة، ولكن بدون تحديد من هم غير المسلمين، وهل هم الأجانب فقط، أم أيضاً من المواطنين غير المسلمين. وحذرت الجماعة المسلمين من مخالطة غير المسلمين، وذلك ما لم يطلب غير المسلمين الأمان من زعيم القاعدة أسامة بن لادن ومساعده أيمن الظواهرى.

وقد اتسمت المرجعية الفقهية لتنظيم التوحيد والجهاد منذ بداية تأسيسه بغلبة التوجه الجهادى المسلح على أفكاره، حيث كان خالد مساعد يركز فى دروسه الدينية فى المساجد أثناء المراحل التأسيسية على محاربة من أسماهم بالكفار من الأجانب وغير المسلمين، مع التركيز بصفة خاصة على استهداف رجال الشرطة، علاوة على التركيز على ضرورة الجهاد ضد الكفار لإخراجهم من بلاد المسلمين، وتكفير الحاكم والأقباط.

وكانت التوجهات التكفيرية واضحة بقوة فى السلوك الشخصى لقادة التنظيم، وفى أساليب حياتهم، ولعل أبرز مثال على ذلك هو نصر الملاحى، خريج الحقوق الذى رفض الاشتغال بالمحاماة، بحجة أن المحامين يدافعون عن المجرمين، ويبحثون عن ثغرات قانونية لتبرئتهم، نظير مبالغ مالية، رغم علمهم بأن موكليهم مذنبون، وفضل بدلاً من ذلك الاشتغال بالزراعة بنظام المشاركة مع أحد المواطنين قبل أن يقوم بشراء قطعة أرض خاصة به.

وحينما حدث التحول فى توجهات التنظيم والانتقال من العمل الدعوى فى المساجد إلى العمل الإرهابى واستهداف المنشآت السياحية فى سيناء، فإن هذا التحول ارتكز كما هو واضح علىٰ الاستشهاد ببعض الفتاوى بشأن جواز تنفيذ العمليات الاستشهادية، الصادرة عن قادة تنظيم التنظيم، وعلى رأسهم أسامة بن لادن وأيمن الظواهرى. وقد بدا ذلك واضحاً فى شرائط الفيديو

التى تركها الانتحاريون الثلاثة الذين نفذوا تفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥، وعبروا فيها عن المعنى السابق بوضوح..

وتشير التحقيقات الأمنية واعترافات المقبوض عليهم من أعضاء التنظيم إلى أن خالد مساعد ونصر الملاحى كانا يعتمدان فى الدروس الدينية على مصدر رئيسى هو كتاب العمدة فى إعداد العدة.. الجهاد فى سبيل الله، والذى كان قد ألفه الدكتور فضل مؤسس جماعة الجهاد المصرية، والمعروف أيضاً باسم الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز. ويعتبر هذا الكتاب واحداً من الكتب الأساسية التى تعتمد عليها الجماعات الجهادية فى تجنيد العناصر الجديدة، لاسيما فى الجزء المتعلق بطرق التجنيد والتدريب والرسالة العقائدية للمنظمات الجهادية.

وكان هذا الكتاب قد صدر منذ سنوات عديدة، وجاء تأليفه استجابة لمطالب عدد من المجاهدين فى أفغانستان ضد الاحتلال السوفيتى فى الثمانينات من الدكتور فضل بإعداد كتاب يوضح العديد من القضايا التفصيلية المتعلقة بالجهاد وأحكامه وترتيباته العملية. ولذلك، فقد جاء هذا الكتاب مكتوبا بلغة سهلة معاصرة. وتطلق التيارات الجهادية على هذا الكتاب وصف زاد المجاهد الذى يتقوى به فى تكوينه العقيدى والبدنى، كما يعتبرونه بمثابة الميثاق والعمود الفقرى لأية جماعة جهادية. ويجيب هذا الكتاب على أسئلة تفصيلية متعلقة بالنواحى العملية والتطبيقية للجهاد، مثل عمليات التجنيد، والتعاون فيما بين المجاهدين بعضهم البعض، ولتنفيذ عملياتهم المسلحة. ويتضمن الكتاب عدداً من الأبواب الرئيسية، تتعلق بالتدريب العسكرى والإمارة وواجباتها وواجبات الأعضاء. ومن أبرز الأفكار التى تضمنها هذا الكتاب التركيز على مبدأ أن الجهاد لا ينبغى أن يقتصر على الخاصة، وعلى جماعات الصفوة، بل ينبغى أن يكون الجهاد هو قضية العامة، أى قضية كل المسلمين، بما فى ذلك العصاة والفاسقين .

وهناك التباس واضح فى الموقف الفقهى لتنظيم التوحيد والجهاد من العديد من المسائل الجوهرية، لعل أبرزها مسألة استهداف المسلمين فى العمليات الإرهابية، إذ كانت الأغلبية العظمى من ضحايا التفجيرات الإرهابية التى ارتكبها التنظيم هى من المسلمين، وليست من الأجانب غير المسلمين، مما يعنى أن الهدف الأساسى للتنظيم من وراء تلك العمليات الإرهابية لم يتحقق، بل يفترض أنها أدت إلى العكس تماماً من ذلك. ويتضح من تحليل اعترافات المتهمين أن هناك التباساً واضحاً فى الموقف من قتل المسلمين، ما بين تبرير ذلك فى ظل تبنى التنظيم لمبدأ تكفير المجتمع ككل، وما بين العمل على تفادى الإيقاع بضحايا من المسلمين فى تلك العمليات الإرهابية.

فمن ناحية، كان من أسس عمليات التجنيد التى قام بها خالد مساعد وكبار قادة التنظيم هو التأكيد

على مبدأ تكفير الحاكم، حيث أشار أحمد سلام قائد خلية الإسماعيلية فى اعترافاته إلى أن فكر التنظيم كان يقوم على تكفير الحاكم لأنه لا يطبق الشريعة الإسلامية، كما يكفر عوام الناس لأنهم ينتخبون الرئيس، كما كان التنظيم يكفر كل الحكام العرب لأنهم يتعاونون مع الغرب، حتى أولئك الذين يتظاهرون بتطبيق الشريعة الإسلامية، كما كان التنظيم يركز على تكفير رجال الشرطة، لأنهم لا يصلون ولا يصومون، حسب أقوال يونس عليان فى اعترافاته.

ومن ناحية أخرى، تشير اعترافات أعضاء التنظيم إلى أنه كان هناك قدر من الحرص على تفادى إيقاع ضحايا من المسلمين فى التفجيرات، أثناء مرحلة التخطيط الخاصة بهذه التفجيرات. ويشير يونس عليان فى اعترافاته إلى أن قائد التنظيم خالد مساعد كان قد كلفه وآخرين، فى سياق الإعداد لتفجيرات شرم الشيخ، بالتوجه إلى هناك، لتحديد ورصد الأماكن التى يمكن تفجيرها. وعندما أتموا المهمة، وحددوا الأماكن المستهدفة بأنها فندق غزالة جاردنز والسوق التجارية وشارع قابوس، وعرضوا النتيجة على قائد التنظيم، فإن الأخير شدد على ما إذا كانوا متأكدين من أن الأماكن التى رصدوها يوجد فيها أجانب فقط، فأكد له أحد الأعضاء ذلك، وطمأنه من أن تلك الأماكن مؤجرة للإيطاليين ، وهو ما قد يشير إلى حرص خالد مساعد على أن تقتصر الخسائر على الأجانب فقط.

ولكن عندما جرى تنفيذ التفجيرات بالفعل، فإن الضحايا كانوا فى أغلبهم من المصريين، وبلغ العدد حوالى ٨٨ قتيلاً، و٢٠٠ مصاب، أى أن الأمر سار من الناحية العملية على عكس ما كان مخططاً له، وبالتحديد من حيث هوية أولئك الذين سقطوا ضحية للتفجيرات. فالضحايا أغلبهم من المصريين، وليسوا من الأجانب، مما يعنى أن الهدف الأساسى لم يتحقق. وليس هناك فى اعترافات أعضاء التنظيم ما يشير إلى أن مثل هذه المسألة استوقفت قادة التنظيم كثيراً، أو دفعتهم للتفكير فى إيقاف عملياتهم أو على الأقل مراجعة تكتيكاتهم.

وعلى العكس من ذلك، يتضح من تلك الاعترافات أن مسألة وقوع الخسائر فى صفوف المصريين أثناء العمليات، بخلاف ما هو مستهدف أصلاً منها، أثيرت فقط فى حالات محدودة، أبرزها تلك التى وردت فى اعترافات أحمد سلام قائد خلية الإسماعيلية، حيث أشار إلى أنه تحدث عقب تفجيرات طابا مع المسئول العسكرى للتنظيم خالد الشنوب، وأعرب له عن اعتقاده بأنه كان من الأفضل أن تكون هذه العملية داخل إسرائيل، لأن الذين قتلوا فى تفجيرات طابا ١٧ يهودياً، والباقى مصريون، إلا أن الشنوب رد عليه بالتشكيك فيما تقوله وسائل الإعلام، وأن عدد الضحايا اليهود هو فى الواقع أضعاف العدد المذكور فى وسائل الإعلام .

ويؤكد ما سبق على أن قادة التنظيم اكتفوا بطمأنة أنفسهم بأن وسائل الإعلام تنكر حقيقة الخسائر فى صفوف الأجانب، لاسيما الإسرائيليين، وتقلل منها كثيراً، وهو ما كان بمثابة تكتيك نفسى فعال لإقناع أنفسهم وأتباعهم بأن عملياتهم الإرهابية تحقق الأهداف الموضوعة لها، ولكن ذلك بدوره لم يقدم إجابة على إشكالية الموقف من دماء المسلمين التى استبيحت فى تلك التفجيرات. فحتى إذا افترضنا أن عدد الضحايا الإسرائيليين والأجانب فى التفجيرات كان فى الواقع أكبر مما تذكره وسائل الإعلام، فإن ذلك لا ينفى أن هناك أعداداً كبيرة نسبياً من المسلمين قد قتلوا وأصيبوا فى التفجيرات، إلا أن ذلك لم يكن على ما يبدو محل اهتمام كبير من جانب قادة التنظيم، بل وحتى أولئك الذين أثاروا هذه المسألة من أعضاء التنظيم يبدو أنهم اكتفوا بالتبريرات الشكلية التى قيلت لهم. وينطبق الأمر نفسه على الخسائر الأخرى الناجمة عن التفجيرات، سواء الخسائر الاقتصادية أو الضرر السياسى أو غير ذلك، حيث لم تكن مثل هذه الأمور تعنى التنظيم كثيراً أثناء تنفيذ عملياته الإرهابية.

*ج. السمات التنظيمية والحركية:

هناك ملاحظة مبدئية على النواحى التنظيمية والحركية لتنظيم التوحيد والجهاد تتمثل فى أن هذا التنظيم أظهر درجة عالية من الدقة والحنكة فى هذه النواحى، وهو ما يعتبر مسألة محاطة بالغموض، إذ ليس من المعروف بالضبط مصدر الخبرة التنظيمية والحركية التى كان يتمتع بها مؤسس وزعيم التنظيم خالد مساعد، إذ أبدى مهارة ملحوظة فى بناء التنظيم وتأمينه، وفقاً لمجموعة من المبادئ الفنية الدقيقة والصارمة، من دون أن يكون واضحاً بالضبط مصدر هذه الخبرة التى نفذ بها هاتين العمليتين، إذ ليس معروفاً عنه العضوية من قبل فى جماعات جهادية أو تنظيمات إرهابية يمكن القول أنه اكتسب الخبرة من خلالها، وكل ما هو معروف عنه أنه كان عضواً بجمعية الشبان المسلمين، والتى هى بعيدة تماماً عن مثل هذه الأنشطة، وربما تظل هذه المسألة واحدة من الألغاز وعلامات الاستفهام، بحكم ما كان معروفاً عن خالد مساعد من التكتم الشديد، علاوة على أن مقتله هو وكبار مساعديه سوف يبقى الكثير من مثل هذه الأمور غير معروفة على وجه اليقين.

لقد تطورت الخصائص التنظيمية والحركية لتنظيم التوحيد والجهاد بصورة ملحوظة وفقاً للتطور فى أهدافه وسلوكياته. ففى الفترة التى كان عمل هذا التنظيم فيها قاصراً على العمل الدعوى، وتجنيد الأعضاء وحشد الأتباع، فإن عمل التنظيم فيها اتسم إلى حد ما بالعلنية، لاسيما من خلال الدروس الدينية فى المساجد، والتى كان يلقيها خالد مساعد وكبار مساعديه. ولم تكن

هناك حاجة خلال هذه الفترة لتطبيق مبادئ السرية الصارمة، لأن التنظيم كان وقتذاك ما يزال فى مرحلة التأسيس والبناء، بخلاف ما سوف يكون عليه الحال فى الفترة التالية.

أما فى فترة ما بعد اتخاذ القرار ببدء تنفيذ تفجيرات ضد أهداف سياحية فى سيناء، بدأ التنظيم فى تطبيق أقصى درجات السرية والتأمين من أجل حماية التنظيم، بل كان واضحاً بقوة أن مسألة تأمين الجماعة كانت تستحوذ على حيز محورى من تفكير خالد مساعد وكبار مساعديه، لاسيما بالنسبة للتحسب لاحتمالات وقوع بعض الأعضاء فى قبضة الأمن، وبالتالى التحوط لاحتمالات حصول أجهزة الأمن منهم على معلومات عن بقية أعضاء التنظيم.

وهناك ثلاثة عناصر رئيسية اعتمد عليها تنظيم التوحيد والجهاد كأساس للبناء التنظيمى والسلوك الحركى، وتتمثل هذه العناصر فى:

(١) التنظيم العنقودى، حيث كانت الطبيعة العنقودية لتنظيم التوحيد والجهاد بمثابة السمة الرئيسية الأكثر بروزاً. ومن المعروف أن التنظيم العنقودى يتألف من جماعات منفصلة، ولكل منها قائدها وأعضاؤها وبرنامجها المنفصل عن برامج باقى الجماعات. ومع أن هذه الجماعات تخضع فى النهاية لقيادة مركزية واحدة، إلا أن أياً منها لا يعرف الآخر، بل أن أعضاء الجماعة الواحدة لا يعرفون بعضهم البعض إلا بأسماء حركية وهمية، بحيث إن من يقع منهم فى قبضة الأمن لا يكون لديه معلومات سليمة يمكن أن تلحق الضرر بباقى أعضاء التنظيم.

وعلى هذا الأساس، شرع تنظيم التوحيد والجهاد، فور اعتزامه تنظيم تفجيرات داخل سيناء فى عام ٢٠٠٤، فى تقسيم التنظيم إلى خمس خلايا رئيسية هى: خلية العريش بقيادة نايف إبراهيم الديب، وضمت فى عضويتها أكثر من ١٠ أعضاء على رأسهم سليمان البلاهيمنى وسليمان الزيور، وخلية وسط سيناء وجبل الحلال بقيادة المسئول العسكرى للتنظيم سالم الشنوب، وخلية رفح وغير معروف المسئول عنها على وجه التحديد، وضمت ناصر أبو زقول ووليد قريع وأحمد قريع، وخلية نخل بقيادة حماد جميعان، وضمت إياد سعيد صالح وسليمان فليفل، وخلية الإسماعيلية بقيادة أحمد عيد سلام. وقد ضمت هذه الخلايا أيضاً العديد من الأعضاء الآخرين الذين ظلوا مجهولى الهوية.

وعلى مستوى القيادة والخلايا، تنوعت إجراءات التأمين ما بين تقسيم التنظيم على أساس خلايا لا يعرف أغلب أعضائها بعضهم بعضاً، بالإضافة إلى استخدام أسماء حركية لأعضاء التنظيم، بحيث لا يعرف العضو الاسم الحقيقى للأعضاء الآخرين، ناهيك عن أن قادة الخلايا كانوا يعرفون القليل فقط من أعضاء خلاياهم بزعيم التنظيم خالد مساعد، فى حين أن الكثيرين من الأعضاء ظلوا على غير علم به أصلاً، فضلاً عن أن زعيم التنظيم والكثير من قادته لم

يكونوا يعطون أرقام هواتفهم المحمولة إلا للقليل فقط من الأعضاء الموثوق بهم، وكان زعيم التنظيم وقادته يقيمون فى منازل أو أماكن غير معلومة لباقى العناصر، فضلاً عن اتباع إجراءات صارمة فى ترتيب اللقاءات بين قائد التنظيم والأعضاء. فإذا رغب العضو فى مقابلة الزعيم، كان يتم تحديد موعد عن طريق مسئول الخلية، ثم يتم عصب عينى العنصر أثناء مقابلة قائد التنظيم، بحيث لا يتمكن العنصر من تحديد مكان إقامة قائد التنظيم.

وفى فترة ما بعد مقتل مؤسس التنظيم وقائده خالد مساعد، وتولى نصر الملاحى القيادة بدلاً منه، جرت إعادة هيكلة التنظيم وتجنيد عناصر جديدة والتخطيط لتنفيذ عمليات إرهابية جديدة. واعتمد الملاحى فى هذا الإطار على مجموعة أساسية من قادة التنظيم، فى مقدمتهم سليم عطا الله الزيود وسلمان محمد سليم الزيود، وتولوا عمليات التجنيد شباب جدد فى التنظيم، وتلقينه عناصر الفكر الجهادى، وإعدادهم للمشاركة فى عمليات إرهابية جديدة. ونجحوا بالفعل فى تجنيد نحو ٤٠ من عناصر التنظيم، وجرى إعدادهم فكرياً وحركياً من خلال عقد لقاءات تثقيفية وتدريبية فى بعض المناطق الصحراوية والجبلية والمزارع النائية، وتم من خلال هذا الإعداد اختيار بعض العناصر المهيأة فكرياً ونفسياً لتنفيذ عمليات انتحارية جديدة، مع مواصلة إيواء العناصر الهاربة وتدبير وسائل الإعاشة لهم .

(٢) الاستفادة من المعرفة الوثيقة بسيناء فى تنفيذ التفجيرات والإفلات من الملاحقة الأمنية، حيث ركز تنظيم التوحيد والجهاد فور تحوله نحو العمل الإرهابى على تنفيذ عمليات مكثفة للتخطيط والإعداد والتدريب على العمليات الإرهابية. وفى المرحلة الأولى، كان التنظيم يقوم بتنفيذ عمليات التدريب على الأسلحة لأعضاء التنظيم والإعداد للتفجيرات فى المزرعة التى كان يملكها نصر الملاحى فى منطقة بئر المسمى، حيث قام زعيم التنظيم خالد مساعد ونصر الملاحى وسالم الشنوب بتنظيم لقاءات شبه يومية مع مجموعات من الشباب من أعضاء التنظيم، كان يتم خلالها إعدادهم نفسياً وذهنياً للعمليات الانتحارية، بالإضافة على إخضاعهم لتدريبات عنيفة على الرماية والتعامل مع الأسلحة وإعداد المتفجرات وركوب الخيل.

وفى مرحلة ما بعد بدء العمليات الإرهابية، بدءاً بتفجيرات طابا فى أكتوبر ٢٠٠٤، وقعت عمليات اعتقال واسعة النطاق. ولم يكن خالد مساعد أو كبار مساعديه مطلوبين بالتحديد، حيث لم تكن أجهزة الأمن قد وقفت بعد على حقيقة هذا التنظيم، إلا أنهم مع ذلك خشوا من وقوعهم فى أيدى الأمن، ففر خالد مساعد والعديد من الأعضاء إلى جبل الحلال، للاختباء فيها بعيداً عن أيدى أجهزة الأمن، لأنها تحتوى على العديد من المغارات التى لا يعلمها إلا المتمرسين فى التعامل مع تلك المناطق الجبلية، لدرجة أن مداخل بعض هذه المغارات صغير للغاية، ولا يتخيل الناظر من

الخارج أن هناك مغارة واسعة داخلها. وتمكن أعضاء التنظيم من الاختباء فى مثل هذه المغارات مرات عدة، سواء هرباً من الاعتقالات الواسعة عقب تفجيرات طابا، أو هرباً من الملاحقة الأمنية المكثفة التى تعرضوا لها بعد انكشاف أمرهم.

وحتى عندما نجحت قوات الأمن فى فجر أحد الأيام فى الاقتراب من الأماكن التى يختبئ فيها الهاربون من التنظيم فى جبل الحلال، وكان من بينهم القائد العسكرى للتنظيم سالم الشنوب، فإنهم تمكنوا من الإفلات من قوات الأمن، بعدما سمعوا أصوات سيارات الشرطة، فسارعوا بالهرب، ولم يكتفوا بذلك فقط، وإنما قاموا بوضع ألغام فى الطريق، وانفجرت بعض هذه الألغام فى مدرعتين تابعتين لقوات الأمن، مما أسفر عن مصرع لواء الشرطة محمود عادل أحد قادة الأمن المركزى بمنطقة سيناء، بالإضافة إلى وفاة وإصابة عدد آخر من الضباط والجنود، الذين كانوا يستقلون المدرعة أو يحاولون إصلاحها بعد إصابتها .

وفى الوقت نفسه، نجح التنظيم فى اختراق الإجراءات الأمنية المشددة فى سيناء بعد تفجيرات طابا ونويبع، بفضل معرفتهم الوثيقة بالدروب الجبلية التى تمثل طرقاً موازية للحركة، بعيداً عن الطرق الرئيسية التى تنتشر عليها الأكمنة الأمنية. ويذكر يونس عليان فى اعترافاته أنه حينما اتجه أعضاء التنظيم نحو تنفيذ تفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥، كانت الطرق الرئيسية فى سيناء مليئة بالحواجز والأكمنة الأمنية، إلا أنهم نجحوا فى تفاديها، والوصول إلى شرم الشيخ، بفضل استخدامهم للمدقات الجبلية. فقد تحركت المجموعة المنفذة لتفجيرات شرم الشيخ من العريش، فى اتجاه طريق العريش – القنطرة شرق، ثم إلى بئر العبد، ثم إلى عيون موسى، وكان هناك كمين شرطة، فدخلت شمالاً فى الجبل عبر مدق جبلى لتفادى الكمين، ثم عادت إلى طريق الأسفلت الرئيسى بعد ذلك، حتى وصلوا قبل كمين أبو رديس، ثم دخلوا يساراً فى مدق خلف الجبل، ثم خرجوا إلى الأسفلت بعد الكمين، ثم تفادوا أيضاً الكمين الأمنى عند مفارق فيران، ثم كمين الطور، ووصلوا إلى المدق الجبلى الذى يسبق كمين شرم الشيخ. واختبئوا فى محجر رمل مهجور، وقاموا هناك بضبط أنابيب البوتاجاز التى وضعت داخلها المتفجرات. وانفصلت بعد ذلك السيارتان اللتان سوف تنفذان العمليتين عن السيارة الثالثة المرافقة، ثم دخلت السيارتان بعد ذلك إلى شرم الشيخ، ونفذتا التفجيرين فى السوق التجارية وفندق الغزالة جاردنز، بالإضافة إلى التفجير الثالث الذى تم بواسطة شنطة محمولة على الظهر.

ويشير ما سبق إلى أنه على الرغم من كثافة إجراءات الأمن فى سيناء فى فترة ما بعد تفجيرات طابا ونويبع، إلا أن هذه الإجراءات كانت تقتصر على الطرق الرئيسية، ناهيك عن أن هناك أكمنة أمنية ثابتة معروفة للجميع، وهو ما كان يتيح لأعضاء التوحيد والجهاد الإفلات منها

عبر المدقات الجبلية التى كانوا يعرفونها جيداً. وقد تحققت إنجازات أمنية هامة حينما كان يجرى إقامة أكمنة أمنية مفاجئة، فى أماكن جديدة غير معروفة لتنظيم التوحيد والجهاد. وقد لقى قائد التنظيم خالد مساعد مصرعه فى أحد هذه الأكمنة، والذى يبدو أنه لم يكن معروفاً له، ولم ينجح بالتالى فى تفاديه مسبقاً. أضف إلى ذلك، أن أجهزة الأمن شرعت عقب تفجيرات شرم الشيخ فى يوليو ٢٠٠٥ فى مد نطاق الأكمنة الأمنية إلى داخل المناطق الجبلية، بحيث لا تقتصر على الطرق الرئيسية، وهو ما أدى بالتالى إلى استحالة استخدام الجبال الوعرة في المنطقة لتكون مناطق آمنة للجماعات المسلحة ....



الفصل الرابع

الثمن الباهظ

***الديمقراطية الامريكية فى الشرق الاوسط :**

على أثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر ، بادرت الإدارة الأمريكية بإعلان ما أسمته بـ الحرب ضد الإرهاب ، مؤكدةً على أنها ستكون حرباً طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب. وقد بدأت أولى مراحل هذه الحرب في أكتوبر ٢٠٠١ حيث استهدفت أفغانستان، وانتهت بالإطاحة بنظام طالبان، وتوجيه ضربة قاصمة لـ تنظيم القاعدة، أضعفت هذا التنظيم وإن كانت لم تقض عليه. وبعد ذلك بدأت الإدارة الأمريكية حملة من التصعيد ضد نظام صدام حسين جاعلة هدف تغييره فى مقدمة أولوياتها، وقد طرحت مبررات ودعاوى عديدة لذلك منها : امتلاكه أسلحة دمار شامل ، وهى تشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن حلفائها وأصدقائها،خاصة وأن هذه الأسلحة يمكن أن تصل إلى جماعات إرهابية بحيث تستخدمها لضرب المصالح الأمريكية ، فضلاً عن مراوغة النظام العراقي وتجاهله لقرارات الأمم المتحدة بشأن نزع أسلحته فى ظل عدم قدرة مفتشى الأسلحة التابعين للأمم المتحدة على الوصول إلى هذه الأسلحة بسبب اتساع مساحة الدولة العراقية، مما يستوجب الإطاحة بهذا النظام للتخلص من هذا الخطر. كما روجت الإدارة الأمريكية لوجود علاقة تربط نظام صدام حسين بتنظيم القاعدة، رغم عدم تقديم أي دليل جدي وقاطع علـى ذلك .

وفي الوقت الذي بدأت فيه الإدارة الأمريكية تعد العدة لحربها ضد العراق على الصعيدين العسكري والسياسي خلال عام ٢٠٠٢، برزت فجأة قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، حيث تزايدت تصريحات وخطب بعض المسؤولين الأمريكيين التي راحت تؤكد على حرص الإدارة الأمريكية على تحرير العالمين العربي والإسلامي من الأنظمة الدكتاتورية، ونشر الديمقراطية والحرية فيهما، وذلك من خلال العمل من أجل تغيير نظم ومناهج وبرامج التعليم، وبخاصة التعليم الديني، والإعلام والثقافة بما يسمح بنشر قيم وثقافة الديمقراطية والمشاركة واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن تعزيز قوى ومنظمات المجتمع المدني، والمساعدة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إن أحد المبررات الأساسية التي جرى الترويج لها لتسويغ الحرب ضد العراق هو بناء نظام ديمقراطي على أنقاض نظام صدام حسين، بحيث يكون نموذجاً تقتديه دول المنطقة فـي مجال الديمقراطية، ويؤثـر فيهـا حسب نظـريـة الدومينو Domino Democratization. ومـن المفارقات أن العدوان الأمريكـي ــ البريطاني على العراق الذي بدأ في ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٣ ، والذي أُستخدم فيه أحدث ما أنتجته ترسانتا الأسلحة الأمريكية والبريطانية ، ممامترتب عليه وقوع آلاف من القتلى والجرحى فى صفوف المدنيين ، وتدمير الجانب الأكبر من البنية التحتية المدنية للدولة العراقية، واندلاع

موجة عارمة من أعمال السلب والنهب بعد انهيار نظام صدام حسين، وذلك بتواطؤ أمريكي واضح ، هذا العدوان الذي انتهى بوقوع العراق فـــي قبضة الاحتلال الأمريكي - البريطاني حـــمل اسم عملية حرية العراق . ولم تقف المسألة عند حدود التصريحات الإعلامية ، بل إن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول قد طرح في ديسمبر ٢٠٠٢ مبادرة حملت عنوان مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط : بناء الأمـــل للسنوات القادمة

Initiative: Building Hope for the U.S. Middle East partnership years Ahead

وقد أكدت المبادرة على أن هدفها هو تعزيز الديمقراطية في المنطقة من خلال تدعيم جهود الإصلاح الاقتصادي ، وتقوية المجتمع المدني ، وتوسيع المشاركة السياسية ، وتحديث التعليم ، وتمكين المرأة .. إلخ ، كما تم رصد ٢٩ مليون دولار لإطلاق هذه المبادرة.

وفي ضوء ما سبق ، فإن الهدف من هذه الدراسة هو رصد وتحليل موقع قضية الديمقراطية ضمن أجندة السياسة الأمريكية تجاه المنطقة من منظور الخبرة التاريخية من ناحية ، وفى ضوء الأوضاع والتحولات الراهنة التي ترتبت - وستترتب - على العدوان الأمريكي ــ البريطاني على العراق من ناحية أخرى. والمقولة الأساسية التي تنطلق منها الدراسة مفادها أنه في مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ لم تشكل الديمقراطية في أي وقت من الأوقات هدفاً للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، بل إن مصالحها قامت على أساس دعم ومساندة نظم تسلطية واستبدادية بما فيها نظام صدام حسين نفسه ، والتى لم تتردد في شن حرب عدوانية، غير أخلاقية وغير شرعية وغير عادلة ، على العراق من أجل الإطاحة به، وهو ما يؤكد على أن السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في المنطقة كانت تجسد بشكل صارخ حالة من التناقض بين المبادئ والمصالح ، وأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء أكانت جمهورية أم ديمقراطية، كثيراً ما ضحت بالمبادئ الديمقراطية من أجل المصالح أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح .

كما أن الحرب ضد الإرهاب التي تتبناها واشنطن ، و حرب الخليج الثالثة التي شنتها ضد العراق قد خلقتا ظروفاً وأوضاعاً من شأنها التأثير سلباً على التطور الديمقراطي في المنطقة، على الأقل خلال المستقبل المنظور، من ناحية ، كما أفرزتا تناقضاً جوهرياً بخصوص موقع قضية الديمقراطية في السياسة الأمريكية تجاهها من ناحية أخرى . فإذا كانت إدارة بوش الابن ترى أن الديمقراطية عامل أساسي لتجفيف منابع التطرف والعنف ، وهذا صحيح ، فإنها تحتاج في الوقت نفسه إلى الاستمرار في تعاونها مع نظم غير ديمقراطية أو شبه سلطوية من أجل مواصلة تنفيذ حلقات حربها ضد الإرهاب. كما أن الحديث عن بناء نظام ديمقراطي في العراق

على أنقاض نظام صدام حسين بحيث يشكل نموذجاً تحتذي به دول المنطقة أو يؤثر فيها حسب نظرية الدومينو على نحو ماسبق ذكره ينطوى على قدر كبير من التبسيط، ليس لاستحالة بناء الديمقراطية في العراق، ولكن لأن هذه العملية معقدة، ولها معطياتها وشروطها الداخلية التي يتعين توفيرها وإنضاجها ، وهو ما يستغرق فترة زمنية طويلة نسبياً ، وبخاصة في دولة مثل العراق تتسم بتعقد تركيبتها العرقية والدينية والطائفية والجغرافية من ناحية ، ورسوخ تقاليد وثقافة التسلط والاستبداد فيها من ناحية أخرى .

وبالإضافة إلى ماسبق ، فإن عملية بناء الديمقراطية ترتبط في المقام الأول باعتبارات وعوامل داخلية ، ففي أغلب تجارب التحول الديمقراطي التي جرت منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين ، والتى أطلق عليها صامويل هانتنجيتون الموجة الثالثة من التحول الديمقراطى ، كان دور العوامل الخارجية ثانوياً أو مساعداً ، ونفس الشيء ينطبق على الوطن العربي، خاصة وأن سجل الولايات المتحدة الأمريكية القائم على التدخل عسكرياً من أجل بناء نظم ديمقراطية في مناطق عديدة من العالم منذ بدايات القرن الماضي هو بصفة عامة سجل فقير، أي أن حالات الإخفاق فيه تفوق بكثير حالات النجاح على نحو ما سيأتي ذكره بالتفصيل فيما بعد ، كما أن لواشنطن سجلاً طويلاً في دعم نظم تسلطية واستبدادية في العالم العربي. كل ذلك وغيره يؤكد على أن التوجه الجديد للسياسة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في المنطقة فى أعقاب أحداث سبتمبر إنما يُواجه بمعضلة عدم المصداقية .

وتأسيساً على ما سبق ، فقد تم تقسيم الدراسة على النحو التالي :

أولاً : موقع قضية الديمقراطية في السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر .

ثانياً: تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر .

ثالثاً : انعكاسات أحداث سبتمبر والحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي .

رابعاً: العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق وانعكاساته على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي .

خاتمة: مستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي: حدود الدور الأمريكي

وتعرض الدراسة لكل من النقاط السابقة بشيء من التفصيل.

أولاً: موقع قضية الديمقراطية في السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر

على الرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فى دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ سبعينيات القرن العشرين في عديد من دول أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوروبا وبخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء مرحلة الحرب الباردة ، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية لم تأت قط ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، وإن جاءت فقد كان ذلك بصورة هامشية وظرفية ولاعتبارات براجماتية ، وهو أمر تؤكده الخبرة التاريخية للسياسة الأمريكية تجاه المنطقة، كما أكد عليه مسؤولون أمريكيون سابقون وحاليون (في إدارة بوش الابن). فعلى سبيل المثال، أكد مارتن انديك الذي شغل فى السابق عدة مناصب رسمية على أن إدارة الرئيس كلينتون قد قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا ظلت قائمة بشكل أو بآخر حتى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وقد قامت على أساس أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الأمريكية لمساعدتها على احتواء الدول المارقة ، وتدعم كذلك جهود واشنطن لإيجاد تسوية للصراع العربي ــ الإسرائيلي ، مقابل أن تحجم واشنطن عن ممارسة أية ضغوط حقيقية على هذه الدول من أجل التغيير الديمقراطى ، كما أكد ريتشارد هاس، مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية (في إدارة بوش الابن) في خطاب له أمام مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠٠٢/١٢/٢٤على أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة، الجمهورية والديمقراطية على حد سواء ، لم تجعل من الديمقراطية أولوية بشكلٍ كافٍ في العديد من أجزاء العالم الإسلامي، وعلى الأخص العالم العربي. ففي بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة الأمريكية النظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان لصالح تأمين تدفق متواصل من النفط، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني، وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي – الإسرائيلي، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا، أو تأمين حق الحصول على القواعد لقواتنا العسكرية. وهكذا، ولإهمالنا تقديم المساعدة لتعزيز المسار التدريجي نحو الديمقراطية في العديد من علاقاتنا الهامة – بخلقنا مايمكن تسميته بالاستثناء الديمقراطي – فاتتنا فرصة مساعدة تلك البلدان لكي تصبح أكثر استقراراً، وأكثر ازدهاراً، وأكثر سلاماً، وأكثر تكيفاً مع ضغوطات عالم في طور التعولم .

وفي ضوء ما سبق، يمكن سرد العديد من المظاهر والممارسات التي تؤكد على تجاهل أمريكا لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية فـــي مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر، ومنها ما يلي:

١ــ دعم ومساندة نظم تسلطية استبدادية وغض الطرف من ممارساتها المنافية لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان طالما تتفق والمصالح الأمريكية سواء في مقاومة المد الشيوعي خلال فترة الحرب الباردة، أو تأمين استمرار ضخ النفط بأسعار معقولة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، أو تقديم تسهيلات وقواعد عسكرية لها في المنطقة، فضلاً عن عقد صفقات ضخمة لشراء الأسلحة منها. ولذلك يُلاحظ أن الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية أو الموالية لها في المنطقة هي في الغالب محكومة بنظم غير ديمقراطية أو شبه ديمقراطية (تأخذ بالتعددية السياسية المقيدة) في أفضل الأحوال، ولم يثبت أن واشنطن قد مارست ضغوطاً فعلية على هذه النظم أو وظفت علاقاتها معها من أجل حثها على اتخاذ خطوات جدية على طريق الديمقراطية، اللهم إلا استخدامها لشعار الديمقراطية وحقوق الإنسان كإحدي الأوراق للضغط على مصر من آن لآخر خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك على خلفية مواقف الدولة المصرية بشأن علاقتها مع إسرائيل أو سياساتها ومواقفها تجاه بعض القضايا والدول العربية التي تفاوتت أو اختلفت بشأنها رؤيتا الدولتين .

٢ــ رغم تجاهل واشنطن لقضية الديمقراطية في الدول الحليفة أو الموالية لها في المنطقة، إلا أنها استخدمتها في بعض الفترات كورقة للضغط على الدول التي تتسم علاقاتها معها بالتوتر أو العداء كما هو الحال بالنسبة لعراق صدام حسين فى مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية، وليبيا، والسودان في ظل حكم البشير ــ الترابي ... إلخ ، وهو ما يؤكد على أن طرح واشنطن لقضية الديمقراطية في وجه هذه الدول هو طرح برجماتي يقوم على معايير مزدوجة وسياسة الكيل بمكيالين ولا يعبر عن التزام مبدئي بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان ، فهي ظلت تتجاهل الممارسات التسلطية والاستبدادية للنظم الحليفة والموالية لها ، وترفع كارت الديمقراطية في مواجهة الدول التي لا تقــع ضمن هذه الفئة .

٣ــ في إطار تجاهلها لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على تجاهل الجرائم الإسرائيلية ضد الفلسطينيين، والتي تعددت أشكالها وأساليبها على نحو يتنافى مع أبسط قواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل أن استمرار إسرائيل في هذه الممارسات يرتكز في جانب هام منه على الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي تلقته ــ وتتلقاه ــ من الولايات المتحدة الأمريكية، التي أكدت ــ وتؤكد ــ دوماً التزامها بأمن إسرائيل وضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة. وتعتبر إدارة بوش الابن من أكثر الإدارات الأمريكية دعماً لإسرائيل، فرغم كل ما تنطوي عليه الحرب العدوانية التي تشنها حكومة شارون ضد الفلسطينيين من انتهاكات لحقوق الإنسان وأسس الديمقراطية، حيث تستهدف

المدنيين الفلسطينيين من خلال عمليات القتل والتشريد والحصار الاقتصادي وتدمير المنازل والمزارع ... إلخ، رغـم كل ذلك فإن الإدارة الأمريكية اعتبرت – وتعتبر – السياسة الإسرائيلية دفاعاً مشروعاً عن النفس ضد الإرهاب (الذي يمارسه الفلسطينيون)، كما اعتبرت شارون رجل سلام. وبالمقابل راحت تطالب علانية بتغيير الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بدعوى أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى قيادة أفضل، وهو الأمر الذي ألقى ـــ ويلقى ـــ ظلالاً كثيفة من الشك والريبة حول مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن ملف الديمقراطية في الوطن العربي. ولاشك فى أن السياسة الأمريكية الموالية لإسرائيل على طول الخط تعتبر من بين العوامل الرئيسية التى أسهمت، وتسهم، فى خلق بيئة ملائمة لظهور وتنامى الحركات الإسلامية الراديكالية التى ترفض الديمقراطية وتتبنى نهج التكفير والعنف.

٤ـــ إن موقف القبول الضمني من قِبل الولايات المتحدة الأمريكية للإجراء الذي اتخذه الجيش في الجزائر في مطلع عام ١٩٩٢ عندما أجبر الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة وألغى الانتخابات البرلمانية التي حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً كبيراً خلال جولتها الأولى ، مما جعلها مؤهلة لتشكيل الحكومة في حالة إتمام الجولة الثانية من الانتخابات، إنما هو نموذج آخر يكشف عن عدم التزام واشنطن بقضية الديمقراطية في المنطقة. ورغم أن الموقف الأمريكي حيال الأزمة الجزائرية قد طرأ عليه بعض التغيير في فترات تالية ، فالمؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تدن وقف المسلسل الديمقراطي في الجزائر، بل لم تحتج على ذلك، وهو ما يعني من الناحية العملية عدم قبولها بديمقراطية تأتي بالإسلاميين إلى السلطة في دولة عربية. وعموما فإن موقف واشنطن من الانتخابات الجزائرية المقصودة إنما جاء فى إطار سياسة عامة دأبت على ممارستها ومفادها الصمت عن المخالفات والانتهاكات الانتخابية وغير الانتخابية التى ترتكبها النظم الموالية لها فى المنطقة .

٥ـــ في إطار غياب أو تدنى موقع قضية الديمقراطية ضمن أولويات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، فالمُلاحظ أن السياسات الاقتصادية لواشنطن تجاهها ، إنما صبت ـــ وتصب ـــ فى نفس الاتجاه ، ويبرز ذلك من خلال عدة عناصر :

أولها: حدود تأثير المساعدات الاقتصادية الأمريكية لبعض دول المنطقة في تحقيق التنمية في هذه الدول ، وذلك باعتبار أن التنمية تمثل عنصراً هاماً لتسريع عملية التحول الديمقراطي وترسيخ النظم الديمقراطية . ومع الأخذ في الاعتبار حقيقة المعوقات الداخلية للتنمية في الدول العربية ، فإن خبرات الدول العربية التي تتلقى مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة الأمريكية مثل مصر والأردن تؤكد على أن هذه المساعدات لم تسهم في تحقيق التنمية، وذلك

لاعتبارات عديدة تتعلق بالشروط السياسية والاقتصادية والقيود الفنية والإدارية المرتبطة بها، بل إنه كثيراً ما أكد باحثون ومسؤولون مصريون على أن جزءاً هاماً من المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر يعود ثانية ، ومن خلال قنوات عديدة ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الضغوط التي تمارسها واشنطن على مصر من آن إلى آخر باستخدام ورقة المعونة، مما دفع كثيراً من المثقفين والقوى السياسية إلى المطالبة بالخروج من دائرة الإذلال المفروضة على مصر بسبب المعونة الأمريكية مع البحث عن بدائل لهذه المعونة ، خاصة وأن مصر تستطيع أن تعيش بدونها . وكل ذلك وغيره يؤكد على أن المعونة الأمريكية لكل من مصر والأردن ترتبط أساساً بهدف السلام والتطبيع مع إسرائيل أكثر من ارتباطها بملف تحقيق التنمية من أجل الديمقراطية ، ولذا فهي معونة مسيسة إلى حد كبير .

وثانيها: أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت – وتدفع – من خلال أساليب عديدة في اتجاه تبنى النظم العربية لسياسات الإصلاح الاقتصادى المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى ، والتى تمثل سياسات التخصيصية مكونا رئيسيا فيها، وكثيرا ماوظفت مؤسسات التمويل الدولية التي تحظى فيها بنفوذ كبير مثل صندوق النقد الدولى وغيره من أجل ممارسة الضغوط على هذه الدول لتبنى السياسات المذكورة . وقد أكدت تجارب الدول التي طبقت هذه السياسات على أن بعض النتائج الإيجابية التى ترتبت عليها على صعيد عملية التثبيت الاقتصادى كان بثمن اجتماعى فادح تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل، حيث أسهمت هذه السياسات فى زيادة معدلات البطالة والفساد ، و زيادة حدة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من الحالات ، مما أوجد ظروفاً مواتية لتنامي ظواهر الاحتجاج الجماعي والعنف السياسي ، الأمر الذي دفع النظم الحاكمة فى عديد من الدول العربية إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية لتمرير سياسات الإصلاح الاقتصادى التى لاتحظى بالشعبية من ناحية، ومواجهة التظاهرات وأعمال الاحتجاج الجماعى التى اندلعت ضدها، والتى دأبت الأدبيات على وصفها بـــ اضطرابات صندوق النقد من ناحية أخرى ، وهو مأثر ــ ويؤثر ــ سلباً على عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. ولعل ماحدث ــ ويحدث ــ فى دول مثل مصر واليمن والأردن والمغرب والجزائر وغيرها من جراء هذه السياسات ليس بعيداً عن الأذهان .

وثالثها: أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل إحدى القوى الرئيسية المحركة لعملية العولمة بأبعادها الاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية والثقافية ، ومن المعروف أن لهذه العملية تأثيراتها وتداعياتها السلبية (القائمة والمحتملة) على الاقتصادات والمجتمعات العربية، وبخاصة في ظل عجز الدول العربية عن تبني سياسات فعالة للتعامل معها بما يمكنها من الاستفادة من إيجابياتها

وتقليص سلبياتها. وفى ضوء ذلك، يمكن القول : أنه إذا كانت العولمة فى مجالات الاتصالات والمعلومات تسهم بشكل أو بآخر فى إضعاف قدرة النظم التسلطية على احتكار مصادر المعلومات، كما تمكن بعض قوى وتنظيمات المجتمع المدنى من الاتصال بالعالم الخارجى بيسر وسهولة ، مما يساعد على تقويتها ، إلا أن العولمة فى مجالات الاقتصاد والمال تسهم فى زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية، وبخاصة فى ظل عدم أو ضعف قدرة الدول العربية على التعامل مع الاقتصاد المعولم والاستفادة منه ، كما أن العولمة فى مجال الثقافة تسهم فى تغذية النزعات القومية والدينية والانتماءات الأولية نظراً لطغيان المكون الثقافى الأمريكى عليها، مما يجعل العولمة فى نظر البعض مرادفاً للأمركة، وهو ما يسهم فى التحليل الأخير فى زيادة مظاهر الاحتقان السياسى والاجتماعى في الدول المعنية ، ويخلق ظروفاً غير مواتية للتحول الديمقراطي .

وفي ضوء ما سبق ، فإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية في مرحلة ما قبل هجمات سبتمبر لم يتجاوز حدود المساعدة فى تنفيذ وتمويل بعض البرامج ذات الصلة بنشر الديمقراطية في عدد من الدول العربية مثل: مصر والأردن وتونس واليمن ولبنان والمغرب والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أسهمت مؤسسات حكومية وغير حكومية فى تمويل هذه البرامج وتنفيذها، كما تم توجيهها إلى بعض المجالات مثل : تطوير أداء المؤسسات التشريعية والقضائية، ودعم بعض تنظيمات المجتمع المدني من خلال تمويل بعض أنشطتها وتدريب بعض كوادرها، وتعزيز أساليب مراقبة حالة حقوق الإنسان ، وتدعيم البحث العلمي في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال تمويل أنشطة بعض المراكز البحثية،وبناء قواعد البيانات بهدف تحسين آليات صنع القرار فى المجال الاقتصادى.. إلخ. ولكن مردود هذه البرامج على عملية التحول الديمقراطى فى المنطقة كان ضعيفاً ، نظراً لمحدوديتها من ناحية، وسوء تخطيط وتنفيذ بعضها من ناحية أخرى. والأهم من ذلك هو أن واشنطن ظلت تتعامل بازدواجية وبنوع من النفاق مع هذه القضية ، حيث دأبت على تجاهل الممارسات اللاديمقراطية للنظم الموالية لها ، ولذلك فهذه البرامج يمكن إدراجها تحت مسمى تحسين أساليب الحكم والإدارة في ظل النظم القائمة، وهو أمر يختلف عـــن عملية التحول الديمقراطي بالمعنى المتعارف عليه .

ثانيا: تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث سبتمبر.

هناك أربع قضايا أساسية يمكن في إطارها تفسير تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر: **أولى هذه**

القضايا:هي محاربة المد الشيوعي في المنطقة . **وثانيتها**: سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بالنفط والقواعد والتسهيلات العسكرية وصفقات الأسلحة الضخمة، وثالثتها، الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة، ورابعتها، إسرائيل والصراع العربي – الإسرائيلي.

١. محاربة المد الشيوعي:

لقد كان من أبرز أهداف السياسة الأمريكية خلال فترة الحرب الباردة هو محاربة المد الشيوعي ومحاصرته في العالم بصفة عامة ، وفى منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص.وفي هذا الإطار ، دأبت واشنطن على تقديم الدعم والمساندة للدول الحليفة والموالية لها والتي تعارض الشيوعية بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية وعما إذا كانت ديمقراطية أم دكتاتورية ، وهو ما يعني أن طبيعة النظام السياسي لم تكن محدداً لسياسة واشنطن تجاه الدول الأخرى، بل إن موقف هذا النظام أو ذاك من الاتحاد السوفيتي (السابق) هو الأساس . ولقد توقع البعض أن نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي سوف يسهمان في تحرير الولايات المتحدة الأمريكية من الحاجة إلى دعم نظم سلطوية لمجرد عدائها للمد الشيوعي ، مما يسهم في تعزيز الديمقراطية في المنطقة العربية، إلا أن ذلك لم يتحقق لاعتبار أساسي مفاده أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية ضمن أولويات سياستها في المنطقة لم يرتبط بهدف محاربة المد الشيوعي فحسب، بل إنه ارتبط أيضاً بأهداف وقضايا أخرى على نحو ما سيأتي ذكره .

٢. سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة:

لقد اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل بسهولة ويسر مع نظم عربية غير ديمقراطية تقوم على شخصانية السلطة ، وغياب أو ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة للسلطة ، وبخاصة فيما تتخذه من قرارات تتصل بالمصالح الأمريكية فى النفط وصفقات الأسلحة والحصول على قواعد وتسهيلات عسكرية ومخازن للسلاح ... إلخ ، حيث لاتعرف هذه النظم التعقيدات القانونية والسياسية والإجرائية المرتبطة بعملية اتخاذ القرارات والسياسات في النظم الديمقراطية ، والتي تضع قيوداً على سلطات وصلاحيات الحكام. ومن هنا فإن واشنطن لم تتحمس لوجود نظم ديمقراطية حقيقية في الدول الموالية لها والتي تربطها بها علاقات وثيقة، ولذلك فإن تأمين استمرار هذه النظم وضمان استقرارها ، أي الحفاظ على الوضع القائم ، شكل

أولوية في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، مما جعل واشنطن تتوجس من احتمال أن يترتب على أية عملية تحول ديمقراطي حقيقي حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي وبخاصة خلال المراحل الأولى ، أو تغيير نظم موالية لها من خلال صناديق الاقتراع، مما يؤثر بالسلب على المصالح الأمريكية الحيوية فـــى المنطقة العربية ، ولذلك فقد فضلت تأمين هذه المصالح فى ظل نظم تسلطية أو شبه تسلطية على دعم عملية تحول ديمقراطى قد تفضى إلى نتائج غير مضمونة من منظور المصالح الأمريكية .

٣. الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة:

لاشك في أن موضوع الإسلام والحركات الإسلامية المسيسة قد شكل أحد العوامل الهامة في تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية في المنطقة العربية ، فقد ظلت تتحسب من احتمالات أن تؤدي عملية تطبيق الديمقراطية بصورة حقيقية في بعض دول المنطقة إلى وصول بعض التنظيمات الإسلامية إلى السلطة أو على الأقل تعظيم دورها فيها . ومن المعروف أن مواقف الحركات الإسلامية تجاه المصالح الأمريكية في المنطقة تتراوح ما بين الرفض والتحفظ وبخاصة في ظل الانحياز الأمريكي المطلق لصالح إسرائيل ، والتزام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بأمنها وبضمان استمرار تفوقها العسكري على الدول العربية مجتمعة. كما أن الحركات المعنية ترفض تبعية النظم الحاكمة فى العالم الإسلامى للولايات المتحدة الأمريكية وللغرب عموماً. ونظراً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية فضلت استمرار نظم غير ديمقراطية تضمن في ظلها وبفضلها تأمين وحماية مصالحها على نظم ديمقراطية قد تتأثر في ظلها هذه المصالح بشكل سلبي ، أو قد تأتي بإسلاميين إلى سدة الحكم ، ولذلك فهي لم تتردد في التضحية بالمبادئ الديمقراطيـــــة لحساب المصالح .

٤. إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي:

تعتبر إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي من الأسباب الرئيسية لعدم اكتراث الولايات الأمريكية بقضية الديمقراطية فى الوطن العربي فى مرحلة ماقبل أحداث سبتمبر ، فالدول التى وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل بوساطة أمريكية أو فى ظل دور أمريكى بارز مثل مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ، كانت بحاجة إلى إجراءات غير ديمقراطية حتى تمرر هذه الاتفاقيات التي قُوبلت بمعارضة شديدة من قبل قوى فاعلة ومؤثرة في الداخل . وفى هذا السياق، حثت واشنطن النظم المعنية على اتخاذ إجراءات قمعية ضد هذه القوى ، وغضت الطرف عن ممارساتها اللاديمقراطية ضدها. ومن هنا كان السلام المدعوم أمريكيا على حساب الديمقراطية والانفتاح السياسي وحقوق الإنسان في الدول العربية التي انخرطت فى هذا الطريق، حيث

أصدرت النظم الحاكمة فيها الكثير من القوانين والقرارات المقيدة للحقوق والحريات وبخاصة حريات الرأي والتعبير والتظاهر ، ناهيك عن عمليات الاعتقال والمضايقات الأمنية والسياسية التي استهدفت المعارضين لاتفاقيات السلام وعمليات التطبيع مع إسرائيل . وفى هذا السياق، فقد كان للسلطة الوطنية الفلسطينية نصيب كبير من الضغوط الأمريكية من أجل تصعيد إجراءاتها الأمنية ضد قوى المعارضة وبخاصة حركتي حماس والجهاد ، الأمر الذي كاد أن يؤدى في غير مرة إلى اندلاع حرب أهلية فلسطينية .

ولكن إذا كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة قد تجاهلت قضية الديمقراطية فى الوطن العربى فى مرحلة ماقبل أحداث سبتمبر على نحو ماسبق ذكره ، إلا أن بعض الباحثين والخبراء الأمريكيين وغيرهم قد تنبهوا إلى خطورة هذا المنحى على المصالح الأمريكية فى المنطقة ، وراحوا يطالبون الإدارة الأمريكية بدعم عملية التطور الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية ودفع النظم الحاكمة لاتخاذ خطوات جادة على هذا الطريق باعتباره المدخل الرئيسي الذي يضمن تحقيق الاستقرار وضمان المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة على المدى الطويل ، بل أكد البعض على ضرورة أن تغير واشنطن نظرتها وسياستها تجاه الحركات الإسلامية المسيسة المعتدلة بحيث يتم فتح قنوات اتصال معها تحسباً لاحتمال وصولها إلى السلطة في هذه الدولة أو تلك. وهناك من طالب الولايات المتحدة الأمريكية صراحة بأن تتعلم كيف تتعامل مع نظام إسلامي وصل إلى السلطة بطريقة ديمقراطية ، ثم جاءت أحداث سبتمبر لتطرح تساؤلات وإشكاليات جديدة حول هذه القضية على نحو ماسيأتى ذكره .

ثالثا: انعكاسات أحداث سبتمبر والحرب ضد الإرهاب على السياسة الأمريكية تجاه قضية الديمقراطية في الوطن العربي

على أثر هجمات سبتمبر وتداعياتها برز اتجاهان متعارضان في السياسة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي. فمن ناحية، أعلنت الإدارة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب ، وهى حرب ستكون طويلة وممتدة ومتعددة الوسائل والأساليب حسب التعريف الأمريكي لها ، ومن أجل تنفيذ هذه الحرب ، فقد أثبتت الأحداث أن واشنطن بحاجة إلى اتخاذ إجراءات غير ديمقراطية، فضلا عن التعاون مع نظم سلطوية أو شبه سلطوية في آسيا والشرق الأوسط . ومن ناحية أخرى، فإن بعض مسؤولى الإدارة الأمريكية خلصوا إلى قناعة مفادها أن غياب الديمقراطية يسهم بشكل أساسي في خلق بيئة ملائمة لتنامي ظواهر التطرف والعنف والإرهاب فى العالمين العربي والإسلامي ، وأن علاقة واشنطن ببعض النظم غير الديمقراطية فى هذه المنطقة، أو بالأحرى دعمها لها يعزز من مشاعر الكراهية والعداء للولايات المتحدة

الأمريكية ، ويجعل العناصر الإرهابية تستهدف مصالحها ورعاياها ، ومن هنا، فإن القضاء على التطرف والإرهاب إنما يتوقف في جانب هام منه على نشر وتعزيز الديمقراطية في المنطقة.

ولكن على الرغم من بروز موضوع الديمقراطية فى الوطن العربى فى الخطاب السياسى والإعلامى الأمريكى فى مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر ، إلا أنه لم يتم ترجمة ذلك إلى سياسات وخطط فاعلة ومؤثرة على أرض الواقع ، خاصة وأن عملية بناء الديمقراطية تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا ، وهو ما تبلور بوضوح في المبلغ المتواضع الذي اعتمدته واشنطن لتمـــويل إطلاق مبـــادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية بشأن الديمقراطية فى الشرق الأوسط التى أعلنها وزير الخارجية الأمريكى باول في ديسمبر (٢٠٠٢)، والبالغ ٢٩ مليون دولار. وبالمقابل، فإن سياسات وممارسات الإدارة الأمريكية فى مرحلة مابعد أحداث سبتمبر قد أوجدت ظروفاً ومعطيات من شأنها الإضرار بقضية الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، كما أنها سوف تؤدى إلى استمرار هذه القضية على هامش أولويات السياسة الأمريكية تجاهه، على الأقل خلال المستقبل المنظور، من ناحية أخرى . ومن هذه الظروف والمعطيات مايلى:

١) أن هدف محاربة الإرهاب أصبح هو المحدد الرئيسي للسياسة الأمريكية فى مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر ، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بالدول الأخرى محكومة في المقام الأول بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب ، وليس بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة فى هذه الدول ، مما يعنى أن واشنطن مستعدة للتعاون مع نظم تسلطية أو شبه تسلطية، طالما تؤيد توجهاتها وسياساتها ضد الإرهاب ، وهو ماحدث بالفعل على أرض الواقع، حيث لم تجد غضاضة في التعاون مع النظم الحاكمة في دول مثل باكستان وكازاخستان وأوزبكستان، وعديد من الدول العربية التـــي لايمكن بحال من الأحوال القول بأنها محكومة من قبل نظم ديمقراطية .

٢) إن الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تتمحور بالأساس حول المواجهة العسكرية/ الأمنية لهذه الظاهرة ، وهى بذلك تتجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها، والتي يتطلب التعامل معها تبني استراتيجية شاملة تأخذ مختلف أبعادها وأسبابها في الاعتبار. وفى ضوء ذلك ، فإن الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب تقوم على تدعيم القدرات الأمنية والاستخباراتية للنظم الحاكمة حتى يتسنى لها القيام بهذه المهمة بقدر أكبر من الكفاءة ومن خلال إجراءات بعضها غير ديمقراطي ، مما يصعب معه مطالبتها في الوقت نفسه باتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي. وبهذا المعنى فإن قضية الديمقراطية سوف تبقى فى أفضل الأحوال تمثل مكانة هامشية ضمن أولويات السياسة الأمريكية في المنطقة على الأقل خلال المدى المنظور .

٣) إن الإدارة الأمريكية اتخذت العديد من الإجراءات وأصدرت العديد من القوانين والقرارات التي انطوت على تقييد لبعض الحريات المدنية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، مما شكل مساساً بجوهر وآليات النظام الديمقراطي الأمريكي . وحسب بعض الدراسات فإن قانون مكافحة الإرهاب رقم (٥٦) للكونجرس الصادر في أكتوبر ٢٠٠١، والمعروف بقانون حب الوطن يُعتبر من أبرز القوانين التي صدرت في هذا السياق ، حيث وسع من صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة ، مما تترتب عليه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية ، خاصة وأن القرارات التنفيذية التي صدرت في إطار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود سواء فيما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية ، أو التنصت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين إذا ما رأت وكالة الهجرة الأمريكية أنهم يمثلون خطراً على المجتمع، أو يُخشى من هروبهم إلى خارج البلاد ، وهو ما يشكل نوعاً من الالتفاف حول أحكام القضاء وتهميشها .

وقد أثارت هذه التطورات والممارسات ردود أفعال واسعة النطاق من قبل جماعات ومنظمات حقوق الإنسان داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ، وهو الأمر الذى دفع البعض إلى المطالبة بتطوير صيغ قانونية ومؤسسية تضمن تحقيق نوع من التوازن بين حماية الحريات المدنية من ناحية ، وتمكين أجهزة الدولة من مواجهة التهديدات الإرهابية وغيرها من التهديدات المستجدة التى تقوم بتوظيف بعض مخرجات التكنولوجيا الحديثة من ناحية أخرى وفى ضوء ذلك فإنه لا يُنتظر من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل في مثل هذه الظروف بصورة جدية وحقيقية من أجل تأسيس وتعزيز الديمقراطية في دول أخرى .

٤) إن النظم الحاكمة فى عديد من الدول العربية والآسيوية اتخذت من شعار الحرب ضد الإرهاب ذريعة لتشديد قبضتها على الحياة السياسية وتصفية الحسابات مع خصومها السياسيين، وهو ما ظهر بوضوح فى القوانين والقرارات التى أصدرتها هذه النظم ، والإجراءات التي اتخذتها فى حق بعض قوى وفصائل المعارضة. وقد أكد تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٠٢ على هذه المسألة بوضوح ، حيث رصد الكثير من مظاهر التراجع فى سجل حقوق الإنسان فى عديد من دول العالم، بما فى ذلك دول عربية معروفة بسجلها السيء قبل أحداث سبتمبر، وهو ما يعنى أن الأمور فيها أصبحت أكثر سوءاً.

٥) إن الإدارة الأمريكية تطالب دولاً عديدة منها دول عربية وإسلامية باتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية ، والمشكلة أن بعض هذه التنظيمات مشروعة

ومعترف بها من قبل النظم الحاكمة ، بل ولها تمثيل في البرلمان كما هو الحال بالنسبة لحزب الله في لبنان. وبهذا المعنى فإن واشنطن لا تقيم وزناً لأسس الشرعية السياسية فى الدول الأخرى ، كما أن إقدام النظم المعنية على تنفيذ مطالب واشنطن بشأن التحرك ضد تنظيمات مشروعة من شأنه خلق مشكلات وصراعات داخلية في هذه الدول، قد تصل إلى حد الحرب الأهلية فى بعض الحالات ، الأمر الذى يجعل كيان الدولة ذاته مهدداً ، مما يضر في التحليل الأخير بقضية الديمقراطية وإمكانيات التحول الديمقراطي فى هذه الدول .

وفى ضوء ما سبق ، فقد طالب عديد من الخبراء والباحثين الإدارة الأمريكية ــ في أعقاب أحداث سبتمبر ــ بضرورة التحرك على عدة مستويات من أجل محاصرة ظواهر التطرف والعنف والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية في العالمين العربي والإسلامي ، وذلك على النحو التالي :

١) دفع النظم الحاكمة في العالمين العربي والإسلامي لاتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي من ناحية، والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي من ناحية أخرى باعتبار أن ذلك يسهم في تجفيف منابع التطرف والعنف .

٢) مراجعة السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بما يحقق التحرك بجدية وفاعلية من أجل التوصل إلى تسوية متوازنة لهذا الصراع تضمن في جانب منها تحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني ولو عند حدها الأدنى ، باعتبار أن أحد مصادر كراهية الولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة هو سياستها المؤيدة لإسرائيل على طول الخط ، والتي وصلت في كثير من الأوقات إلى حد التطابق مع السياسة الإسرائيلية .

٣) العمل من أجل إقامة نظام دولي أكثر عدالة بالنسبة للعرب والمسلمين وبلدان القارات الثلاث بصفة عامة ، فالاختلال الحاصل فى النظام الدولي فى ظل تصاعد المؤثرات السلبية للعولمة يغذى مشاعر العداء والكراهية للولايات المتحدة الأمريكية فى العديد من دول الجنوب ، حيث يتم النظر لها كقوة امبراطورية تسعى من أجل الهيمنة والسيطرة متجاهلة الأبعاد الأخلاقية والإنسانية للتعامل الدولي . وفى هذا السياق، أكد البعض على أهمية مراجعة أسس السياسة الخارجية الأمريكية وبخاصة فيما يتعلق باستخدام القوة والتهديد باستخدامها ، وفرض العقوبات على دول أخرى، والانسحاب من المعاهدات الدولية ... إلخ .

وفى هذا السياق ، خلصت دراسة لــ مارتن إنديك ، الذي شغل في السابق عدة مناصب رسمية ، خلصت إلى نتيجة أساسية مفادها أن السبب الرئيسى الذي يجعل الولايات المتحدة مضطرة لمجرد المحاولة للدفع باتجاه الإصلاحات السياسية والاقتصادية هو أنه لا يوجد أمام

واشنطن إلا خيارات أخرى قليلة ومحددة . فإذا سمحت بعودة الأمور إلى ما كانت عليه ، كما فعلت بعد حرب الخليج (يقصد حرب الخليج الثانية) ، فإنها ستحصد ليس بذور دمارها في الشرق الأوسط فحسب ، ولكن دمار حلفائها في المنطقة أيضاً .

رابعا: العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق وانعكاساته القائمة والمحتملة على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي.

في سياق التحضير للحرب ضد العراق ، راحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال عام ٢٠٠٢ تدق على نغمة ضرورة تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية ، والترويج لمقولة أن هدفها من شن حرب ضد العراق هو نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وتغيير نظام صدام حسين واستبداله بنظام ديمقراطي ، بحيث يصبح نموذجاً وقدوة للديمقراطية في المنطقة على نحو ماسبق ذكره . وفي هذا الإطار، طرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول فى ديسمبر ٢٠٠٢ مبادرة بعنوان الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط: بناء الأمـل للسنوات القادمة ، والهدف الرئيسي للمبادرة هو الترويج للديمقراطية وتدعيم ومساندة عملية التحول الديمقراطي في المنطقة من خلال المساهمة فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى وتطوير القطاع الخاص ، وتحديث التعليم ، وتقوية المجتمع المدني ، وتمكين المرأة، وزيادة الفرص المتاحة للشباب ، وتعزيز عملية الإصلاح السياسى. وقد طرحت المبادرة برامج محددة لتحقيق هذه الأهداف ، كما تم اعتماد مبلغ ٢٩ مليون دولار للبدء في تنفيذ هذه البرامج. وقد تباينت ردود الأفعال العربية ، الحكومية وغير الحكومية ، حيال هذه المبادرة ، فهناك من رفضها معتبراً إياها تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول العربية ، ومجرد غطاء سياسي لأهداف أمريكية أخرى تجاه المنطقة ، وهناك من قبلها على اعتبار أنها مدخل لتعزيز الإصلاح السياسي والديمقراطي في الوطن العربي في ظل ضعف القوى الداخلية المؤهلة لدفع هذه العملية، وهناك من قبلها مع بعض التحفظات.

وبغض النظر عن التباين فـــي ردود الأفعال العربية حيال مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية ، فإن هناك عدة قضايا يمكن طرحها بشأنها ، ولكن قبل التطرق إلى هذه القضايا ثمة حقيقة هامة يتعين التأكيد عليها ، وهي أن الدول العربية تعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من شيوع ظواهر التسلط والاستبداد، حيث لا تزال محكومة بنظم أوتوقراطية غـير ديمقراطية أو بنظم شبه سلطوية Semi-Authoritarian Regimes تأخـذ بدرجات مـن الانفتاح السياسى وبأشكال من التعددية السياسية المقيدة ، مما يجعل الوطن العربى أقل مناطق العالم من حيث درجة التطور علـى طريق المشاركة السياسية والديمقراطية ، بل إن هناك من

يعتبره بمثابة الاستثناء فى موجة التحول الديمقراطى التى تجتاح العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، ولذلك فإنه لا يمكن مقاربة المبادرة المعنية من زاوية رفض الأساس الذي تقوم عليه وهو المطالبة بضرورة تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي وتعزيز المساعي الرامية إلى ذلك، فهذا مطلب شعبي وقومي في العالم العربي، وكثيراً ما طرحه مثقفون عرب وتيارات وتنظيمات حزبية ونقابية ومهنية وجمعيات ومراكز لحقوق الإنسان في الوطن العربي قبل أن تطرحه الإدارة الأمريكية ، وذلك من منطلق الاقتناع بأن الديمقراطية تأتى فى مقدمة المتطلبات الرئيسية لتمكين الوطن العربي من الخروج من المأزق التاريـــخي الذي يمر به وحالة التردي والتراجـــع التي يعيشها، ســـواء على الصعيد الوطـــني (القطري)، أو على صعيد العلاقات العربية – العربية، أو على صعيد موقعه في النظام العالمي. ولكن من مفارقات اللحظة التاريخية الراهنة أن الإدارة الأمريكية اختطفت هدف التغيير والإصلاح من القطاعات والقوى والتيارات العربية التي تطالب به، وأصبحت هي التي تطرحه في مواجهة النظم القائمة. ومن هنا، فمهما كانت الانتقادات أو التحفظات على السياسات الأمريكية تجاه المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من الصراع العربي ــ الإسرائيلي أو حربها ضد العراق، فإن ذلك يجب ألا ينصرف إلى رفض ما تطرحه بشأن الإصلاح السياسي والديمقراطي في الوطن العربي، حيث إنه إحدي الغايات النبيلة للشعب العربي، والتي يتعين مواصلة السعي من أجل تحقيقها، بغض النظر عن حقيقة الأهداف التي تبغيها واشنطن من وراء طرح هذه المسألة ضمن توجهات سياستها الجديدة تجاه المنطقة في أعقاب هجمات سبتمبر .

وفي ضوء ما سبق ، يمـــكن طـــــرح ومناقشة ثلاث قضايا هامة : أولاها: توقيت مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية ومغزى الاهتمام الأمريكي المفاجئ بقضية الديمقراطية في الوطن العربي، وثانيتها: إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي فى العراق على أنقاض نظام صدام بحيث يشكل نموذجا تحتذيه الدول الأخرى فى مجال الديمقراطية حسب التصور الأمريكي، وثالثتها: انعكاسات العدوان الأمريكي- البريطاني على العراق على قضية الديمقراطية في الوطن العربي .

مبادرة الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية ومغزى الاهتمام الأمريكي المفاجئ بقضية الديمقراطية في المنطقة

إن توقيت المبادرة جاء متزامناً مع تصعيد الإدارة الأمريكية في حملتها الرامية إلى شن حرب على العراق ، وبذلك يبدو الأمر وكأن هذه الإدارة التقطت إحدى القضايا ذات التأييد الشعبي، والتي يصعب التشكيك في أهميتها وجدواها باعتبارها تنطوي على أهداف نبيلة، وراحت تطرحها

كأحد أهدافها في المنطقة . وفى هذا السياق، اعتبرت أن بناء نموذج ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد إطاحة نظام صدام حسين سوف يشكل عنصراً هاماً في نشر الديمقراطية والتحديث في الوطن العربي ، ولكن حتى وإن كان قد حدث تغيير فى رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لقضية الديمقراطية فى الوطن العربي على أثر تداعيات أحداث سبتمبر، فإن ذلك لم يغط على أهدافها الحقيقية من الحرب ضد العراق التى اندلعت فى ٢٠٠٣/٣/٢٠ ، وانتهت بالإطاحة بنظام صدام حسين، ووقوع العراق فى قبضة الاحتلال الأمريكي - البريطاني لفترة لا أحد يستطيع التكهن بنهايتها فى الوقت الراهن .

وبغض النظر عن المبررات التى طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية لتسويغ الحرب ضد العراق، فالمؤكد أن أهداف هذه الحرب هي أبعد من موضوع أسلحة الدمار الشامل العراقية، أو تأسيس نظام ديمقراطي فى العراق على أنقاض نظام صدام حسين، وهذا ليس اكتشافاً، بل هو أمر أكدته تصريحات لمسؤولين أمريكيين، كما أكدته ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإطاحة بنظام صدام. وتتمثل أهم الأهداف الحقيقية للحرب ضد العراق فى: التغطية على الفشل في الوصول إلى بن لادن سواء أكان حياً أو ميتاً، والسيطرة على النفط العراقي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يعزز من قدرة واشنطن على التحكم في مسارات السوق العالمي للنفط، أو على الأقل تصبح فاعلاً رئيسياً فى هذا المجال، وهو مايدعم من قدرتها على التعامل مع أطراف دولية صاعدة مثل: اليابان والصين وغيرهما، ويقوى من وضعها كقوة عظمى وحيدة ذات طموح امبراطوري في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كما هدفت واشنطن من الحرب ضد العراق إلى خلق حقائق جديدة تسمح لها بإعادة تشكيل المنطقة بما يتفق ومصالحها، فضلا عن اتخاذها كسابقة بغرض توجيه رسائل قوية وواضحة إلى أطراف إقليمية ودولية أخرى، بحيث يصبح مصير نظام صدام حسين عبرة للآخرين، مما يصب فى نهاية المطاف فى تأكيد هيمنة واشنطن على الصعيد العالمي، وبخاصة في ظل استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية التي أُعلنت في سبتمبر ٢٠٠٢، والتى من بين مبادئها الرئيسية توجيه ضربات وقائية ضد أى مخاطر أو تهديدات محتملة ، كما أن الحرب ليست بعيدة عن إسرائيل وأمنها والتزام الولايات المتحدة الأمريكية بضمان استمرار تفوقها على الدول العربية مجتمعة ، وكل ذلك وغيره يتعين فهمـــه فـــــي ضوء طبيعة الإدارة الأمريكية الحالية (إدارة بوش الابن) ، حيث تضم عددا من رموز اليمين المسيحي والمحافظين الجدد. الذين يشغلون مواقع هامة وحساسة فى الإدارة ، وهم معروفون بتأييدهم المطلق لإسرائيل، وقد دفعوا في اتجاه الحرب بأى ثمن ، ونجحوا فى مسعاهم . ولعل فشل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا فى الحصول على أي أثر

لأسلحة دمار شامل في العراق حتى الانتهاء من كتابة هذه السطور (يونيو ٢٠٠٣) يؤكد على أن هذا الموضوع كان مجرد ذريعة لشن الحرب ، وبخاصة فى ظل تصاعد الجدل السياسى والاتهامات وفتح تحقيقات برلمانية داخل البلدين بشأن مدى صدق الإدارة فى كل منها بخصوص المعلومات التى أعلنتها عن أسلحة الدمار الشامل العراقية لتبرير الحرب، وإلى أى مدى كانت متطابقة مع تقارير الجهات الاستخباراتية بهذا الخصوص ، حيث يُقال إن هذه التقارير تم تحريفها لمصلحة شن الحرب.

وفى ضوء ماسبق ، فإن هدف تأسيس الديمقراطية فى العراق كمقدمة لنشر الديمقراطية فى الوطن العربى الذى تروج له واشنطن يتعين النظر إليه فى ضوء أهدافها الحقيقية من الحرب ضد العراق ، خاصة وأن مبادرة الشراكة الأمريكية -الشرق أوسطية اعتمدت مبلغ ٢٩ مليون دولار لتمويل برامجها فى المنطقة ، وبالطبع فإن هذا المبلغ الهزيل ، ورغم الإعلان عن أنه قابل للزيادة في المستقبل ، يؤكد على عدم جدية الإدارة الأمريكية في التعاطي في هذا الملف، فهو مبلغ أقل من ثمن طائرة حديثة أو صاروخ حديث ، وبالتالى لايساوى شيئا مقارنة بالمتطلبات المادية اللازمة لإيجاد وتدعيم المقومات والعناصر التي من شأنها تعزيز عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي مثل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتحسين التعليم ، ونشر ثقافة الديمقراطية ، وتدعيم قوى وتنظيمات المجتمع المدني ، كما أنه مبلغ متواضع جداً مقارنة بمشروع مارشال الذى خُصص لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، ولذلك راح البعض يتحدث بشيء من التهكم عن الديمقراطية الرخيصة التي ترغب واشنطن في إقامتها في المنطقة .

*إمكانية تأسيس نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة مابعد صدام حسين:

إن الترويج لمقولة تأسيس نظام ديمقراطي في العراق في مرحلة ما بعد صدام حسين بحيث يكون نموذجاً يُقتدى به في المنطقة تنطوي على تبسيط للأمور وتجاهل لكثير من المعطيات الهامة ذات الصلة بهذا الموضوع ، خاصة وأن التطورات التي أعقبت الإطاحة بنظام صدام حسن تؤكد أن هدف تحرير العراق من هذا النظام القمعى الوحشى كان بين الذرائع التي طرحتها واشنطن لتسويغ الحرب والتغطية على أهدافها الحقيقية من ورائها على نحو ما سبق ذكره، ولذلك راحت تكرس من دورها كقوة احتلال فى العراق ، وبخاصة بعد أن حصلت على القرار رقم (١٤٨٣) الصادر عن مجلس الأمن في ٢٠٠٣/٥/٢٢، والذي يضفي شرعية دولية على هذا الاحتلال، ويطلق يد أمريكا وبريطانيا في إدارة شؤون العراق وثرواته. وهكذا تم استبدال نظام صدام حسين باحتلال أجنبي لا أحد يستطيع أن يتكهن بنهايته. وبشكل واضح يتعين القول : إنه

إذا كانت الإطاحة بنظام صدام حسين تمثل مصلحة أكيدة للشعب العراقي الذي عانى كثيراً من الممارسات الوحشية والخرقاء لهذا النظام، إلا أن بديل بناء الديمقراطية بالاحتلال، أو فى ظل الاحتلال، قد لا يفضى إلى نتائج أفضل، خاصة فى ظل خصوصية تعقيدات الوضع فى العراق من ناحية، وسجل الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية فى الحالات التى سبق وأن تدخلت فيها عسكريا لهذا الغرض منذ بدايات القرن العشرين من ناحية أخرى، حيث إن نجـــاحها فى هذا المجال كان الاستـثناء ولــيس القاعــد. وبالتالي فإن البديل الأفضل للشعب العراقى هو التخلص من الدكتاتورية والاحتلال معاً ، لكن كيف يمكن تحقيق ذلك؟ سؤال، الإجابة عليه تخرج عن نطاق هذه الدراسة.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن هناك عدة اعتبارات تجعل من إمكانية إنجاز تحول ديمقراطي سريع في العراق أمراً غير وارد في المستقبل المنظور:

أولها: حجم التدمير والتخريب الذي أصاب البنية التحتية المدنية ، الإنتاجية والخدمية ، في العراق من جراء الحرب مما يجعل عملية إعادة الإعمار الاقتصادي تستغرق وقتاً طويلاً ، ومن المعروف أن تحقيق درجة معقولة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل عنصراً هاماً لتدعيم عملية التحول الديمقراطي .

وثانيها: تنامي مظاهر التسيب والانفلات الأمني والجريمة في ظل الاحتلال ، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة مع قيام سلطات الاحتلال بتفكيك أجهزة ومؤسسات الدولة العراقية قبل أن توجد البديل المناسب لسد الفراغ السياسي الذي ترتب على انهيار نظام صدام حسين ، ولعل تخبط واشنطن في إدارة الشأن العراقي يؤكد على أنها لم تعد لهذا الأمر بشكل جيد قبل شن الحرب. وفي ضوء ذلك، يصعب الحديث عن تحول ديمقراطي في ظل غياب دولة تحتكر حق الاستخدام المشروع للعنف من ناحية ، وتوفر الأمن والاستقرار للمواطنين، وتلبى حاجاتهم الأساسية فـــى الغذاء والعلاج وخلافه، من ناحية أخرى .

وثالثها: وجود احتمالات لاتساع نطاق المقاومة ضد سلطات الاحتلال، وبخاصة في ظل تخبط هذه السلطات في إدارة شؤون العراق على الصعيد الاقتصادي من ناحية ، وعدم الوفاء بوعودها بشأن تشكيل حكومة عراقية انتقالية من ناحية ثانية ، وتوغلها في أعمال البطش والقمع والاعتقال فى صفوف العراقيين من ناحية ثالثة ، وقيامها بإقصاء فئة كبيرة من البعثيين السابقين من ناحية رابعة ، مما يغذى مشاعر الرفض للاحتلال ، ويخلق ظروفا غير مواتية للتحول الديمقراطى. ولذلك راح البعض يحـذر سلطات الاحتلال مـــن خطورة المبالغة فى إقصاء كــل البعثيين السابقين De-Baathification ، ويطالبها بسرعة وضع ضوابط لهذا الأمر ،

بحيث يقتصر الإقصاء على العناصر القيادية فى حزب البعث السابق على المستويات المختلفة دون القاعدة العريضة من الأعضاء ، والتى يتعين إدماجها فى النظام الجديد بحيث تصبح جزءاً منه ، لأن إقصاء هؤلاء سوف يخلق مشكلات جديدة ، حيث سيحولهم إلى قوة مناوئة للتحول الديمقراطى.

ورابعها:غياب تقاليد ديمقراطية أو ثقافة ديمقراطية في العراق تساعد في تسهيل بناء نظام ديمقراطي بعد الإطاحة بنظام صدام حسين ، فالمعروف أن الاستبداد سمة أساسية للحكم في العراق، وهو متجذر في التاريخ والثقافة والمجتمع، وذلك لاعتبارات عديدة لا يتسع المجال للخوض فيها . ويرتبط بذلك ضعف وهشاشة المجتمع المدني في العراق ، وتشرذم المعارضة العراقية وافتقارها إلى أي تقاليد ديمقراطية في إدارة الخلافات فيما بينها ، مما يجعل من عملية بناء نظام ديمقراطي في العراق مسألة صعبة ومعقدة ، خاصة وأن أى نظام سيأتي إلى السلطة ويكون موالياً لواشنطن سوف يُنظر إليه من قبل الشعب العراقي أو قطاعات كبيرة منه على أنه نظام عميل فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على العراقيين ، الأمر الذي قد يؤدى إلى بروز حركات مقاومة داخلية ضد هذا النظام. وفى هذا السياق، فإن مسألة بناء التوافق الداخلى بين مختلف قوى وفئات المجتمع العراقى على شكل النظام السياسى وطبيعة الدولة العراقية مسألة فى غاية الأهمية من منظور عملية بناء الديمقراطية ، خاصة وأن مرحلة مابعد صدام حسين تشهد انبعاث الانتماءات الأولية ــ القبلية والعشائرية والدينية والعرقية ــ بشكل حاد ، كما أن استمرار الأوضاع الراهنة فى العراق يمكن أن يفضى إلى حرب أهلية قد تنتهى بتفكك الدولة العراقية ذاتها.

وخامسها: أن تطورات ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين كشفت عن حقيقة وزن العنصر الشيعي في التركيبة الاجتماعية والسياسية للعراق. ورغم تعدد الاتجاهات في صفوف الشيعة الذين يشكلون ــ حسب كثير من التقديرات ــ نحو (٦٠%) من السكان ، إلا أنهم يتسمون بدرجة ملحوظة من القدرة على التنظيم والتعبئة ، ناهيك عن صلاتهم أو بالأحرى صلات بعضهم بإيران، والتي يمكن أن تسمح لطهران بأن يكون لها دور في صياغة المستقبل السياسى لعراق مابعد صدام.

ومن هنا راحت واشنطن تحذر طهران من أي تدخل في الشؤون الداخلية للعراق، كما أكدت بشكل قاطع على أنها لن تسمح بقيام نظام سياسى فى العراق على غرار النظام الإيراني ، ولذلك فليس من المتوقع إجراء انتخابات عامة في العراق خلال المستقبل المنظور، حيث تدرك واشنطن أن أي انتخابات حرة سوف تمكن الشيعة من السيطرة على المسرح السياسي ، وبخاصة فى ظل

ضعف وهشاشة وتشرذم الأحزاب الأخرى التي يمكن أن توازن نفوذ جماعات وتنظيمات الإسلام السياسى بصفة عامة والشيعى على وجه الخصوص ، حيث تفتقر هذه الأحزاب إلى أى قواعد شعبية حقيقية داخل العراق ، مما يرجح استمرار الاحتلال لفترة قد تطول ، اللهم إلا إذا اندلعت حركة مقاومة داخلية واسعة بحيث تجبر سلطات الاحتلال على الانسحاب. وهكذا تجد الإدارة الأمريكية نفسها فى معضلة حقيقية ، فهى من ناحية ترفع شعار بناء الديمقراطية فى العراق ، ولكنها تحرص من ناحية أخرى على تجنب سيطرة الشيعة على السلطة ، كما تصادر على حق الشعب العراقى فى اختيار نظامه السياسى ، بوضع فيتو على أى اختيار سياسى على النمط الإيرانى. وعموماً فإن هذا الأمر يعكس عدم تحسب واشنطن لحقيقة وزن الشيعة على الساحة العراقية من ناحية ، كما يجسد مأزق خبرتها فى التعامل مع حركات الإسلام السياسى من ناحية أخرى.

وسادسها: التناقض في السياسة الأمريكية بين رفع شعار تحقيق الديمقراطية في العراق من ناحية ، وانتهاج أساليب غير ديمقراطية لتحقيق هذا الهدف من ناحية أخرى ، فإذا كانت الحرب ضد الإرهاب قد دفعت واشنطن إلى العمل بشكل وثيق مع نظم تسلطية استبدادية على نحو ما سبق ذكره ، فإنها انخرطت أيضا في ممارسات غير ديمقراطية بشأن الحرب ضد العراق، فقد مارست ضغوطاً وقدمت إغراءات لبعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن للحصول على تأييدها لإصدار قرار من المجلس يخولها حق الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق، وعندما أخفقت في ذلك ذهبت إلى الحرب بدون غطاء من الشرعية الدولية مما شكل انتهاكاً صريحاً لهذه الشرعية، كما أنها لجأت إلى مكافأة نظم غير ديمقراطية تجاهلت إرادة شعوبها وأيدت واشنطن فى سياستها تجاه العراق، وبالمقابل عاقبت نظما تأخذ خطوات جادة على طريق الديمقراطية لمجرد أنها احترمت إرادة شعوبها ولم تؤيد هذه السياسة. وكمثال على ذلك قامت بتوقيع اتفاق للتجارة الحرة مع سنغافورة، ورفضت توقيع اتفاق مماثل مع تشيلى، رغم أن الأخيرة تشهد تجربة ديمقراطية جديرة بالتشجيع والمساندة ، كما أن رفض البرلمان التركي لقرار نشر قوات أمريكية على الأراضي التركية لم يرق لواشنطن وابتلعته على مضض، ولذلك راح بعض المسؤولين الأمريكيين يؤكد على أن الجيش التركي لم يقم بدور قيادي في حسم هذه المسألة كما كانوا يتوقعون ، بما يعنى أنهم كانوا فى انتظار انقلاب عسكري على الديمقراطية ، وأن واشنطن كانت ستبارك هذا الانقلاب فى حال حدوثه. وهكذا فإن الدولة التى ترفع شعار تحقيق الديمقراطية فى العراق ، قامت بممارسات غير ديمقراطية ، بل تنطوى علـــى نوع من معاقبة الديمقراطية

(Punishing Democary) على حد تعبير أحد الباحثين المتخصصين فى دراسات الديمقراطية.

وسابعها: أن سجل الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل العسكري من أجل بناء الأمم وتأسيس الديمقراطية هو سجل فقير ، وهذا ما أكدته دراسات سابقة في الموضوع ، حيث خلصت دراسة موجزة صدرت عن مؤسسة كارينجى فى أبريل ٢٠٠٣ إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت عسكرياً منذ بدايات القرن العشرين في أكثر من ١١ دولة بهدف بنـــاء الأمة Nation - Building وتأسيس الديمقراطية ، هذا بالطبع غير تدخلاتها العسكرية فى عديد من الدول الأخرى والتى تمت لأسباب مختلفة. وحسب الدراسة والتى أوردت تفاصيل لايتسع المجال للخوض فيها ، فإن معظم الدول التى تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية فيها عسكريا بهدف تأسيس الديمقراطية تقع فى أمريكا اللاتينية ، ومنها على سبيل المثال : كوبا ، ونيكاراجوا ، وجمهورية الدومينيكان ، وجرينادا ، وبنما ، وهاييتى، وهناك دول فى آسيا وهى اليابان وكمبوديا وفيتنام الجنوبية وأفغانستان ، فضلا عن ألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن الملاحظ أن التدخل العسكرى الأمريكى قد تم بشكل أحادى فى معظم هذه الحالات، بينما تم فى إطار تعددى بمشاركة دول أخرى أو بغطاء من الأمم المتحدة فى بعضها كما هو الحال بالنسبة لكل من ألمانيا الغربية واليابان وهاييتى وأفغانستان ، كما استمر الاحتلال الأمريكى لبعض هذه الدول لسنوات، بل إنها تدخلت أكثر من مرة فى دول مثل كوبا، وجمهورية الدومينيكان ، وهاييتى، والنتيجة الرئيسية التى خلصت إليها الدراسة هى أنه بعد مضى عشر سنوات على انسحاب القوات الأمريكية من الدول المذكورة، باستثناء حالة أفغانستان بالطبع حيث تمت الإطاحة بحكم طالبان فى عام ٢٠٠١، لم يستمر الحكم الديمقراطى ــ حسب مؤشرات معينة للديمقراطية ــ إلا فى أربع حالات فقط هى : ألمانيا الغربية ، واليابان، وجرينادا ، وبنما ، مع الأخذ فى الاعتبار أن جرينادا هى جزيرة صغيرة جداً لايتجاوز عدد سكانها حاليا المائة ألف نسمة ، أما بنما فهى دولة صغيرة لايزيد عدد سكانها عن ثلاثة ملايين نسمة. وهكذا ، فإنه باستثناء الحالتين المذكورتين في أمريكا اللاتينية واليابان في آسيا لا يوجد نموذج واحد لنجاح الولايات المتحدة الأمريكية في بناء نظام سياسي ديمقراطي مستقر على أثر التدخل العسكري في أي من القارات الثلاث. ولعل واقع الحياة السياسية فى هاييتى التى تدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٤، بل وحتى فى بنما حيث يتراوح الحكم فى الحالتين مع الفساد والجريمة وضعف فاعلية المؤسسات يدعم من صدق الاستنتاج السابق بشأن خبرة التدخل الأمريكى لبناء الدولة وتأسيس الديمقراطية ، كما أن خبرات التطور السياسى فى كل من البوسنة وكوسوفو ، حتى وإن اختلفت

طبيعة الدور الأمريكى فى كل منهما ، و فى أفغانستان فى مرحلة مابعد طالبان تقدم مؤشرات هامة بهذا الخصوص .

ومن الدروس الهامة التي أشارت إليها الدراسة هو أن مجرد الإطاحة بالنظام الدكتاتوري لا تعني النجاح التلقائي في إحداث التحول الديمقراطي، حيث إن أحد العوامل الأساسية والحاسمة في هذا السياق هو مدى نجاح قوة التدخل في إعادة بناء وهيكلة مؤسسات الدولة ووضع البنية الأساسية التحتية للتحول الديمقراطي، وهو أمر تحكمه اعتبارات عديدة فى مقدمتها خصوصية الأوضاع الداخلية فى الدولة المستهدفة ، كما أن التدخل متعدد الأطراف وفى إطار الأمم المتحدة بهدف بناء الدولة وتأسيس الديمقراطية، يمكن أن يفضى إلى نتائج أفضل من التدخل الأحادى من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وكل هذه الأمور لها دلالاتها الهامة بالنسبة لمستقبل الدور الأمريكي في العراق، حيث إن هناك مؤشرات عديدة تدل على أن فرص انضمام العراق إلى حالات فشل الولايات المتحدة الأمريكية في بناء الديمقراطيات في الدول التي تدخلت فيها أكبر من فرص انضمامه إلى حالات النجاح ، خاصة وأن للولايات المتحدة الأمريكية أجندتها الخاصة تجاه العراق والتي هي أبعد من موضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي على نحو ما سبق ذكره. وفى هذا السياق، فإنه يتعين التحوط بشأن بعض الاستنتاجات السريعة التى قفز إليها البعض ، والتى راحت تقيم تشابها بين حالة العراق تحت الاحتلال الأمريكى ـــ البريطانى وحالتى ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث يؤكد هؤلاء على أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تبنى الديمقراطية فى العراق مثلما قامت بدور فى بنائها فى الدولتين المذكورتين، متجاهلين أن ظروف وأوضاع العراق كدولة وكمجتمع تختلف عن ظروف ألمانيا واليابان ، كما أن الخبرة السياسية التاريخية للعراق تختلف عن خبرتهما ، إضافة إلى أن الدور الأمريكى فى العراق يختلف عن الدور الأمريكى فى كل منهما ، وكل ذلك وغيره سوف يكون له أثره على إمكانية تأسيس نظام ديمقراطى فى العراق.

وبإيجاز : فإن الولايات المتحدة الأمريكية وقد تمكنت من الإطاحة بنظام صدام حسين ووضع العراق تحت الاحتلال الأمريكي ـــ البريطاني قد تستطيع إيجاد نظام أقل تسلطية وأكثر انفتاحاً، وقد يتم إجراء انتخابات عامة فى العراق بعد فترة من الزمن ، إلا أن هذا لا يعني تأسيس ديمقراطية مستقرة بحيث تشكل نموذجاً للدول الأخرى في المنطقة ، فهذه مهمة صعبة ومعقدة ، ولها متطلباتها وشروطها ومعطياتها الداخلية ، التي تستغرق عملية إيجادها وإنضاجها فترة طويلة نسبياً من الزمن ، وهى لا يمكن أن تتحقق بقرار من واشنطن ، حيث إن هناك العديد من المعطيات والشروط والتوازنات الحاكمة لهذا الأمر . وفى هذا السياق، فإن هناك قضايا جوهرية

بحاجة إلى حسم عبر توافق داخلى بين مختلف قوى الشعب العراقى وفئاته ، وفى مقدمتها صياغة وإقرار دستور عراقى جديد يحدد طبيعة نظام الحكم، وشكل الدولة العراقية ، ويشكل العمود الفقرى للبنية السياسية التحتية لعراق مابعد صدام حسين ، بحيث يتم تدريجيا بنـــاءِ المؤسسات السياسية ، وإيجـــاد صحافة حرة ، وتنمية الأحزاب السياسية ، وإجراء انتخابات عامة....إلخ. وهو ما يعني أنه إذا كان من غير المستحيل تأسيس نظام ديمقراطي في العراق، فإن إنجاز ذلك يتجاوز النظرة التبسيطية التي تروج لها واشنطن .

انعكاسات العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق على التطور السياسي والديمقراطي في الوطن العربي

في معرض تسويقها السياسي والإعلامي للحرب ضد العراق راحت الإدارة الأمريكية تؤكد على أن أهدافها من الحرب تتمثل في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية ، وأن هذا لن يتحقق إلا بالإطاحة بنظام صدام حسين ، فضلاً عن تأسيس نظام ديمقراطي في العراق يكون نموذجاً للديمقراطية بحيث تحتذيه دول المنطقة ، حتى يتسنى لها الخروج من دائرة التسلطية والاستبداد واللحاق بركب الدول التي تتخذ من الديمقراطية أساساً لشرعية نظام الحكم . وبعيداً عن طرح قضية الديمقراطية كأحد المسوغات لتبرير الحرب العدوانية ضد العراق ، فالأرجح أن تداعيات هذه الحرب سوف تضر بقضية الديمقراطية في المنطقة ، وسوف تكرس التسلطية فيها ، على الأقل خلال المستقبل المنظور . ويمكن التعمق في تحليل هذا الموضوع من خلال عدة مداخل :

المدخل الأول : تعميق أزمة الثقة بين النظـــم الحاكمة والشعوب في عديد من الأقطار العربية.

نظراً لأن الحرب على العراق كانت غير عادلة وغير أخلاقية ولا تستند إلى أساس من الشرعية الدولية ، فقد اندلعت حركة رفض شعبي لها في معظم الدول العربية ، و تجلى ذلك في خروج تظاهرات وأعمال احتجاج واسعة النطاق في عديد من هذه الدول للتعبير عن رفضها للحرب من ناحية ، ورفضها لمواقف النظم العربية تجاهها من ناحية ثانية ، حيث إن هذه الحرب كشفت عورات هذه النظم وأظهرت ما تعانيه من عجز وإفلاس وتردد وعدم قدرة على الارتفاع إلى مستوى التحدي الذي شكلته ــ وتشكله ــ الحرب على حاضر الأمة العربية ومستقبلها ، بل وحتى على مستقبل هذه النظم ذاتها ، خاصة وأن الأعمال العسكرية ضد العراق انطلقت في جانب هام من قواعد وتسهيلات ومخازن أسلحة ومراكز قيادة وسيطرة موجودة على أراضي دول عربية ، ولذلك كشفت الحرب عن عدم صدقية المواقف المعلنة لكثير من النظم العربية من هذه الحرب. وإزاء هذا الوضع لم تتردد هذه النظم في قمع التظاهرات والاحتجاجات بالقوة من

خلال استخدام الذخيرة الحية وخراطيم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع ، مما أدى إلى وقوع قتلى وحدوث إصابات كثيرة في عديد من الحالات ، كما تم تنفيذ حملات من الاعتقالات في صفوف قوى المعارضة والنشطاء السياسيين لمنعهم من تنظيم مسيرات وتظاهرات ضد الحــرب.

وهكذا ، فإن الحرب ضد العراق شكلت – وتشكل – عنصراً لتغذية الممارسات التسلطية للنظم العربية في عديد من الحالات ، فهذه النظم وجدت في مواجهة احتجاجات شعوبها بالقوة أسهل من أن تتخذ مواقف في مواجهة الإدارة الأمريكية ، وهذا أمر يروق لواشنطن بالطبع، خاصة وأن النظم التسلطية أو شبه التسلطية هي الأقدر على قمع المعارضة الشعبية سواء فى مواجهة الحرب الأمريكية ضد العراق، أوفى مواجهة السياسة الأمريكية فى المنطقة بصفة عامة، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها من الصراع العربى – الإسرائيلى. كما أن هذه النظم هى الأقدر على تمرير المطالب الأمريكية والتي لا تحظى بالشعبية في الغالبية العظمى من الدول العربية، وبخاصة فيما يتعلق بالقواعد والتسهيلات العسكرية ومخازن السلاح ... إلخ. وبالمقابل فإن نظماً حاكمة فى عديد من دول المنطقة أصبحت على قناعة كاملة بأن استمرارها في السلطة لم يعد رهناً بإرادة شعوبها ، بل هو رهن بإرادة واشنطن التى راحت تؤكد على ضرورة أن يستوعب الجميع درس العراق جيداً، مما يعني تعميق تبعية هذه النظم للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالى تعميق أزمة الثقة بينها وبين شعوبها، الأمر الذى يعقد من إمكانيات التحول الديمقراطي.

المدخل الثاني : العدوان الأمريكى –البريطانى على العراق وانعكاساته على مستقبل ظواهر التطرف والعنف والإرهاب وعدم الاستقرار فى المنطقة. على الرغم من الضربات الأمنية الشديدة التي تلقتها الحركات الإسلامية الراديكالية في المنطقة وبخاصة في أعقاب أحداث سبتمبر، إلا أن حرب الخليج الثالثة سوف تؤدي على الأرجح إلى إحياء قوى وجماعات التطرف والعنف وتغذيتها ، خاصة في ظل اعتبارات عديدة، منها وجود قناعة راسخة على نطاق عالمي واسع بأن الحرب غير عادلة وغير أخلاقية وتفتقر إلى الشرعية الدولية وأن أهدافها الحقيقية تتجاوز نظام صدام حسين وأسلحة الدمار الشامل العراقية ، فضلاً عن صدور فتاوى دينية من مؤسسات دينية في مقدمتها الأزهر راحت تؤكد على أن الحرب هي حملة صليبية تستهدف العرب والمسلمين ، وأن الجهاد ضد العدوان الأمريكي – البريطاني على العراق هو فرض عين على كل مسلم ، وأنه لا يجوز لأية دولة إسلامية أن تقدم أية تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية في حربها ضد العراق. وكل ذلك وغيره يمكن أن يسهم في خلق موجة جديدة من الحركات الإسلامية الراديكالية التي تقف من الولايات المتحدة الأمريكية موقف الرفض ، فضلاً عن رفضها للنظم

الحاكمة الموالية لها . وهذا التطور من شأنه خلق حلقة جديدة من المواجهة بين النظم الحاكمة والحركات الإسلامية ، وهو ما يؤدي في التحليل الأخير إلى عرقلة إمكانيات التطور الديمقراطي، كما أن تداعيات الحرب سوف تؤدى على الأرجح إلى تنشيط الخلايا النائمة لتنظيم القاعدة، خاصة وأن ما يُعرف بالعدو البعيد فى أدبيات هذا التنظيم والمقصود به الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح قريبا وموجودا كسلطة احتلال على أرض العراق ، وله قواعده المنتشرة فى عديد من الدول العربية. وبالإضافة إلى هذا فإن استمرار الأوضاع الراهنة فى العراق قد يفضى إلى تفكك الدولة العراقية مما يجعلها ساحة لقوى وجماعات العنف والإرهاب ، خاصة وأن الخبرة السياسية تؤكد على أن مثل هذه الجماعات تنشط فى الكيانات التى تتحلل فيها الدولة كما هو الحال فى الصومال وأفغانستان ، وهكذا فإن تداعيات مابعد حرب الخليج الثالثة قد تفضى إلى مزيد من التطرف والإرهاب وعدم الاستقرار فى المنطقة.

المدخل الثالث : الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثالثة على المنطقة العربية والانعكاسات السياسية لذلك.

من المؤكد أن حرب الخليج الثالثة كان لها انعكاساتها الاقتصادية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة على الدول العربية ، وهذا سوف يؤدي بالتأكيد إلى زيادة حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في عديد من هذه الدول ، وبخاصة إذا ما اتجهت أسعار النفط نحو الانخفاض من جراء قيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سيطرتها على نفط العراق سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أي من خلال وجود نظام تابع لها في العراق . كما أن الدول العربية التي لديها تعاملات اقتصادية هامة مع بغداد مثل: مصر والأردن وسوريا قد تضررت كثيراً من جراء الحرب. ومن المعروف أن تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية سوف يغذي مظاهر الاحتقان الاجتماعي والسياسي ، مما يؤثر سلباً على إمكانيات التطور الديمقراطي .

خاتمة : مستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي – حدود الدور الأمريكي:

هناك عدة عناصر يتعين أخذها في الاعتبار عند النظر لمستقبل التطور الديمقراطي في الوطن العربي وحدود الدور الأمريكي في هذه العملية .

*القضية الأولى : مستقبل الدور الأمريكي في العراق:

من المؤكد أن مستقبل الدور الأمريكي في العراق سوف يكون له صداه وانعكاساته على مستقبل الدور الأمريكي في نشر الديمقراطية في الوطن العربي، فإذا ما اقتنعت وقامت الإدارة الأمريكية باتخاذ القرارات الصحيحة التي من شأنها وضع العراق على طريق التحول الديمقراطي الحقيقي ، فإن ذلك سوف يعزز من دورها وسيجعل للنموذج العراقي نفاذية وجاذبية في المنطقة ،

أما إذا فشلت في هذا الأمر واستمرت في تخبطها في إدارة الشأن العراقي ، وركزت على تكريس دورها كقوة احتلال ، فإن هذا من شأنه زيادة حدة المقاومة العراقية الداخلية ضد المحتل وتوسيع نطاقها ، مما سيعمق من حالة عدم مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية الديمقراطية في الوطن العربي .

***القضية الثانية : حدود دور العوامل الخارجية في عملية التحول الديمقراطي:**

لقد أكدت ــ وتؤكد ــ خبرة الانتقال إلى الديمقراطية أو التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي منذ بدايات الربع الأخير من القرن العشرين على أن دور العوامل الخارجية كان مساعداً أو ثانوياً في الغالبية العظمى من الحالات ، فالعوامل الخارجية قد يكون لها تأثيراتها الهامة في مساندة عملية التحول أو تسريعها ، إلا أن إدارة هذه العملية وضمان استمراريتها وترسيخها يتوقف بالأساس على عوامل واعتبارات داخلية تتعلق بشروط ومتطلبات التحول الديمقراطي وترسيخ الديمقراطية سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ، ومايرتبط بها من ظهور وتبلور قوى سياسية ديمقراطية تناضل من أجل تحقيق هذا الهدف . وهكذا ، فإن التحول الديمقراطي هو في التحليل الأخير عملية تعبر عن صيرورة اجتماعية وسياسية ولابد من خلق وإنضاج شروطها الداخلية ، سواء أكانت اقتصادية (معـــدل معقول من التنمية الاقتصادية)، أو اجتماعية (العدالة الاجتماعية ، و تقوية المجتمع المدني ، وتكريس الديمقراطية على صعيد المجتمع)، أو ثقافية (نشر ثقافة سياسية ديمقراطية) ، أو سياسية (تفكيك الهياكل السياسية للاستبداد، وتنمية القوى الديمقراطية ، واستعداد النظم الحاكمة لتقاسم السلطة مع قوى سياسية أخرى)، ولذلك فهي أوسع من مجرد إقرار تعددية حزبية أو إجراء انتخابات دورية، حيث تتضمن إلى جانب ذلك توفير أسس وضمانات احترام حقوق الإنسان ، وإقرار مبدأ التداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات ، وتكريس أسس الشفافية والمساءلة والمحاسبة في العمل السياسي . ومن هذا المنطلق فإن عملية التحول الديمقراطي تستغرق وقتاً طويلاً نسبياً حتى يتم ترسيخ الديمقراطية ، كما أن تحقيق الديمقراطية في العالم العربي لايمكن أن يتحقق برغبة أو بقرار من واشنطن، حتى وإن أسهمت توجهاتها (المعلنة) بهذا الخصوص في تحريك الأوضاع على طريق الإصلاح السياسي في بعض الدول. وفي هذا السياق ، فإنه يمكن للولايات المتحدة أن يكون لها دور هام في دفع عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، ولكن هذا الأمر له شروطه ومتطلباته على نحو ما سيأتي ذكره فيما بعد .

***القضية الثالثة : مدى مصداقية الولايات المتحدة في تبني هدف إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي:**

على الرغم من أن بعض الباحثين من الأمريكيين وغير الأمريكيين قد أكدوا بوضوح وطالبوا الإدارة الأمريكية بضرورة دعم التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعى في الوطن العربي باعتبار أن ذلك مدخل أساسيّ لمحاصرة ظواهر التطرف والعنف والإرهاب، إلا أن هناك شكوكاً حقيقية حول مصداقية التوجه الأمريكي بهذا الخصوص ، وذلك على خلفية سجلها الطويل في دعم النظم التسلطية والاستبدادية في المنطقة طالما تتفق مع مصالحها.

وتتمحور إحدى القضايا الهامة بهذا الخصوص حول مدى استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للقبول بديمقراطية تقود إلى وصول حركات إسلامية للسلطة أو تسمح لها بالمشاركة الفعلية والفعالة فيها ، وتعتبر الحالة العراقية ذات دلالة هامة بهذا الشأن ، حيث تضع مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية على المحك ، فهل ستقبل بإجراء انتخابات عامة حرة فى العراق بحيث تعكس وزن الشيعة على الساحة السياسية العراقية ؟ فضلاً عن مدى استعدادها للقبول بوجود نظم ديمقراطية في المنطقة العربية تلتزم بتطبيق آليات وإجراءات قانونية ومؤسسية في الشفافية والمساءلة والمراقبة للحكام ، ويصبح للبرلمانات وأجهزة الإعلام والرأي العام فيها دور فاعل ومؤثر في عملية صنع القرار ، بما ينطوي عليه ذلك من تغيير في النمط الذي اعتادت واشنطن أن تتعامل به مع النظم الموالية لها في المنطقة، وبخاصة فيما يتعلق بسهولة تمرير القرارات ذات الصلة بالمصالح الأمريكية في النفط والتسهيلات العسكرية وصفقات السلاح . وفى هذا السياق يمكن طرح عديد من التساؤلات مثل : هل ستقبل واشنطن بديمقراطية يجري في ظلها استفتاء شعبي على استمرار القواعد والتسهيلات العسكرية الممنوحة لها في هذه الدولة العربية أو تلك ؟ وهل ستقبل بديمقراطية يستطيع البرلمان فيها أن يتخذ قراراً برفض تجديد اتفاقيات عسكرية أو اتفاقيات خاصة بقواعد وتسهيلات عسكرية، أو رفض منح قواعد وتسهيلات جديدة للولايات المتحدة الأمريكية على غرار رفض البرلمان التركي السماح لها بنشر قوات أمريكية على الأراضي التركية خلال الحرب ضد العراق ؟ وهل ستقبل واشنطن بوجود نظام ديمقراطي فى العراق يعكس حقيقة موقف الشعب العراقي من تطبيع العلاقات مع إسرائيل فى حالة عدم التوصل إلى سلام ؟

وفي ضوء ما سبق ، يتعين الإشارة إلى أنه قد أصبح من بين أولويات واشنطن في مرحلة ما بعد أحداث سبتمبر هو العمل مع النظم التي تدور في فلكها بشأن محاربة الإرهاب وذلك بغض النظر عن طبيعة هذه النظم ، وهل هي ديمقراطية أم سلطوية ؟ كما أنها مارست ـــ وتمارس ـــ

ضغوطاً على عديد من الدول لاتخاذ إجراءات غير ديمقراطية ضد أحزاب مشروعة داخلها، وضد حرية الإعلام فيها بذريعة محاربة الإرهاب.

وبإيجاز ، فإن خبرة واشنطن في التعامل مع ملف الديمقراطية في الوطن العربي في مرحلة ما قبل ١١ سبتمبر قد جسدت حالة واضحة من التناقض بين المبادئ والمصالح ، وهى غالباً ما ضحت بالمبادئ من أجل المصالح ، أو وظفت المبادئ في خدمة المصالح على نحو ما سبق ذكره ، ولذلك فإن الطرح الأمريكي بشأن دعم الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ينطوي على تطبيق نوع معين من الديمقراطية وهو الذي يتفق والمصالح الأمريكية في المنطقة ، حيث إن الديمقراطية الحقيقية يمكن أن تكون على حساب هذه المصالح بدرجة أو بأخرى ، وبخاصة في ظل حالة الكراهية التي تسود المنطقة للسياسات الأمريكية ، وليس للشعب الأمريكي أو ثقافته أو إنجازاته في مجالات العلوم والتكنولوجيا.

***القضية الرابعة : التناقض في سياسة واشنطن بين الدعوة إلى تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي من ناحية، وتكريس اللاديمقراطية على صعيد التعامل الدولي والعلاقات الدولية من ناحية أخرى:**

ثمة مفارقة هامة أكدتها سياسات وممارسات واشنطن في مرحلة مابعد الحادي عشر من سبتمبر مفادها أنه في الوقت الذي راحت فيه الإدارة الأمريكية تـــروج ــ لأسباب مخـــتلفة ــ لمقولة تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي ، وتأسيس نظام ديمقراطي في العراق على أنقاض نظام صدام حسين على نحو ماسبق ذكره، فإنها انتهكت أبسط مبادئ الديمقراطية على صعيد التعامل الدولي ، وذلك في خضم نزوعها الإمبراطوري وسعيها إلى الهيمنة العالمية ، بما يكرس الطابع الأحادي للنظام الدولي ، وذلك على نحو ما أكدته استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية الصادرة في سبتمبر عام ٢٠٠٢ . وفى هذا الإطار ، فإنه من أجل إصدار قرار ثان من مجلس الأمن بعد القـــــــرار رقم (١٤٤١) يخولها حق الاستخدام التلقائي للقوة ضد العراق ، راحت خلال النصف الأول من شهر مارس عام ٢٠٠٣ تمارس ضغوطاً هائلة على بعض الدول الأعضاء في المجلس ، وتقدم إغراءات لدول أخرى من أجل الحصول على تأييدها لمشروع القرار ، كما أنكرت على قوى دولية هامة مثل ــ فرنسا وألمانيا ــ حقها في الاختلاف مع السياسة الأمريكية بشأن التعامل مع المسألة العراقية ، متهمة الدولتين بأنهما تعبران عن أوروبا القديمة ، ناهيك عن الضغوط التي مارستها على الأمين العام للأمم المتحدة، وعلى لجان التفتيش على الأسلحة في العراق للتجاوب مع رغبات واشنطن ، كما ضربت عرض

الحائط بالرأي العام العالمي المناهض للحرب . وفى هذا السياق، أكدت الإدارة الأمريكية على أنها ستشن الحرب ضد العراق سواء بقرار من مجلس الأمن أو بدونه ، مما يجسد درجة عالية من الاستخفاف بالشرعية الدولية والقانون الدولي ، تؤدى في نهاية المطاف إلى تحطيم ماتبقى من مصداقية الأمم المتحدة، حيث دأبت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على توظيفها بأشكال مختلفة من أجل خدمة مصالحها وأهدافها ، وهذا من شأنه تقويض الشرعية الدولية. وأكثر من هذا ، فإن واشنطن وهى تحضر لحربها ضد الإرهاب في أعقاب أحداث سبتمبر تعاملت مع الدول الأخرى بقاعدة تنطوى على إرهاب وتتناقض مع أبسط قواعد الديمقراطية ، وهى أن الدولة التي لا تؤيد السياسة الأمريكية ، فهي إذن مع الإرهاب وعليها تحمل العواقب ، وبذلك تجاهلت كل الدعوات التي طُرحت من أجل الاتفاق على تعريف للإرهاب الذي يتعين شن الحرب عليه .

ورغم أن الممارسات السابقة تأتى في إطار توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة مّابعد الحرب الباردة ، حيث قامت على أساس استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها على نطاق واسع ، واستخدام سلاح العقوبات ضد عديد من دول العالم ، ورفض المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن التخلي عن التزاماتها ومسؤولياتها كقوة عظمى تجاه القضايا العالمية مثل قضايا البيئة ومحاربة الفقر وغيرها ، والانسحاب من عديد من المعاهدات الدولية الهامة ، وكل ذلك وغيره يثير قضية هامة على الصعيدين الأكاديمي والسياسي ، وهى مدى جدية الولايات المتحدة الأمريكية في دعم جهود التحول الديمقراطي في الوطن العربي في الوقت الذي تكرس فيه اللاديمقراطية على صعيد النظام الدولي والعلاقات الدولية. ومن المؤكد أن الإدراة الأمريكية تريد نوعاً مهجناً من الديمقراطية أو مايسمى بالديمقراطية العلمانية والأمثلة على ذلك كثيرة .....

***مابعد ١١ سبتمبر:**

ست سنوات مرت على هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، شنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها خلال هذه السنوات حربا شرسة ضد الإرهاب، واتسع نطاق المواجهة مع تنظيم القاعدة – الذي اعتبرته الولايات المتحدة المسئول الأول عن تلك التفجيرات – وتنوعت أساليب مطاردته، لكن العمليات الإرهابية لم تتوقف، ولا تبدو في الأفق القريب بوادر نهاية للتنظيم المسئول عنها، فقد شهدت إندونيسيا وأسبانيا وتركيا والمملكة العربية السعودية والمغرب والشيشان والمملكة المتحدة ومصر عديداً من الحوادث الدامية، كان آخرها ما حدث في لندن وشرم الشيخ، فضلاً عن عمليات يومية لا تكاد تتوقف في العراق، وحوادث أخري آخذة في التصاعد ضد الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان. فالمستقبل ينبئ عن المزيد من حوادث

العنف الإرهابي، والأمر من الخطورة بحيث يستدعي تحليلاً وتحديداً لأهم الأسباب التي تؤدي إلي تلك الاستمرارية. ونشير فيما يلي إلى أهم تلك العوامل:

العامل الأول: يتمثل في قدرة تنظيم القاعدة، بقيادة أسامة بن لادن ومعاونه الأول أيمن الظواهري، على الصمود وامتصاص الضربات بالغة القسوة التي وجهت إليه، بل إنه يتطور وتزيد فاعليته ويتعاظم نفوذه في كثير من البلدان العربية والإسلامية، بما في ذلك بين كثير من العرب والمسلمين الذين يعيشون في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ويمكن تفسير هذه الظاهرة على ضوء مجموعة من النقاط المتداخلة، نوجز أهمها فيما يلي:

أ- سهولة وبساطة الشعارات والأهداف المعلنة التي يتبناها التنظيم، وقدرة هذه الشعارات والأهداف على التأثير في الشباب المسلم غير المنظم من ناحية، ومحدود الثقافة والوعي الديني والسياسي من ناحية أخرى، ذلك أن هؤلاء الشباب، ومعظمهم من العاطلين وممن يعانون محنة اقتصادية طاحنة، يكابدون من أزمة الواقع المغلق اليائس الذي يعايشونه، ولا يجدون مخرجاً له أو بديلاً مقنعاً عنه.

ب- لجوء التنظيم إلي ابتكار أشكال تنظيمية جديدة، واعتماده على فكرة التجنيد عن بعد، عن طريق استغلاله الجيد لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) واستغلاله الواسع لمعطيات التطور التكنولوجي الحديث، وبخاصة في مجالي أجهزة الحاسب الآلي والاتصالات، وهو ما يؤدي إلى تغذية التنظيم بالعديد من الأنصار الجدد كل يوم، ويجعل التصدي له صعباً للغاية. وهو ما يؤكده المسئولون الأمريكيون أنفسهم. وعلى سبيل المثال، يؤكد مايكل شوير، المسئول السابق عن وحدة وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية المكلفة بتعقب أسامة بن لادن: إن لجوء شبكة القاعدة للعمل عبر شبكة الإنترنت أثر سلباً على مقدرات أجهزة الأمن الأمريكية على توجيه ضربة لها وهي في أضعف حالاتها، أي وهي في حالة حركة. ويضيف: إن تنظيم القاعدة اضطر للانتقال إلى السودان مطلع عقد التسعينيات ثم اضطر إلى الخروج من هناك إلى اليمن قبل العودة مجددا إلى أفغانستان للتدريب. وهم لا يضطرون إلى حمل أي شيء أو دليل يمكن أن يتسبب في إدانتهم، إذ لم يعد أي منهم في حاجة إلى حمل إرشادات أو خطط أو وصفات مكتوبة على الورق، إذ إن كل هذه المواد يمكن إن ترسل مشفرة عبر شبكة الإنترنت إلى الجهة المعنية ضمن ملايين الرسائل التي يعج بها عالم الإنترنت.

إن افتقار الإنترنت إلى الحدود القومية والمحددات الاثنية يتوافق تماما مع رؤية أسامة بن لادن لتنظيم القاعدة الذي أسسه بغرض إثارة التمرد وسط الأمة الإسلامية وأحاط نفسه بأتباع ينحدرون من أصول عرقية متباينة متجاهلا التحيزات والتحاملات القديمة وحدود الدول. بهذا

الطموح أصبحت الإنترنت مكان التقاء لطوائف متنوعة من المتطرفين، كما أصبح ملجأ افتراضيا لشبكة القاعدة على المستوى الدولي.

وتؤكد ريتا كاتز، مديرة معهد سايت، المعني بمراقبة وتعقب مواقع الإنترنت الخاصة بالأصوليين المتطرفين، أن القاعدة تستخدم الإنترنت من أجل التواصل عبر التبشير والتجنيد والتحريض وتحقيق أهداف تكتيكية خاصة توجيه المنتمين الجدد حول كيفية شن هجوم.

ج- قدرة التنظيم على لاحتفاظ بسلامة هيكله التمويلي وتيسير الدعم المالي لكوادره، ويمكن القول إنه يصعب، وربما يستحيل، تجفيف المنابع المالية لتنظيم القاعدة بشكل نهائي. يشير الصحفي السويسري ريشار لابيفير مؤلف كتاب دولارات الرعب إلى أن أسامة بن لادن هو أكبر مثال على ما يعرف بـــ خصخصة الإرهاب، فالرجل يوظف إمكاناته وثرواته لخدمة حركات التطرف الدينية في كل مكان، ويوزع ثروته عليها وهو معصوب العينين، تلك الثروة التي تقدر بنحو ثلاثة مليارات دولار، يديرها عبر شبكات وبنوك عديدة في الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط. ولا يقف الأمر عند هذا الحد ولكن القاعدة استطاعت تطوير مفهوم التمويل ليمر بمرحلتين أعقبتا المرحلة التي أشار إليها لابيفير، الأولى ما أشار إليه خوان كارلوس زاراني، وكيل وزارة الخزانة الأمريكية لعمليات تمويل الإرهاب، من أن تنظيم القاعدة لجأ إلى أسلوب جديد لنقل الأموال من أجل تمويل خلاياه وعناصره وعملياته بعد تضييق الخناق على القنوات المالية المصرفية المختلفة لتجفيف مصادر تمويله على المستوى العالمي، مشدداً على أن التنظيم يعتمد حالياً على سعاة من الأفراد يحملون النقد بعد أن تعرضت مصادر تمويل التنظيم إلى ضربات مؤلمة إثر أحداث ١١ سبتمبر.

والمرحلة الثانية جاءت عندما علم بن لادن أنه بصدد خوض معركة طويلة الأمد مع الولايات المتحدة الأمريكية - عقب اتخاذه قرار تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١ - حيث قرر بن لادن عند هذه اللحظة اللجوء إلى أسلوب جديد في مجال التمويل اعتمد فيه على ما يمكن أن نطلق عليه المشروعات المستقلة. ويقوم هذا الأسلوب على إنشاء عدد من المشروعات التي لا ترتبط بأي نشاط اقتصادي إسلامي وتمليكها لعناصر الخلايا النائمة في كل من أوروبا والولايات المتحدة وعدد من الدول العربية والإسلامية، أو الدخول كشريك عن طريق هذه العناصر في مشروعات قائمة بالفعل، على أن تقوم هذه المشروعات بتمويل العمليات الإرهابية فيما بعد دون أن يلاحظها أحد. وقد مول بن لادن هذه المشروعات من عوائد بيع الهيروين المستخلص من الأفيون الأفغاني. يقول لابيفير: المعروف أن بن لادن الذي يؤمن بأن كل شيء قابل للبيع والشراء، يقوم بمشاريع ضخمة في أماكن عديدة تدر عليه دخلاً رهيباً، تستوي في ذلك مشاريع بناء الطرق

والمطارات والمساجد أو مشاريع ترويج الهيروين، ويستخدم أرصدته الضخمة في البنوك في إنشاء معسكرات التدريب لتخريج مناضلي الإسلام في الصومال، واليمن، وأفغانستان وجنوب أفريقيا، كل ذلك يتم من خلال منظمة بن لادن العابرة للقارات والحدود، ناهيك عن أن الإرهاب قد تطور على أيدي بن لادن فأصبح مرتبطاً – والحال هذه – بقانون السوق.

د- النظام الأمني المحكم داخل القاعدة، وهو ما يحول دون اختراقه والوصول إلي قياداته وكوادره الفاعلة الملتفة حول أسامة بن لادن وأيمن الظواهري. ويكفي في هذا السياق أن نشير إلي المستوي الناضج المتقدم لبعض وثائق الأمن الداخلي للتنظيم، ونشير هنا إلى وثيقتي الأمن والاستخبارات، ومبادئ الأمن لـــ سيف العدل، مسئول أمن القاعدة، والتي يشرح فيهما بدقة وسائل التأمين والتجنيد المأمونة، والتي بلغت مراحل متقدمة في علوم الأمن والاستخبارات.

ه- وفرة الخلايا النائمة المجهولة في كثير من البقاع المتناثرة، وهي الخلايا التي تمثل عنصر مفاجأة لأجهزة المخابرات والأمن في الدول والمناطق المستهدفة. وقد ساهم الظواهري نفسه في بناء هذه الخلايا أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة عام ١٩٩٥، والتي كشف عنها أحد المتهمين في قضية العائدون من ألبانيا التي نظرتها المحكمة العسكرية المصرية عام ١٩٩٩.

وتبقي الإشارة هنا إلي نجاح القاعدة في تجنيد واستقطاب كوادر تنتمي إلي الإطار العرقي الأصلي في المجتمعات الأمريكية والأوروبية والآسيوية والأفريقية، وهو ما يمثل عبئاً إضافياً علي الأجهزة المكلفة بالرصد والمتابعة، حيث تتسع دائرة الاشتباه، وتصعب فرصة حصره في دوائر محددة، وهو ما أثبتته تفجيرات لندن الأخيرة. أضف إلى ذلك لجوء كوادر الخلايا النائمة إلى الظهور بمظهر غير إسلامي تطبيقاً لتعليمات جهاز أمن القاعدة.

العامل الثاني: يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ومعسكر حلفائها نفسه، ويمكن رصد أهم العناصر المكونة لهذا العامل فيما يلي:

أ- سياسة الولايات المتحدة غير الموضوعية من منظور قطاعات عريضة في أوساط الرأي العام العربي والإسلامي، في التعامل مع القضايا العربية والإسلامية بدءاً من القضية الفلسطينية والانحياز المطلق لإسرائيل وانتهاءً بغزو أفغانستان واحتلال العراق وتهديد سوريا وإيران، ومروراً بدعم الأنظمة المستبدة والمتسلطة في المنطقة، وهو ما يثير الغضب الشعبي ويشكك في مصداقية السياسة الأمريكية.

ب- التركيز الأمريكي علي معالجة قضية الإرهاب من منظور أحادي يعتمد علي القوة العسكرية في المقام الأول، مع إغفال العناصر الأخرى التي لا تقل أهمية، إعلامياً وتعليمياً وثقافياً

وسياسياً ونفسياً، وهو إغفال يفضي إلي تعبئة جيوش الغاضبين المؤهلين للتعصب والتطرف علي الصعيد الفكري، تمهيدا للانخراط في صفوف الحركة الإرهابية العالمية.

ج- تعدد وتضارب الأجهزة الأمريكية المعنية بمواجهة الإرهاب والمكلفة برصد حركته وآفاقه، وهو ما يعني ظهور ثغرات حتمية يمكن استغلالها والإفادة منها. وهو ما رصد جزءاً منه لابيفير عندما تحدث عما أسماه بـــ خصخصة السياسة الخارجية الأمريكية. ووفق رؤية لا بيفير فإن الولايات المتحدة وتفادياً لتكرار حدوث أزمة من نوع أزمة إيران جيت أوكلت جزءاً كبيراً من أنشطتها الخارجية - التي كانت تقوم بها وكالة المخابرات أو البنتاجون - إلى شركات خاصة حتى لا تقع تحت رقابة الكونجرس، وهذه الشركات الخاصة تضم - في الأغلب - قدامي موظفي وكالة الاستخبارات الأمريكية وضباطا على المعاش والموظفين السابقين في البنتاجون، وهي تتصرف وكأنها انبثاق عن وكالة الاستخبارات والبنتاجون، وإن كانت ليست منهما.

ويتجسد العامل الثالث: في الساحة الدولية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فالمناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي يهيئ الآلاف من الشباب الغاضب المأزوم لتقبل الأفكار التي تروج لها القاعدة من ناحية وللمزيد من الشحن السلبي ضد الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية أخري. إن الأنظمة العربية والإسلامية الحاكمة، في أغلبها الأعم، تمارس قهراً فكرياً وسياسياً ضد شعوبها، وتتبنى سياسات إعلامية وتعليمية متخلفة وقاصرة، ولا تملك في الوقت نفسه خطابا فكريا جادا ومتوازنا لاستيعاب الغاضبين والمهمشين، فضلاً عن عجز هذه الأنظمة عن طرح رؤية استراتيجية جادة لحل القضية الفلسطينية وغيرها من القضايا الجوهرية والمزمنة التي تمثل المأزق الرئيسي المهدد بالاشتعال الدائم.

وفي ضوء العناصر السابقة جميعا، يمكن القول: إن تنظيم القاعدة قد تحول إلي حالة تتجاوز ما هو شائع ومعروف عن التنظيمات العقيدية. لقد أضحى التنظيم مثالاً وملاذاً لمن يعجزون عن التوافق والتعايش مع الحالة المتردية التي تزداد سوءاً وتدهوراً. وحتى إذا سقط تنظيم القاعدة وتبخرت قياداته ورموزه، بالاعتقال أو الاغتيال، فإن المناخ الموضوعي لازال مهيأ لظهوره من جديد، بالاسم نفسه أو عبر أسماء بديلة. فخلال العامين الأخيرين اتضح في عدد من الحالات أن خلايا تم تشكيلها عبر غرباء لهم نفس التفكير، التقوا عبر الإنترنت حسبما قال بعض مسئولي الاستخبارات وخبراء مكافحة الإرهاب، وهناك الكثير من الحالات تشكلت أواصرها في العالم الحقيقي ثم تعمقت عبر الإنترنت.

إن الأمر يتطلب رؤية استراتيجية تتجاوز رد الفعل، فالتنظيم الذي نتوقف أمامه لا يشبه أي تنظيم آخر، تاريخيا كان أم معاصراً. يقول بول. إل. ويليامس، مؤلف كتاب القاعدة: الإخوة

الإرهابيون: إن تنظيم القاعدة لا يشبه أي تنظيم إرهابي آخر، حيث يتكوّن من مئات الخلايا التي تعمل مستقلة عن بعضها البعض وتخدم بمجموعها أهداف التنظيم، إنها مثل الهايدرا.. فإذا قطعت أحد رؤوسها نما لها رأس ثانٍ وثالث ورابع. وقد صممّت على نحو يضمن عدم قدرة أيّة دولة – بما فيها الولايات المتحدة– على الإجهاز عليها.

إن الشعور بأخطبوطية تنظيم القاعدة وتشعبه هو ما يدفعنا إلي محاولة الإحاطة بالبداية والمسارات والمحطات الأساسية في تاريخ التنظيم، وصولاً إلي اللحظة الراهنة ومراودة آفاق المستقبل، وهذا هو ما سيتم تناوله في الأقسام التالية من الدراسة:

*أولا: النشأة والبدايات:

في مايو ١٩٨٦ أنشأ الدكتور عبد الله عزام أول معسكر لتدريب المجاهدين العرب داخل الأراضي الأفغانية، وأطلق عليه اسم عرين الأسد. ويعد عزام واحداً من أهم من انخرطوا في صفوف جماعة الإخوان المسلمين في وقت مبكر من عمره (وهو دون الخامسة عشرة)، وكان للإمام حسن البنا أثره الكبير في تكوين شخصيته، وقد اعتبر عزام أن في رسائل البنا ما يمثل منهجاً عاماً لتحديد الأسس التي تقوم عليها الحركة الإسلامية في كل مكان وزمان.

وقد مارس عزام نشاطاً إخوانياً فعالاً في الجامعة الأردنية أثناء عمله في التدريس بها من خلال الخطب الحماسية التي كان يلقيها، ثم بدأ خطوته الثانية بتجنيد الشباب الملتفين حوله في صفوف الإخوان بالأردن، قبل أن يغادر المملكة الهاشمية متوجهاً إلى السعودية، حيث عمل – بفضل نفوذ الإخوان آنذاك بالمملكة – في جامعة الملك عبد العزيز بجدة عام ١٩٨١.

التقى عزام، في الحرم المكي، بكمال السنانيرى، أحد أهم رجال النظام الخاص في جماعة الإخوان والذي كان مسئولا في ذلك الوقت عن ملف الجهاد في أفغانستان داخل الجماعة. طلب السنانيرى من عزام الذهاب إلى أفغانستان لتمثيل الإخوان هناك، وتنفيذ أجندتهم الرامية إلى استقبال الشباب الوافد من فلسطين ومصر والسعودية والأردن وباقي البلدان العربية والإسلامية، ممن يرغبون في الجهاد، وإعدادهم وشحنهم معنويا وتشجيعهم على المضي في الجهاد. وافق عزام بلا تردد، وطلب من مدير جامعة الملك عبد العزيز ندبه للعمل في الجامعة الإسلامية الدولية في إسلام آباد، حيث أُنتدب بالفعل في أواخر عام ١٩٨١.

كانت مهمة عزام – المكلف بها من قبل التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين– هي استغلال طلائع الشباب المسلم الذين يفدون إلى أرض الجهاد في بناء كيان كبير ومؤثر، ليس في أفغانستان وحسب، وإنما في كل بقعة من العالم، قوة انتشار سريعة مهمتها تقديم المساعدة القتالية

لأي فئة مسلمة تُضطهد من قبل قوى غاشمة على أي شبر من الكرة الأرضية، وبخاصة الدول الذي يمثل فيها المسلمون أقلية دينية.

عندما بدأ عزام تنفيذ خطته في أبريل من عام ١٩٨٦ كان عدد الشباب الذين معه لا يتجاوز أصابع اليدين وسرعان ما بلغ العدد في أول معركة يخوضها المتطوعون العرب في السابع عشر من أبريل عام ١٩٨٧ (أي بعد تأسيس أول معسكر تدريبي بعام واحد) مائة وعشرين شاباً. وكان عبد الله عزام يتابع بنفسه المعارك من أجل رصد السلبيات ومعالجتها، وبالفعل كثف عزام التدريب في اتجاه أعمال التخطيط العسكري للعمليات، واستقدم لأجل هذه المهمة خبراء من كافة أنحاء العالم .

بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي من أفغانستان، انتهي دور المجاهدين الأفغان العرب، وفكرت الولايات المتحدة في خطة تخلصها من هذا الخطر الذي كانت تحسب حسابه جيدا، واستطاعت بمساعدة من المخابرات الباكستانية الإيعاز للمجاهدين العرب بإعادة الهجوم علي جلال آباد الفائقة التحصين. كانت إسلام آباد تدرك أنها بهذه الخطة تدفع بالمقاتلين العرب إلى أتون مذبحة مروعة، فقد كانت جلال آباد محاطة بسياج من مواقع المدفعية الثقيلة، بينما كان تسليح المقاتلين لا يتعدى الكلاشينكوف والأسلحة الخفيفة، وبالفعل حدث ما أراده الأمريكيون والباكستانيون، وجاءت الخسائر في صفوف المقاتلين العرب مروعة.

كان أسامة بن لادن واحداً من الذين شاركوا في هذه المعركة وشاهد المذبحة المروعة التي حصدت أرواح رفاقه، بتواطؤ مشبوه من المخابرات الباكستانية وعدد من قادة المجاهدين الأفغان المقربين منها، وبدلاً من أن يلوم عزام وبن لادن نفسيهما لابتلاعهما لهذا الطعم، راح عزام يندد بهذه الفجيعة علناً ويطالب بالانتقام. ولفت عزام إلى وجود مؤامرة على المجاهدين العرب وعلى الجهاد الأفغاني برمته، تخطط لها الولايات المتحدة الأمريكية وتقوم بتنفيذها أيد باكستانية. كانت هذه هي المرة الأولى الذي يتم فيها التنديد بالولايات المتحدة علناً من داخل أفغانستان، ومن عبد الله عزام بالذات الذي ظل البعض يحسبه على الولايات المتحدة لفترة طويلة. وفي الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٨٩ انفجرت عبوة من المتفجرات تم زرعها على الطريق الذي يتخذه عزام في طريقه إلى المسجد، وقتل مع عزام في هذه الحادثة اثنان من أبنائه وصديق كان يرافقه. وقد تعددت الآراء في شأن مقتل عزام، ولكن أهمها ما حاول الطرفان أسامة بن لادن والمخابرات الأمريكية ترويجه في تلك الفترة. فمن ناحية، قامت الرؤية الأمريكية الباكستانية على اتهام أسامة بن لادن وأيمن الظواهري باغتيال عبد الله عزام. ووفق هذه الرؤية فإن الصراع على السلطة بين أسامة وعزام كان لابد أن ينتهي بإزاحة أحدهما، وكان من مصلحة أسامة

والمصريين في مكتب خدمات المجاهدين إزاحة عزام من طريقهما. الغريب أنه بعد عشر سنوات من اغتيال عزام، أبلغ عضو القاعدة محمد صادق عودة – المعتقل في الولايات المتحدة بسبب ضلوعه في تفجيرات نيروبى ودار السلام– المحققين الباكستانيين، ومن بعدهم الأمريكيين، أن أسامة بن لادن شخصيا هو الذي أمر باغتيال عزام، لأنه كان يشك بأن معلمه السابق تربطه صلات مع وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية.

أما الرؤية المضادة، والتي يروج لها تنظيم القاعدة، فتتهم المخابرات الباكستانية بتنفيذ عملية الاغتيال تنفيذا لتعليمات أمريكية، وأن قتل عزام كان بمثابة العقوبة لأنه ندد بالمؤامرة الأمريكية ضد المجاهدين.

قبل اغتيال عزام، وتحديدا في سنة ١٩٨٨، ظهر اسم القاعدة عنواناً للتنظيم الذي يتزعمه بن لادن، فقد طلب عزام من أسامة تنظيم سجل للمجاهدين العرب يتضمن مسار حركتهم قدوماً وذهاباً والتحاقاً بالجبهات، وعلل عزام طلبه هذا بازدياد عدد الوافدين للجهاد وما تبعها من زيادة في عدد حالات الإصابة والقتل، وما يمثله نقص هذه المعلومات من حرج لمكتب الخدمات الذي كان يدير حركة المجاهدين في أفغانستان. وعندما أصبحت هذه السجلات إدارة مستقلة، كان لا بد من إطلاق اسم عليها لتعريفها ضمن إدارات مكتب الخدمات، وهنا أطلق عليها عزام اسم سجل القاعدة، على أساس أن القاعدة تتضمن كل التركيبة المؤلفة من الأنصار ومعسكرات التدريب والجبهات.

بعد الانسحاب السوفيتي واغتيال عزام، عاد أسامة بن لادن إلي مسقط رأسه في السعودية، حيث أُستقبل استقبال الأبطال، وتوزع الأفغان العرب على مسارات متعددة، فهناك من مكث في أفغانستان وانخرط في الحرب الأهلية الدائرة بين الفصائل الأفغانية المتحاربة في صف فصيل ضد آخر، بينما توزع الذين خرجوا من أفغانستان بين ثلاث مجموعات:

الأولى: سعت إلى طلب اللجوء السياسي في عدد من الدول الأوروبية (وهم الكوادر الإعلامية في التنظيمات الإسلامية المسلحة بالمنطقة العربية)، وهو ما حدث مع عدد من قادة تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية المصريتين في كل من لندن وهولندا والدنمارك.

الثانية: قررت العودة إلى بلادها سراً لإشعال الأرض تحت أقدام حكام تلك البلاد، بوصفهم طواغيت لا يحكمون بشرع الله وفق تعبيرهم، وقد شاهدنا جزءا من أنشطة هذه المجموعة في مصر والجزائر.

الثالثة: كانت مخلصة لمشروع الأب الروحي عبد الله عزام، فراحت تستكمل ما بدأته في أفغانستان، في مناطق أخرى من العالم كالبوسنة والفلبين والقرن الأفريقي. وهؤلاء هم الذين

اعتمد عليهم بن لادن فيما بعد في بناء تنظيم القاعدة على أسس جديدة، عندما اصطدم بالسلطات السعودية عقب غزو الكويت واستدعاء الحكومة السعودية لقوات أجنبية لتحريرها.

*ثانيا: الصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد عودة أسامة بن لادن إلى السعودية، ابتعد عن العمل السياسي المباشر، لكن الأحداث المتعاقبة المفاجئة دفعت به سريعاً إلي الساحة السياسية. ففي الثاني من أغسطس ١٩٩٠ غزت القوات العراقية الكويت، وساد الرياض شعور هائج من السخط والغضب، ولم تفلح الرسائل العديدة التي وجهها صدام حسين إلى الملك فهد في التخفيف من حدة هذه المشاعر، فقد تأكد شعور قوي لدى الملك فهد بأن المملكة عرضة لهجوم عراقي. وتوجه أسامة إلى الرياض والتقى مع الأمير سلطان، وزير الدفاع، وقدم له خطة للدفاع عن المملكة، شملت تحريك معدات ثقيلة على الحدود الشرقية للمملكة لإقامة تحصينات عسكرية، واقترح دعم القوات المسلحة السعودية بالمئات من المجاهدين السعوديين الذين أحرزوا خبرة قتالية عالية في أفغانستان، بالإضافة إلي اقتراح آخر قدمه للأمير تركي بن عبد العزيز، رئيس جهاز الاستخبارات السعودي آنذاك، يقضي باستعداد بن لادن والأفغان العرب للتسلل إلي الكويت والمشاركة في خوض حرب شعبية ضد القوات العراقية، موضحا قدرة رجاله علي إلحاق الهزيمة بصدام حسين وإرغامه على الانسحاب من الكويت كما أرغموا السوفييت علي الانسحاب من أفغانستان من قبل. وفي الوقت ذاته حذر بن لادن من مغبة الاستعانة بالأجانب، خاصة الأمريكيين، الذين وصفهم بالكفار، من أجل الدفاع عن المقدسات الإسلامية، موضحا أن هذا يتنافى مع تعاليم الإسلام، فضلا عن حساسية هذه المشكلة بالنسبة لمعظم السعوديين، ولمجمل المسلمين بوجه عام، وحذر بن لادن في مداولاته مع أفراد الأسرة المالكة في الرياض من أن الاستعانة بالأجانب ستنال من مصداقية النظام، وعلى الرغم من كل الحجج التي ساقها بن لادن للدفاع عن وجهة نظره، فلم تلق دعوته وتحذيراته أية استجابة من أي نوع، وفتحت المملكة أبوابها لاستقبال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع عام ١٩٩١.

عندما لم تستجب السلطات السعودية لأفكار بن لادن بدأ في المطالبة بمقاطعة البضائع الأمريكية ومقاومة الوجود الأمريكي في الخليج. وقد لعبت شعبية بن لادن دوراً في تزايد مخاوف الأسرة السعودية الحاكمة، وتزايدت الضغوط عليه إلى الدرجة التي دفعته إلي الهجرة بأسرته الصغيرة متوجهاً إلى السودان. وقبل خروجه من السعودية أجرى عدة اتصالات بالبنوك التي يودع فيها أرصدته، حيث أمنها، وحول أجزاء كبيرة منها إلى أماكن سرية.

في نهاية عام ١٩٩١ وصل أسامة بن لادن إلي السودان، واستقبله الدكتور حسن الترابي، المرشد الروحي للنظام الحاكم وزعيم الجبهة القومية الإسلامية. وسرعان ما استدعي بن لادن أعداداً كبيرة من الأفغان العرب، والتقي مع أيمن الظواهري من جديد، وعملا معا في تكوين الجناح العسكري لتنظيم قاعدة الجهاد الذي سيشغل العالم منذ ذلك الحين وحتى إشعار آخر.

منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن، اتهمت الولايات المتحدة بن لادن بتخطيط وتدبير ٣٠ حادثا إرهابياً، بالإضافة إلى مسئوليته عن تمويل معسكرات التدريب والإعداد الخاص بالإرهابيين في عدد كبير من مناطق العالم، وإشرافه الشخصي على البعض منها في أفغانستان. ومن الخرطوم إلى لندن مرورا بعدن ومقديشو والرياض ونيويورك وواشنطن وجاكرتا والرباط، راح بن لادن يترك بصمات تنظيمه الجديد خلف كل تحرك إرهابي.

وبدأ الظواهري مشروعه الجديد بإجراء مباحثات مع طارق الفضلى، أحد أهم قادة الأفغان اليمنيين والابن الأكبر لآخر سلاطين اليمن، في محاولة لإقناعه بالسماح للتنظيم بإقامة معسكرات تدريب لعناصره على الأرض اليمنية. وقد تولى مهمة إقناع الفضلى في هذه المباحثات العقيد محمد مكاوي الساعد الأيمن للظواهري في ذلك الوقت والمسئول الأول عن أمن تنظيم القاعدة. وسرعان ما أخذ عدد كبير من كوادر القاعدة في التدفق على اليمن في هيئة مجموعات قدمت من أفغانستان ومصر والسودان وإيران وبعض الدول الأفريقية كالصومال وكينيا وأوغندا.

كانت هذه المجموعات معدة للذهاب إلى الصومال لمواجهة القوات الأمريكية هناك، إلا أن الكشف عن قضية إعادة إحياء تنظيم الجهاد في مصر عام ١٩٩٢ والقبض على أكثر من أربعمائة عنصر من عناصر جماعة الجهاد المصرية (التي كان يقودها في ذلك الحين أيمن الظواهري) دفع عدداً من كوادر تنظيم الجهاد إلى مطالبة زعيم التنظيم بضرورة الرد على الحكومة المصرية.

وتحت ضغط هذه المطالبات أجرى أيمن الظواهري تغييراً مهماً في استراتيجية تنظيم القاعدة بعد استشارة زعيم التنظيم أسامة بن لادن، حيث دفع الظواهري بعدد من تلك المجموعات التي أطلق عليها اسم طلائع الفتح، للقيام بعدة عمليات انتقامية محددة داخل العاصمة المصرية القاهرة. بالطبع لم يكن هذا هو السبب الحقيقي أو على الأقل السبب الذي أقنع به الظواهري أستاذه بن لادن بضرورة الزج بهذه العناصر في أتون الصراع مع الحكومة المصرية، فقد كان هناك سبب آخر استطاع من خلاله الظواهري إقناع بن لادن بهذا التوجه، وهو ضرورة تأديب كافة الأنظمة التي وافقت على استجلاب قوات أجنبية للدفاع عن بلاد الحرمين في مواجهة صدام حسين، وفى مقدمة تلك الأنظمة النظام المصري.

ونظراً لأن طلائع الفتح كانت قد تلقت تدريبها للقتال في الصومال، وتم الدفع بها إلى القاهرة في خطوة متسرعة لإحداث التوازن النفسي المطلوب لعناصر التنظيم عقب القبض على أربعمائة من عناصره، فقد اتسمت عملياتهم بالتسرع والارتباك الأمر الذي أدى إلى فشل وإجهاض أغلبها. عاد الظواهري مرة أخرى إلى الاستراتيجية التي قام من أجلها بتدريب تلك العناصر في اليمن، فأرسل عددا كبيراً من هذه المجموعات إلى كينيا ثم إلى مقديشيو حيث خاضوا حرباً شرسة ضد القوات الأمريكية في الصومال. وقد أثبتت هذه المجموعات فعالية كبيرة في حربها ضد القوات الأمريكية، إلى حد إجبار تلك القوات على قبول الانسحاب والشروع فيه في أواخر عام ١٩٩٣.

أصقلت هذه المعارك مواهب الظواهري في العمل العسكري. وقد ظهر ذلك جليا عندما أشار على بن لادن بضرورة تخفيف الضغط على الصومال عن طريق ضرب القواعد الأمريكية في اليمن. وضمت المجموعات التي أوكلت لها تلك المهمة حوالي ثلاثمائة عنصر من جميع الجنسيات تحت قيادة طارق الفضلى. **أولى** هذه العمليات كانت ضد فندق جولدن مور بعدن في ديسمبر ١٩٩٢، **وثانيتها** كانت عملية مهاجمة طائرات النقل المرابضة على مدرجات الهبوط والإقلاع بالقاعدة الجوية الأمريكية في عدن. في تلك الفترة تم اختيار أيمن الظواهري، في اجتماع عقد في السودان في بدايات عام ١٩٩٣، قائداً ميدانياً لتنظيم القاعدة، حيث أوكلت إليه مهمة إعادة تنظيم الأوضاع في منطقة شرق أفريقيا خاصة بعد شروع القوات الأمريكية في الرحيل من الصومال في أواخر عام ١٩٩٣.

في بداية عام ١٩٩٤ وصل إلى كينيا كل من محمد صادق عودة أحد المتهمين الذين تم اعتقالهم فيما بعد في الولايات المتحدة بتهمة الاشتراك في عملية تفجير سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام، وعلى الرشيدي المشهور بأبي عبيدة البنشيرى ،أحد أهم الكوادر العسكرية للتنظيم في ذلك الوقت. جاء الرجلان بهدف تعزيز وجود القاعدة في منطقة شرق أفريقيا، التي كان التنظيم يعتبرها مركز التواجد الحقيقي والمكثف لكوادر الاستخبارات الأمريكية في القارة الأفريقية بالكامل. وقد نجح البنشيرى خلال ثلاث سنوات في إقامة تمركزات جديدة للقاعدة في منطقة شرق أفريقيا، تضم كوادر من العرب والمصريين والأفارقة والتي اُستخدمت فيما بعد للمساعدة في تنفيذ الهجوم الضخم على سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام.

اختار الظواهري كينيا مركزاً لالتقاء عناصر التنظيم القادمة من جميع أنحاء العالم، واستغل المزايا التي تمنحها السلطات الكينية للسائحين في الدفع بعدد كبير من الكوادر التي سبق لها القتال

في أفغانستان تحت ستار السياحة. ولكن خطط الظواهري سرعان ما أصيبت بارتباك شديد عندما تعرض البنشيرى لحادث غامض أودى بحياته غرقا في بحيرة فيكتوريا عام ١٩٩٦.

لم تستطع الشبكة استيعاب الآثار السلبية لمصرع البنشيرى إلا بعد مرور فترة طويلة حينما استطاع الظواهري ملء الفراغ المترتب على رحيله والدفع بعنصر يمتلك نفس المقومات القيادية التي كان يتميز بها القائد السابق، حيث وقع اختيار الظواهري على صبحي أبو ستة الشهير بـــ محمد عاطف أو أبو حفص المصري، وهو أحد الشبان المصريين الذين وصلوا إلى أفغانستان في نهاية الثمانينيات. وقد بدا عاطف، الشخص المناسب في ذلك الحين للحلول محل على الرشيدي، ولكن سرعان ما احتاجه بن لادن بجانبه عام ١٩٩٧ خاصة بعد تكليف الظواهري بمهمات عديدة خارج أفغانستان، الأمر الذي دفع ببن لادن إلى التدخل شخصياً لإنقاذ الشبكة من الانهيار نتيجة لغياب القيادة الماهرة والموثوق فيها، فأبرم اتفاقاً مع حسين فارح عيديد يقضى بإنشاء عدد من معسكرات التدريب لتنظيم القاعدة في المناطق الخاضعة لحزب الاتحاد الصومالي وتقديم تسهيلات ميدانية لعناصر وكوادر الشبكة، مقابل دعم الحزب بمبالغ مالية كبيرة.

شهدت نهاية ١٩٩٤ وبدايات ١٩٩٥ مجهودات كبرى من الظواهري وبإشراف مباشر من بن لادن لتوحيد جهود كافة الشبكات الإسلامية المسلحة على مستوى العالم في محاولة لتنسيق الجهود والمواقف من أجل ضرب المصالح الأمريكية وكسر ما أطلق عليه الظواهري الهيبة التي حاولت الولايات المتحدة فرضها على العالم طوال خمسة عقود من هذا القرن. وطرح الظواهري خطة شملت ثلاثة توجهات أساسية لمرحلة ما بعد عام ١٩٩٥. **الأول:** الاهتمام بزيادة فاعلية عمل الشبكات الإسلامية المسلحة في البلقان. **والثاني:** تقديم دعم أفضل لأعضاء الشبكات الإسلامية المسلحة في الصومال وأثيوبيا. **والثالث:** بذل أقصى مجهود لزيادة فعالية مكاتب الشبكات الإسلامية في لندن ونيويورك، وكانت تلك أول إشارة من الظواهري للتأكيد على اهتمام التنظيم الجديد بما سمى بالخلايا النائمة في الولايات المتحدة وأوروبا.

تشكلت هيئة قيادة عليا للتنسيق بين كافة الشبكات الإسلامية المسلحة تمثلت في لجنة ثلاثية من أيمن الظواهري وعماد مغنية (أحد كوادر حزب الله التي تعمل الآن في العراق) وأحمد سالم (أحد كوادر الجهاد الفلسطيني). وعقب الاجتماع مباشرة وفى غضون أقل من شهر اجتمعت الهيئة في قبرص وقررت إرسال المزيد من المتطوعين إلى البوسنة وكلفت الهيئة أيمن الظواهري بالسفر إلى الولايات المتحدة في محاولة للوقوف بنفسه على طريقة العمل في مكاتب الشبكات الإسلامية المسلحة هناك.

كان عام ١٩٩٥ عاماً حافلاً بالنشاط بالنسبة لتنظيم القاعدة فقد أراد قائده الميداني أيمن الظواهري تدشين نشاط الجبهة الجديدة بعدة عمليات للتأكيد على قوة الشبكة الإسلامية المسلحة، خاصة بعد إحباط السلطات الأمنية في مصر لعمليتين إرهابيتين خطط لهما الظواهري بعناية فائقة.

كانت أولى تلك العمليات أو الرسائل هي محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا. فقد دُهش جميع المراقبين والمتابعين لظاهرة العنف الديني المسلح في مصر والعالم بحدوث هذه المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك في هذه المنطقة بالذات. واتجهت الأنظار إلى السودان والبعض وجه سهام الاتهام إلى جهاز الأمن الأثيوبي، ولم ينتبه أحد إلى وجود أكثر من ألف وستمائة إرهابي مسلح ينتمون لشبكة تنظيم القاعدة منذ عام ١٩٩٢ في منطقة شرق أفريقيا.
وقد امتدت قواعد تنظيم القاعدة من الجنوب عند مدينة قسمايو وباتجاه الشمال في منطقة الأوجادين (إثيوبيا) مروراً بمدن بردهيرا وجاليكيو وبوصاصو بالصومال. وقد استفاد طاقم العمليات الخاصة بالجماعة الإسلامية المصرية من هذه الشبكة كثيراً عندما قاموا بتنفيذ محاولة اغتيال الرئيس مبارك.

وبعد خمسة أشهر فقط من فشل الرسالة الأولى (محاولة اغتيال مبارك) استطاع الظواهري أن يرسل رسالة أخرى شديدة اللهجة تمثلت في تفجير السفارة المصرية في باكستان. فقد جاءت تلك العملية لتبعث برسالتين في وقت واحد، **الأولى** إدخال الرعب في قلوب الوفود الأمنية المصرية رفيعة المستوى التي كانت تتخذ من السفارة المصرية في باكستان مركزاً لمتابعة أخطر عناصر القاعدة من المصريين والعرب في بيشاور، **والثانية** توجيه إنذار لحكومة بناظير بوتو التي كانت قد وعدت الأمير تركي بن عبد العزيز مدير المخابرات السعودية آنذاك بأنها ستتعاون مع الحكومتين السعودية والمصرية فيما يخص ملف الأفغان العرب.

وفى رسالة ثالثة وجهها الظواهري هذه المرة بدوافع شخصية قبيل رسالة التنظيم الثانية بأسبوع واحد، وبالتحديد في ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ عندما قامت بعض العناصر التابعة لتنظيم القاعدة في جنيف باغتيال علاء نظمى، وهو دبلوماسي مصري عمل كملحق تجارى بالسفارة المصرية بسويسرا. وقد أعلنت جمعية باسم جماعة العدالة الدولية مسئوليتها عن الحادث في محاولة للتمويه. وكشفت التحقيقات التي قامت بها السلطات السويسرية أن الدبلوماسي المصري كان مكلفاً بمتابعة ملف الظواهري وكشف حقيقة تواجده بالأراضي السويسرية من عدمه، هذا بينما يؤكد لابيفير أن الدبلوماسي المصري كان مهتماً بملف أموال الإخوان المسلمين في الخارج التي تقدر

بحوالي (٢٠٠ - ٥٠٠) مليون دولار وتدار بواسطة مؤسسات وبنوك دولية في سويسرا وإيطاليا، وأرجع سبب مقتله أنه كان يتابع حركة هذه الأموال ويسعي إلى استعادتها.

وأخيرا، جاء انفجار الخبر الذي تسبب في مقتل تسعة عشر جندياً أمريكيا وجرح المئات كان بينهم عدد كبير من المدنيين السعوديين، ليضع حدا فاصلاً في المحطة السودانية لتنظيم القاعدة. ولتبدأ محطة جديدة في إدارة أكبر وأخطر صراع شهده القرن الماضي وما زالت فصوله ماثلة حتى الآن على خشبة المسرح السياسي العالمي. فنتيجة لضغوط مكثفة من حكومات كل من مصر والسعودية وبريطانيا والولايات المتحدة غادر بن لادن وقائده الميداني أيمن الظواهري ومعهما ١٢٥ كادراً من أخلص أتباعهما إلى أفغانستان فجر يوم ١٩ أغسطس ١٩٩٦، واستقبلتهم حركة طالبان الحاكمة آنذاك في أفغانستان بترحاب شديد، وخصصت لهم مناطق للإقامة ينطبق عليها مفهوم الحكم الذاتي. ومنذ ذلك التاريخ ظل تنظيم القاعدة يخطط لعملياته من أفغانستان.

***ثالثا: العودة إلى أفغانستان مرة أخرى:**

لكي تتكون لدينا صورة واضحة عن تحالف تنظيم القاعدة ومؤسسه بن لادن مع حركة طالبان وزعيمها الملا عمر، لابد أن نتعرض لقصة ظهور وصعود حركة طالبان في أفغانستان. وقد رأينا من الإنصاف لهم ولنا أن نتناول تجربتهم من خلال ما قصه أستاذهم مولوي حفيظ حقاني عنهم في كتابه طالبان من حلم الملا إلى إمارة المؤمنين، فعلاقة الرجل بهم علاقة الأستاذ بالتلميذ، وهو يجلهم ويحترمهم، ولكن هذا الإجلال والاحترام لم يمنعه من أداء أمانة التأريخ لهم بكل صراحة موضحاً ما لهم وما عليهم.

دخل المقاتلون الأفغان إلى كابول في أبريل عام ١٩٩٣، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بين جميع الأحزاب الجهادية: الجمعية الإسلامية بقيادة رباني المتحالف مع أحمد شاه مسعود والحكومة المؤقتة من جهة، والحزب الإسلامي المتحالف مع رشيد دوستم من جهة ثانية، والاتحاد الإسلامي بقيادة سياف من جهة ثالثة، وحزب الوحدة الشيعي مزارى من جهة رابعة. وعلى الرغم من كل المعاهدات التي وقعها القادة المتحاربون، إلا أن الحرب الأهلية بين جميع الفصائل والتي راح ضحيتها ٤٠ ألف شخص، بالإضافة إلى تشريد مئات الآلاف، ظلت مشتعلة، وفشلت جميع الوساطات التي قام بها عدد من العلماء والجهات الإسلامية والدولية لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتصارعة ونقض قادة الفصائل المتحاربة كل الاتفاقيات التي وقعوها.

يصف مولوى حقاني الوضع الأمني بأنه كان منغلقاً تماماً، وأصبح كل شخص يدخل أفغانستان عرضة لمخاطر عديدة، فقد كان في استطاعة أي مسلح توقيف السيارات وقتل من يريد أو خطفه، كان كل شيء معرضاً للنهب، الناس والسيارات - خاصة سيارات مؤسسات الإغاثة -

ووصل الأمر إلى قيام المجموعات المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار في المدن الكبيرة برعاية أعمال القتل والنهب والسلب والاعتداء على الأعراض، وكثرت الاشتباكات بين المجموعات المسلحة في الأماكن المزدحمة من المدن الكبيرة وذهب عشرات الأبرياء ضحية هذه المعارك. كانت الساحة الأفغانية في حاجة إلي قوة قادرة على إعادة الاستقرار ونشر الأمان، وتمثل الخلاص في حركة طالبان، التي بدأت نشاطها في يوليو ١٩٩٤، كرد فعل على الفوضى والفساد، واستطاعت خلال عامين أن تسيطر على معظم الأراضي الأفغانية، وأن تبايع الملا محمد عمر أميراً للمؤمنين.

لم يكن اللقاء بين حركة طالبان والقاعدة إلا تعبيراً موضوعياً عن التقارب الكبير بينهما علي الصعيد الفكري، وإن تفوقت القاعدة علي المستوي التنظيمي وفي القدرة علي استثمار معطيات العصر وأدواته التكنولوجية المتقدمة. ومن داخل الأراضي الأفغانية، وبدعم كامل من حركة طالبان، بدأت القاعدة مرحلة جديدة حافلة بالتحولات والإنجازات العملية.

*مؤتمر شرم الشيخ وبداية المواجهة مع الولايات المتحدة:

في إشارة بالغة الوضوح حول بداية دخول الأمريكيين والغرب حزام عمليات القاعدة الإرهابية، وبدايات التنظير للانتقال من العدو القريب (الحكومات الوطنية في البلدان الإسلامية) إلى مفهوم جديد أطلقنا عليه اسم (حلف الأعداء)، تمييزا لمفهوم مغلوط شاع لدى عددٍ كبيرٍ من الباحثين، وهو مفهوم (العدو البعيد)، يلفت الظواهري إلى أن البداية كانت مع انعقاد مؤتمر شرم الشيخ بمصر في مارس من عام ١٩٩٦.

يزعم الظواهري أن المؤتمر كان هدفه الاتفاق على تأمين إسرائيل من هجمات الإسلاميين. ويضيف الظواهري: وبرعاية أمريكا وتوجيهها انعقدت مؤتمرات وزراء الداخلية العرب، وانتهت إلى توقيع اتفاقية مكافحة الإرهاب التي يضيفون إليها كل عام قيداً جديداً. ويستدرك: لم تكتف أمريكا بالاتفاقات والمؤتمرات فقط، بل حركت منظمتها (هيئة الأمم المتحدة) لاستصدار قرار بفرض العقوبات الاقتصادية على أفغانستان لامتناعها عن تسليم من تطلبهم أمريكا وعلى رأسهم أسامة بن لادن. ويضيف: لقد استطاعت أمريكا بتفردها بالتفوق العسكري بعد سقوط الاتحاد السوفيتي أن تفرض إرادتها على كثير من الحكومات، وكان من نتائج هذه السيطرة فرض الاتفاقات الأمنية على كثير من البلاد، وبذلك اتسع نفوذ الحكومات التابعة لها في مطاردة المجاهدين في كثير من البلدان. ولا شك أن هذا قد أثر على مرونة الحركة الجهادية، ولكنه تحد جديد واجهته الحركة بما يكبحه وهو إدخال أمريكا كهدف في المعركة.

وقد تناولت الحوارات التي دارت داخل مجلس شوري القاعدة – بعد الاستقرار في جوار طالبان – سؤالا محورياً: كيف نحارب أمريكا؟ القوة الأولى في العالم، ولكن السؤال الذي لم يطرح نفسه أبدا هو لماذا نحارب الولايات المتحدة ؟

كانت النقاشات متفرقة الأوقات، متداخلة الموضوعات، وأكثرها تم في جلسات (مواربة)، أي نصف مغلقة يمكن حضورها حتى لبعض (الضيوف) وهم يشاركون فيها عن خبرة بموضوعاتها المطروحة أحيانا وبدون هذه الدراية في أغلب الأحيان.

ويقول الظواهري كعادة العرب (المجاهدين على الأقل) لم يسفر كل ذلك عن شيء مكتوب لتحديد السياسات والخطوط العامة للعمل، فهم يكرهون الثوابت ولا يطيقونها، ويغرمون بدلا عنها بالارتجال والبداهة في كل الأعمال، وبالتالي ليس هناك ذلك الشيء الذي يدعي في الغرب(استراتيجية).

ويمضي الكتاب قائلا: تحت أشجار الصنوبر على قمم تورا بورا، وقريباً من مغارات شهدت معارك وسالت قربها دماء، وكان هناك مجموعة من الأفكار العامة يمكن تبويبها كما يلي:

- أن أمريكا لن تسحب قواتها من الخليج، بدون قتال، لذا لابد من إعلان الجهاد لإخراجها.
- أن النفط هو الجائزة الكبرى التي حصلت عليها أمريكا بالوجود في منطقة الخليج، والنفط هو السلعة التي تؤمن لأمريكا سيطرة على الاقتصاد العالمي، وبالتالي على السياسة العالمية وتمدها بالمال الكافي لتطوير أسلحة تمكنها من إرهاب العالم كله.
- الوجود الأمريكي مرتبط عضويا بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وللمشاريع الوشيكة لإنشاء (إسرائيل الكبرى).

***توسيع نطاق المواجهة:**

وبناءً على ما سبق، اقترح بعض قادة التنظيم توسيع دعوة القتال وحركته لتشمل الأمة الإسلامية كلها في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل.. في تحرك إسلامي (أممي) يحتاج إلى إدارة لامركزية، وبرنامج عمل واسع يشمل فئات شتي مختلفة القدرات. على أن تتولى قيادة المشروع طرح أساليب العمل وتبني استراتيجية مرنة تسمح بإطلاق العنان للمبادرات الفردية داخل التنظيم. وباختصار، أصبح المشروع المقترح مشروع أمة وليس مشروع تنظيم أو جماعة، كما أنه أوسع بكثير من مجرد مواجهة عسكرية أو سلسلة عمليات، وإن كان للعمل العسكري مكانة حيوية فيه.

وفى إطار هذا التصور وطالما أن بن لادن صاحب المشروع سيكون بشكل تلقائي هو قائده، لذا اقترح عليه البعض مقترحات منها عدم الارتباط بتنظيم معين، وإلا انحصر العمل بعد فترة

إلى مجرد مواجهة بين ذلك التنظيم والولايات المتحدة، كما أن نظرة الأوساط الإسلامية خارج هذا التنظيم ستكون سلبية أو محافظة، وقد لا تعطي التفاعل المطلوب. وعليه، إما أن يقوم بحل تنظيم القاعدة أو الاستقالة من قيادته والتعامل معه على قدم المساواة مع أي تنظيم إسلامي آخر، أي بدون الانغماس في قيادة مباشرة للتنظيم. ولكن بديلاً عن القاعدة يستعيض بن لادن بمجلس لإدارة المواجهة يؤدي مهام سياسية وثقافية واقتصادية، ولا يشارك مباشرة في إدارة أي مجهود عسكري، تاركا ذلك لجهاز عسكري له قيادة خاصة.

***أفغانستان والمجاهدون العرب مرة أخرى:**

فتحت أفغانستان مرة أخرى – في عهد طالبان – ذراعيها لاستقبال المقاتلين العرب من كافة الجنسيات، وسرعان ما وجدت الفئات المطاردة والمشردة من كوادر وأعضاء التيار الجهادي في أفغانستان ملاذاً آمناً، وربما إجبارياً مع استعار حملات المطاردة أو ما سمي بـــ (الحرب الدولية لمكافحة الإرهاب) بقيادة الولايات المتحدة التي انطلقت منذ أوائل التسعينيات واشتدت بعد عام ١٩٩٥. فبدأ هؤلاء يتسللون فرادى ومجموعات إلى أفغانستان، ليبدأ العرب جولتهم الثانية في أفغانستان مع النصف الثاني من عام ١٩٩٦. ومع الترحيب وحسن الجوار الذي أبداه الطالبان لتلك الطلائع القادمة، وفي مقدمتهم الشيخ أسامة ومجموعة من عناصر تنظيم القاعدة.. وبعض الرموز و الجهاديين من قدماء الأفغان العرب.. بدأت الساحة تستهوي عموم الجهاديين وأصحاب الطموح باستئناف المسار إلى هناك.

وخلال عام ٢٠٠٠ كانت المعسكرات والمضافات العربية قد انتشرت في مدن أفغانستان الرئيسية ولاسيما العاصمة كابول، والعاصمة الروحية لطالبان (قندهار)، والمدن الشرقية مثل خوست وجلال آباد. وبدأ المهاجرون الجدد والمحاربون القدماء من الأفغان العرب حملة إعلام واتصالات لاستقبال المزيد من المهاجرين، ونشطت حركة القدوم رغم الحصار السياسي والاقتصادي والحملة الإعلامية والدولية التي أحاطت بالإمارة الإسلامية الوليدة من كل جانب. ويقدر عدد الذين قدموا وغادروا أفغانستان خلال هذه المرحلة (١٩٩٦-٢٠٠١)، بلغ عدة آلاف من الرجال، ولكن الذين استقروا منهم في أفغانستان يقدرون بنحو (٣٥٠) أسرة ونحو ١٤٠٠ مجاهد ومهاجر عربي من مختلف الجنسيات، بالإضافة لعدة مئات من أرباب الأسر والمجاهدين والمهاجرين من وسط آسيا، ولاسيما من أوزبكستان و طاجيكستان التي واجهت فيها الحركات الإسلامية ضربات قوية على يد النظم الشيوعية آنذاك. وكذلك من تركستان الشرقية التي تحتلها الصين.

وخلال هذه الأجواء، تواجدت التنظيمات الجهادية العربية الرئيسية، وانتعشت لدى قياداتها القديمة الآمال باستئناف مسارها في الإعداد والبناء، ومتابعة أهدافها القديمة في إحياء الجهاد في بلادها من أجل إقامة حكومات إسلامية على أنقاضها بحسب تصوراتهم.

وفي فبراير من عام ١٩٩٨ فوجئ الرأي العام العالمي بشكل عام والمتابعون لظاهرة الجماعات الإسلامية المسلحة بشكل خاص ببيان وقعه عدد من قادة الشبكات الإسلامية المسلحة في العالم على رأسهم أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، ورفاعي طه أحمد رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية بمصر، ومنير حمزة سكرتير جمعية علماء باكستان، وفضل الرحمن أمير حركة الجهاد في بنجلاديش. أعلن الموقعون على البيان عن تأسيس ما أطلقوا عليه الجبهة العالمية لقتال اليهود والأمريكان.

وأكدوا في بيانهم على أن حكم قتل الأمريكيين وحلفائهم مدنيين كانوا أم عسكريين، فرض عين على كل مسلم أمكنه ذلك في كل بلد تيسر فيه حتى يتحرر المسجد الأقصى والمسجد الحرام من قبضتهم وحتى تخرج جيوشهم من كل أرض الإسلام مشلولة اليد كسيرة الجناح عاجزة عن تهديد أي مسلم. وكان هذا البيان إعلانا عن بداية مرحلة جديدة من مراحل المواجهة مع التنظيم الأخطر في العالم.

في كتابه فرسان تحت راية النبي، أوضح الظواهري استراتيجية التنظيم الجديدة مؤكداً وجوب نقل المعركة إلى أرض العدو (في إشارة إلى الولايات المتحدة). وقرر الظواهري إن علينا أن ننقل المعركة إلى أرض العدو حتى تحترق أيدي من يشعلون النار في بلادنا.

عقب الإعلان عن قيام الجبهة بدأت مطاردة محمومة شملت العديد من دول العالم قادها رجال المخابرات المركزية الأمريكية ضد رجال أسامة بن لادن والظواهري وتحديدا قادة جماعة الجهاد المصرية. وخلال ستة أشهر راحت المخابرات الأمريكية تطارد العناصر التابعة لتنظيمي القاعدة والجهاد في كل بقعة من بقاع العالم.

وفي هذا الإطار، قامت القاعدة بتنفيذ عدد من العمليات، كان أهمها عمليتي نيروبي ودار السلام، وتدمير المدمرة كول. فقبل تنفيذ عملية نيروبي ودار السلام، تعهد الظواهري قبل ثلاثة أيام فقط من الحادث بالانتقام من أمريكا عبر بيان نشرته جريدة الحياة آنذاك رداً على اعتقال ثلاثة من قادة الجماعة أثناء وجودهم في ألبانيا وتسليمهم إلى مصر. بالطبع لم يكن هذا هو السبب الوحيد الذي كمن وراء تفجيرات نيروبي ودار السلام فقد كانت هذه السفارات تضم أكبر قواعد لوكالة الاستخبارات الأمريكية المركزية في منطقة شرق أفريقيا وجنوب غرب آسيا، كما أن انتصار المجموعات الإسلامية المسلحة على القوات الأمريكية وإجبارها على الانسحاب من

الصومال عزز من طموحات هذه الشبكات في إلحاق الهزيمة بالولايات المتحدة، وإرغامها على الخروج بنفوذها وأجهزة استخباراتها من هذه المنطقة بشكل كامل.

في محاولة ناجحة لصرف أنظار أجهزة الاستخبارات الأمريكية عما يخطط له تنظيم القاعدة في قلب نيويورك وواشنطن قام رجلان- وفقا لتقرير أمريكي- كانا يملآن أشداقهما بنبات القات المخدر بركوب قارب مطاطي مستعمل لا يزيد ثمنه على مائتي دولار والاصطدام بالمدمرة (يو. إس كول) ليحولا أروع المفاخر في الترسانة البحرية الأمريكية، إلى بطة مكسورة الجناح تعرج فوق الموج عاجزة ومهانة.

وبعد أقل من عام فجر عدد من أعضاء تنظيم القاعدة بأوامر مباشرة من الظواهري القائد الميداني للتنظيم، وبمباركة من بن لادن، عدداً من المباني المهمة في كل من نيويورك وواشنطن ليدخل الصراع بين القاعدة والولايات المتحدة إلى مرحلة جديدة، حيث انتقلت القاعدة إلي طرح برنامج مختلف اتسم بالمزيد من الشمول في مواجهة حلف الأعداء.

***مواجهة شاملة وآليات جديدة:**

يقرر الظواهري أن تنامي الحركة الإسلامية وزيادة المقاومة للوجود الصهيوني ولسياسات الاستسلام له بلغت من القوة والحدة لدرجة رأت عندها أمريكا أن وكلاءها ليسوا فقط عاجزين رغم كل المساعدات التي تقدم لهم، ولكن خصمهم أيضا قد بلغ من القوة درجة لا بد من التصدي له بالقوة العسكرية المباشرة المستعدة والمتمركزة في ميدان الصراع ويقول: إن أمريكا في إطار سعيها لسد الطريق أمام أي مد إسلامي في طريقه للسلطة في المنطقة تقوم بمحاولة لتثبيت أوضاع، يكون من العسير على أي تحرك إسلامي يصل للحكم أن يغيرها إلا بمجهود جبار خاصة في بداية حكمه، ما يوفر ضمانة مستقبلية لأمن إسرائيل.

ويشدد الظواهري على عالمية المواجهة بين أهل الكفر متحدين، وأهل الإيمان محصورين في القاعدة ومن والاها كفكرة محورية تحولت بفعل ظروف عديدة إلى دستور آمن به قادة القاعدة وجعلوه شعارهم الأساسي في المعركة ضد الجميع. يقول الظواهري إن أي مراقب محايد لابد أن يلمح عدة ظواهر بدأت في التشكل في عالمنا الإسلامي بشكل عام منها:

أـ عالمية المعركة: فالقوى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية ودخل معها في هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا، واتخذوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام منها: الأمم المتحدة، الحكام الموالون والحاكمون لشعوب المسلمين، الشركات متعددة الجنسيات، أنظمة الاتصال الدولية وتبادل المعلومات، وكالات الأنباء العالمية وقنوات

الإعلام الفضائية، منظمات الإغاثة الدولية التي تستخدم ستاراً للجاسوسية والتبشير وتدبير الانقلابات ونقل الأسلحة .

وفى معرض تحديده لسبل المواجهة بين الحلفين الجديدين وآليات إدارة المعركة بين الفريقين. يقول الظواهري: ومع ظهور هذه الطائفة الجديدة من الإسلاميين الذين طال غيابهم في واقع الأمة، يزداد بين كل أبناء الإسلام الحريصين على نصرته وعي جديد خلاصته لا حل إلا بالجهاد.

ويضيف لقد ساعد على انتشار هذا الوعي فشل كل الوسائل الأخرى التي حاولت أن تهرب من تحمل عبء الجهاد، وكانت تجربة الجزائر درساً قاسياً في هذا الصدد، أثبتت للمسلمين أن الغرب ليس ــ فقط ــ كافرا، ولكنه أيضا كاذب ومنافق، فمبادؤه التي يتشدق بها حِكْرُ عليه وحده، وملك خاص به، لا يجب أن تشاركه فيها شعوب الإسلام إلا كما يشارك العبد سيده في الفتات المتبقي من طعامه.

ويحدد الظواهري طريق النصر على الأعداء المتحدين بقوله : يجب على الحركة الجهادية أن تقترب من الجماهير وتدافع عن حرماتها، وتدفع الظلم عنها، وترشدها إلى طريق الهداية، وتقودها إلى النصر، وتتقدم أمامها في ميدان التضحية، وأن تجتهد في إيصال قضيتها إليها بأسلوب يجعل الحق ميسوراً لكل طالب وليس مستغلقا عن كل راغب، وأن تجعل الوصول إلى أصول الدين وحقائقه مبسطاً خالياً من غلو المصطلحات وتقعر التركيبات.

ولا ينسى الظواهري أن يذكر كوادره بإستخدام شعارات مفهومة من قبل الأمة في محاولة لتجييشها خلفهم، وهو ما يوضح لنا لماذا يكثر قادة القاعدة من استخدام شعارات العداء لإسرائيل والولايات المتحدة.

أما القيادة فعليها أن تخوض معركة توعية الأمة عن طريق:

- كشف الحكام المحاربين للإسلام.
- وإبراز أهمية الولاء للمؤمنين والبراءة من الكافرين في عقيدة المسلم.
- وبتحميل كل مسلم المسئولية في الدفاع عن الإسلام ومقدساته وأمته ودياره.
- وبالتحذير من عمائم السلطان، وبتذكير الأمة بحق علماء الجهاد وأئمة التضحية عليها، وواجبها في نصرتهم وحمايتهم وتوقيرهم والاقتداء بهم والدفاع عنهم.
- وبكشف مدى العدوان على عقيدتنا ومقدساتنا ومدى النهب الذي تتعرض له ثرواتنا.

ويلح الظواهري على ضرورة إيجاد قاعدة إسلامية في قلب العالم الإسلامي تنطلق منها الحركة الجهادية نحو حكم العالم وإقامة الخلافة الإسلامية، ويضيف أن كل ما استعرضناه من وسائل

وخطط لحشد الأمة وتجييشها سيظل مكسباً معلقاً في الهواء دون نتيجة ملموسة وعائد مشاهد ما لم يؤد إلى إنشاء دولة الخلافة في قلب العالم الإسلامي.

ويفسر الظواهري من خلال رؤيته الجديدة للمتابعين لحركات الإسلام السياسي الكثير مما غمض عليهم من الاستراتيجيات التي تقوم بتبنيها تلك التنظيمات في عدد من بلدان المواجهة، في السعودية والعراق واليمن ومصر والجزائر والمغرب، إذ يوضح أن على الحركة المجاهدة أن تصبر على البناء حتى تستوفي أركان النصر، وتحشد من الإمكانيات والأنصار والخطط ما يمكنها من أن تخوض المعركة في الزمان والميدان اللذين تختارهما.

ويطرح الظواهري سؤالاً ذكياً في محاولة منه لصب كل الجهود في إطار معركة القاعدة: ولكن كيف وضد من نخوض الصدام؟ ويجيب: هنا علينا أن نستعيد ما أوضحناه من طبيعة تركيب النظام العالمي المعادي للإسلام وعلاقته بالأنظمة الحاكمة في بلادنا، وما أكدناه من وجوب حشد الأمة في معركة الإسلام ضد الكفر، وما حذرنا منه من خطورة أن تقتل الطليعة المسلمة في صمت في معركة النخبة أو الصفوة ضد السلطة. ويضيف: لذا فإذا جرتنا القوى الظالمة إلى معركة في وقت لا نريده، فعلينا أن نرد في الميدان الذي نريده ألا وهو: ضرب الأمريكان واليهود في بلادنا، وهنا نكسب ثلاث مرات: **الأولى**: حين نوجه الضربة إلى السيد الكبير الذي يحتمي بعميله من ضرباتنا. و**الثانية**: حين نضم الأمة إلى صفنا باختيارنا لهدف تؤيد ضربه وتتعاطف مع من يضربه... ونكسب مرة **ثالثة** بكشف النظام أمام الشعب المسلم حين ينقض علينا دفاعاً عن سادته الأمريكان واليهود، مظهرا وجهه القبيح ؛ وجه الشرطي الأجير المتفاني في خدمة المحتلين أعداء الأمة المسلمة.

ومرة أخرى يحاول الظواهري رسم مسار آخر لأساليب المواجهة التي يراها ضرورية في مواجهة التفوق في الإمكانات العسكرية والبشرية التي تمتلكها الجيوش النظامية فيقول: على الحركة الإسلامية المجاهدة أن تصعد من أساليب ضربها ووسائل مقاومتها لأعدائها لكي تقابل الزيادة الهائلة في حجم أعدائها وفي نوعية أسلحتهم وفي قدراتهم التدميرية. ونركز على الآتي:

- الحرص على إحداث أكبر خسائر في الخصم وإنزال أضخم إصابات في أفراده، فهذه هي اللغة التي يفهمها الغرب مهما تكلف إعداد مثل هذه العمليات من جهد ووقت.

- التركيز على أسلوب العمليات الاستشهادية بوصفها أنجح الأساليب في النكاية في الخصم، وأقلها خسائر للمجاهدين.

- يجب اختيار الأهداف ونوع ووسيلة السلاح بحيث تؤثر على مفاصل بنيان العدو، وتردعه ردعاً يكفه عن بطشه واستكباره واستهانته بكل المحرمات والأعراف، ويعود بالصراع إلى حجمه الحقيقي.

***رابعا: القاعدة بعد ١١ سبتمبر:**

كان من السهل علينا لو أن تنظيماً مركزياً مثل القاعدة ظل داخل أفغانستان، فنحن الآن بدلاً من مواجهة هدف كبير وثابت، أصبح لدينا أهداف صغيرة متحركة في شتى أنحاء العالم، وكلها مسلحة وخطيرة، وبهذه الطريقة أصبحت حرباً أكثر صعوبة. بهذه الرؤية لخص جورج تينت، مدير جهاز الاستخبارات الأمريكي الأسبق، المأزق الذي تواجهه الولايات المتحدة في مواجهة تنظيم القاعدة أثناء شهادته أمام الكونجرس. فمع دخول القوات الأمريكية إلى أفغانستان وحصار زعماء القاعدة فى جبال تورا بورا، فر الجزء الأكبر منهم إلى منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان.. وشرع جيل جديد من كوادر التنظيم في الاضطلاع بمسئوليات القيادة.

خريطة الجماعات الجهادية في أفغانستان قبل تفجيرات سبتمبر

كانت الحركات الجهادية في أفغانستان قبيل إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإمارة الطالبانية قد وصلت إلى أربع عشرة حركة مستقلة عن بعضها البعض. وكانت المعسكرات الخاصة بتلك الحركات معترفاً بها رسمياً من قبل طالبان و تربطهم بوزارات الدفاع والداخلية والاستخبارات برامج تنسيق وتعاون، سواء فيما يتعلق بجهادهم إلى جانب طالبان، أو فيما يتعلق ببرامجهم الذاتية.

أ- المجموعات العربية:

- تنظيم القاعدة بزعامة الشيخ أسامة بن لادن. وقد بايع بن لادن أمير المؤمنين بيعة إمامة.

- الجماعة الإسلامية المقاتلة بليبيا، وكان أميرهم أبو عبد الله الصادق المعتقل حاليا. وركز برنامجهم على الإعداد لجهاد نظام القذافي في ليبيا والمشاركة في دعم القضايا الجهادية بشكل عام، والمساهمة في دعم طالبان.

- الجماعة الإسلامية المجاهدة في المغرب (مراكش). وركز برنامجهم على إعداد وتدريب عناصرهم الذين يفدون ويغادر أكثرهم، بهدف الجهاد ضد النظام الحاكم في المغرب الأقصى. وكان أميرهم يدعى أبو عبد الله الشريف.

- جماعة الجهاد المصرية، وكانت قد تقلصت إلى حد كبير، وركزت على إعادة بناء الجماعة ولم شتاتها بهدف جهاد النظام الحاكم في مصر. وكان أميرهم الدكتور أيمن الظواهري.

- الجماعة الإسلامية المصرية، وهي مجموعة صغيرة جدا، انحصر وجودها بصفة الهجرة، ولم يكن لها نشاط مهم بعد تبني مبادرة وقف جهاد النظام المصري التي عرفت باسم مبادرة وقف العنف. وأقام أكثر رموزهم في إيران، وانتقل بعضهم في عهد طالبان إلى أفغانستان.

- تجمع المجاهدين الجزائريين، وكان هدفهم لم شمل من استطاعوا من كوادرهم لإعادة ترتيب الجهاد في الجزائر بعد النكبات التي مُني بها.

- تجمع المجاهدين من تونس، وكان هدفهم الإعداد والتدريب وجمع الشباب التونسي بغية الجهاد في تونس. وكان لمعسكرهم مساهمات تدريبية، وكان من بينهم كوادر سبق لها الجهاد في البوسنة.

- تجمع المجاهدين من الأردن وفلسطين، وركز برنامجهم على الإعداد والتدريب بهدف الجهاد في الأردن وفلسطين. وكان أميرهم أبو مصعب الزرقاوي.

- معسكر خلدن (معسكر تدريبي عام)، وهو من أقدم المعسكرات العربية، ويعود تأسيسه إلى مرحلة مكتب الخدمات والشيخ عبد الله عزام. وكان أميره الشيخ الملقب ابن الشيخ - صالح الليبي، يعاونه أبو زبيدة. وكانت أهداف المعسكر تدريبية محضة لدعم الجهاد في كل مكان. وبلغ عدد من تدربوا فيه منذ تأسيسه سنة ١٩٨٩ عشرين ألفا.

- معسكر الشيخ أبو خباب المصري، وهو معسكر تدريبي عام متخصص في التدريب على تصنيع المتفجرات والكيمياويات واستخدامها.

- مجموعة معسكر الغرباء، وكانت مرتبطة بالطالبان وكان لها أيضا معسكر تدريبي عام ومركز دراسات وأبحاث ومحاضرات. وقد تم تأسيسها عام ٢٠٠٠ كمدرسة تدريبية تقوم بالإعداد الفكري والمنهجي السياسي والشرعي والتربوي والعسكري الشامل.

ب- المجموعات غير العربية:

- المجاهدون الأوزبك، وكانت أكبر المجموعات من حيث العدد، وانحسر برنامجهم في نقل الجهاد إلى أوزبكستان للإطاحة بنظام كريموف الشيوعي. وقد بايع أميرهم محمد طاهر جان الملا محمد عمر بيعة إمام عام، كما بايعه نائبه القائد العسكري الشهير جمعة باي. وكان لهم برنامج طموح للتجنيد والدعوة في أوساط الأفغان الأوزبك.

- المجاهدون من تركستان الشرقية المحتلة من قبل الصين: وكانت مجموعة محدودة، هاجر أكثرهم فراراً من الحكم الصيني خفية، وكان برنامجهم تربوياً شاملاً بعيد المدى نظراً للظروف الصعبة التي يعيشها المسلمون في تركستان الشرقية بعد أن طبقت الحكومات الصينية المتعاقبة سياسة الهجرة الصينية إلى إقليمهم. وقد بايعت المجموعة الملا محمد عمر بيعة عامة أيضا،

فطلب إليهم وقف برنامجهم العملي ضد الصين والاكتفاء بتربية من يلحق بهم، نظراً لحاجة الطالبان لعلاقات جيدة مع الصين توازن الضغوط الأمريكية، فالتزموا ذلك.

- المجاهدون الأتراك، وكانوا مجموعة صغيرة من الأكراد والأتراك، عملوا بشكل سري جداً، وكان برنامجهم تدريبياً فقط.

كان هذا هو واقع الحركات الجهادية العربية والأجنبية داخل أفغانستان قبيل انطلاق أول فوج من سلاح الجو الأمريكي في السابع عشر من أكتوبر حاملاً معه مئات القنابل الذكية ليصبها على رؤوس الأفغان.

***انتشار التنظيم وبناء الشبكة:**

كان أسامة بن لادن يعي جيداً ما ستقوم به الولايات المتحدة الأمريكية رداً على هجوم القاعدة على مدنها، كما كان يُقدر أن المواجهة بينه وبينهم ستطول إلى أمد غير محدود، لهذا حاول قدر استطاعته أن يعد العدة جيداً لمرحلة قد تكون من أصعب مراحل المواجهة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية على الإطلاق. ولعل ما كشفه خالد أبوالدهب أحد المتهمين في قضية العائدين من ألبانيا (عام ١٩٩٩) في أقواله أمام النيابة العسكرية يصب في هذه المجهودات فقد كشف أبوالدهب عن رحلة سرية قام بها أيمن الظواهري إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٥، جال خلالها أكثر من ولاية، وقام بتجنيد العديد من العناصر التي أطلق عليها فيما بعد مصطلح الخلايا النائمة.

كان بن لادن قد قام باستغلال وضعه كمستشار اقتصادى لإمارة أفغانستان، ومسئول عن تسويق الأفيون في كافة أنحاء العالم في الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠١ (عندما اتخذ الملا عمر قراراً بعدم زراعته)، في إقامة مشروعات اقتصادية في عددٍ من دول العالم شملت أوروبا وأمريكا تصلح غطاءً للخلايا النائمة من جهة، وتقوم من جهة أخرى بالحلول محل التمويل المباشر لعمليات القاعدة، والتي كان يقوم بها أسامة بن لادن عن طريق السعاة.

هذه التغييرات في بنية تنظيم القاعدة، والتي شملت استحداث مفهوم الخلايا النائمة، وخلق سبلٍ جديدة لتمويل العمليات المستقبلية عبر مشروعات غير مكشوفة لأجهزة الاستخبارات العالمية، جعلت عملية متابعة أنشطة التنظيم عملية شديدة الصعوبة، سواء على المستوى العملياتى أو مستويات التجنيد والتمويل والتمويه.

وجاءت هجمات أكتوبر ٢٠٠١ الأمريكية على أفغانستان لتمنح القاعدة، على عكس ما كان متوقعا، مجالاً أوسع للحركة. فقد توزعت كوادر التنظيم على قسمين، قسم ذهب مع بن لادن والظواهري إلى منطقة القبائل، على الحدود بين باكستان وأفغانستان، والقسم الآخر خرج

مستخدماً الأراضي الإيرانية نحو العراق، ليستقر في مناطق الشمال التي كان يسيطر عليها آنذاك جماعة أنصار الإسلام الكردية.

كان إقليم كردستان أحد المعابر الرئيسية من وإلى أفغانستان في فترة ما قبل حرب الخليج الثانية، وظل كذلك حتى ما بعد تلك الحرب وبدايات عام ١٩٩٦. لكنه تحول إلى العكس بعد شن الولايات المتحدة الحرب على أفغانستان، حيث أصبح الإقليم ملجأ لكوادر القاعدة الهاربة من جحيم القاذفات الأمريكية. فقبيل الاحتلال الأمريكي للعراق، وبعد أن قامت إيران بالقبض على بعض المتعاطفين مع حكومة طالبان والقاعدة، فر كثير منهم إلى كردستان خاصة الذين يعرفون كيف يسلكون الطرق الجبلية الوعرة.

وعلى الرغم من الخسارة الفادحة التي مُنى بها التنظيم من جراء الحملة الأمريكية على الإرهاب (أكثر من ثلاثة آلاف قتيل بالإضافة إلى مئات من المعتقلين والمطاردين) إلا أن الظروف الدولية والإقليمية كانت تعمل لصالح بقائه وتجذره. كما استطاع التنظيم التجاوب مع تحديات المرحلة الجديدة بشكل يُحسد عليه، فمن الناحية التنظيمية جرى تفكيك مركزية التنظيم، وتم ابتكار أساليب جديدة في التجنيد وتأمين الأفراد والقادة وأماكن الهروب والاختفاء، وتوفير الموارد المالية اللازمة للعمليات المستقبلية، كما برز جيل جديد من القيادات الشابة فى أنحاء مختلفة من العالم، وانحصر دور القادة التاريخيين للقاعدة أمثال أسامة بن لادن وأيمن الظواهري في الظهور بين الحين والآخر لرفع المعنويات وتحفيز الهمم والإعلان عن الأهداف العامة.

وعلى الصعيد العسكري تم توسيع رقعة تنفيذ العمليات العسكرية لتشمل بالإضافة لاستهداف العمق الأمريكى، ضرب عدد من المصالح الأمريكية في عدد من دول العالم المختلفة، (السعودية، والعراق) كما تم دمج عدد من الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة كأهداف لعمليات التنظيم العسكرية، على نحو ما حدث في باكستان وأسبانيا والمغرب واندونيسيا وبريطانيا ومصر والأردن.

ومن الناحية الفكرية برز فقه جديد يسعى للتعاطي مع مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر بما تطرحه من تحديات أمنية وفقهية على التنظيم، فعلى الصعيد الأمني برزت كتابات مختلفة حول تأمين القيادات والأفراد، وكيفية المحافظة على المعلومات، وطرق تجنيد الأعضاء الجدد. وعلى الصعيد الفقهي سعى فقهاء التنظيم إلى التعامل مع القضايا الفقهية التي فجرتها المرحلة الجديدة، وفى مقدمتها خطف الرهائن، وذبح الأسرى، وشرعية قتل النفس مخافة إفشاء الأسرار. هذا التطور في مسيرة القاعدة جاء استجابة لمتغيرات مفصلية جرت على أرضية المواجهة بين التنظيم والولايات المتحدة الأمريكية، كان أهمها:

أولا: الإطاحة بتنظيم طالبان الحاكم في أفغانستان، وبداية عملية مطاردة واسعة ضد قادة وعناصر القاعدة الذين كانوا يتخذون من أرض أفغانستان مأوى آمناً لهم.

ثانيا: اختفاء القادة التاريخيين لتنظيم القاعدة (أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري) بالإضافة لمقتل وأسر عدد كبير من كوادر التنظيم القيادية.

ثالثا: إعلان الحرب على الإرهاب عالمياً من خلال ائتلاف دولي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية، واعتماد الائتلاف الجديد لشعار من ليس معنا فهو ضدنا، الأمر الذي دفع بالعديد من دول العالم المختلفة وفى مقدمتها الدول العربية والإسلامية إلى تقديم مساعدات كبرى لهذا الائتلاف.

رابعا: الاحتلال الأمريكى للعراق وبروز جماعات للمقاومة تتبنى استراتيجية القاعدة وتسير وفق منهجها.

خامسا: تبنى مجموعات المقاومة تلك لأسلوب جديد في المواجهة، شمل خطف وذبح الرهائن، واعتماد العمليات الفدائية كأسلوب وحيد في مواجهة قوات الاحتلال.

هذه المتغيرات هي التي ولدت تكتيكات جديدة، ومناهج متغيرة أضفت على تنظيم القاعدة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر شكلاً جديداً.

وكان تنظيم القاعدة قد وضع خطة لهروب مقاتليه إلى العراق عن طريق الأراضي الإيرانية في حال حدوث هجوم أمريكي على أفغانستان. وقامت القاعدة بتكليف العقيد محمد مكاوي، ضابط الجيش المصري السابق ومسئول التدريب في التنظيم بهذه المهمة، نظراً لكونه مسئول الاتصال بين التنظيم والحرس الثوري الإيراني آنذاك.

وفي ديسمبر ٢٠٠١ وصل إلى الأراضي الإيرانية بصحبة مكاوي أكثر من خمسمائة مقاتل عربي بينهم مائة من المصريين، مكثوا أكثر من شهرين في منازل مؤمنة على الحدود الإيرانية العراقية، ثم انتقلوا في فبراير ٢٠٠٢ إلى الأراضي التي تسيطر عليها جماعة أنصار الإسلام الكردية الأصولية التي ظلت توفر المأوى والتدريب لكوادر تنظيم القاعدة حتى مارس ٢٠٠٣ عندما شنت الحكومة الأمريكية هجوماً مكثفاً على مواقع الجماعة.

وبعد تدمير مناطق الجماعة (الطويلة والبيارة)، بدأ المقاتلون العرب ومعهم قادة جماعة أنصار الإسلام في التسلل إلى بغداد والمدن السنية العراقية، وكان في مقدمة هؤلاء جماعة جند الشام التي كان يقودها آنذاك أبو مصعب الزرقاوي، وقد أطلق عليها الزرقاوي ـ فيما بعد ـ اسم جماعة التوحيد والجهاد، نظراً لدخول معظم كوادر جماعة الجهاد المصرية إليها. وقد انتشر هؤلاء المقاتلون في البداية في المدن التي كانت تخضع لنفوذ عدد من قادة وأنصار نظام صدام

حسين، خاصة ضباط الحرس الجمهوري والمخابرات العامة. وقدر عدد من الخبراء الأمنيين العراقيين عدد المقاتلين العرب بشكل عام بخمسة آلاف.

وبعد فتح جبهة العراق واستقرارها سعت القاعدة إلى فتح عدد آخر من الجبهات، خاصة بعد الخسائر التي مُنى بها التنظيم على الجبهة السعودية. فقد سعى التنظيم إلى فتح الجبهة الأوروبية منذ مارس عام ٢٠٠٤ عندما قام بأولى عملياته في مدريد، ثم جاءت تفجيرات لندن لتعلن عن الوجود الفعلي والقوى للتنظيم في أوروبا.

ولم يقتصر توسيع نطاق عمل شبكة القاعدة على العراق وأوروبا فقط، فقد شمل ذلك أيضا فلسطين ومصر. فقد لاحظ المراقبون والخبراء في شئون الحركات الإسلامية تغيراً ملحوظاً في الرسالة الأخيرة التي بثها تليفزيون الجزيرة قبل عشرة أيام من تفجيرات طابا منسوبة إلى أيمن الظواهري القائد الميداني لتنظيم القاعدة. ففي سياق حديثه عن إعادة تنظيم المجاهدين لأنفسهم، أورد فلسطين مضافة إلى أفغانستان والعراق والشيشان ربما للمرة الأولى. لقد كان الظواهري يعي ما يقوله جيدا. فطوال أكثر من ثلاث سنوات مضت على تفجيرات سبتمبر ٢٠٠١، كانت فلسطين هي نقطة الضعف الوحيدة التي يستخدمها منتقدو القاعدة وبن لادن، فالتنظيم – الأكثر حماسة للقضية الفلسطينية – لم يقدم شيئا يذكر إليها، لا على الصعيد المادي ولا على الصعيد المعنوي، وذلك رغم الشعارات العديدة التي رفعها ضمن هذا السياق.

لذا كانت دعوة الظواهري للشباب في أكثر من مناسبة للجهاد (وفق طريقته)، نيلاً من اليهود في أي بقعة من العالم انتصاراً للقضية الفلسطينية. وفي الرسالة نفسها يعيد الظواهري تأكيد مقولته، مشدداً على أن الدفاع عن فلسطين ليس حماساً وطنيا ولا عصبية قومية ولا صراعاً سياسياً، ولكنه قضية شرعية قبل كل شيء. فتحرير فلسطين فريضة عينية على كل مسلم، ولذا لا يستطيع المسلمون أن يتنازلوا عن فلسطين حتى ولو تخلت الدنيا كلها عنها.

وإذا أخذنا في الاعتبار تحفظ حماس وكافة فصائل المقاومة الفلسطينية على قضية نقل الصراع مع العدو الصهيوني إلى خارج الأرض المحتلة، واعتباره خطا أحمر، كان لا بد أن نتوقع سرعة ظهور تيار جهادي ينطلق من أفكار القاعدة، يسعى للتصدي لهذه المهمة (نقل الصراع مع العدو الصهيوني خارج الأرض المحتلة). بل كان من المستغرب تأخر ظهور هذا التيار في تلك الأرض التي جعلها شارون بجرائمه اليومية ضد المدنيين العزل تربة صالحة لهذا النبت.

ثم جاءت عملية طابا في مصر لتؤكد توسيع نطاق المواجهة ليشمل مصر. ويستند تحليلنا لارتباط منفذي تفجير طابا فكرياً بتنظيم القاعدة، إلى العوامل التالية:

- دقة التنفيذ الذي تميزت به العملية، الأمر الذي يوحي بمهارة وحسن تدريب المنفذين، وهذا يحتاج إلى وقت طويل وتدريب عالٍ لا يمكن توافره إلا في منطقة يكثر فيها حائزو السلاح وتتراخى فيها القبضة الأمنية بشكل ملحوظ.

- محاولات تنظيم القاعدة منذ أكثر من ثلاث سنوات التواجد داخل المثلث (الأردني ــ المصري ــ الفلسطيني)، في محاولة منه للتعاطي بشكل مباشر مع ساحة الصراع العربي ــ الإسرائيلي، وهو ما كشف عنه أكثر من بلد في المنطقة (إسرائيل والأردن).

- إعلان ثلاثة تنظيمات مجهولة مسئوليتها عن عملية التنفيذ (أهمهم على الإطلاق كتائب عبد الله عزام - تنظيم القاعدة في بلاد الشام وأرض الكنانة)، الأمر الذي يؤكد بكارة هذه التنظيمات التي تحاول تدشين عضويتها في شبكة القاعدة، عبر عملية عسكرية تهديها للتنظيم، كما حدث من قبل في كل من بالي والمغرب وتونس ومدريد.

ولم يمضِ زمن قليل على تبلور الرؤية السابقة إلا وفاجأتنا أحداث شرم الشيخ، وبعدها محاولات نفس التنظيم (كتائب عبد الله عزام) إطلاق صواريخ كاتيوشا على بارجة أمريكية كانت ترسو بميناء العقبة الأردني. إن هذه الإشارات تؤكد جميعها نجاح تنظيم القاعدة في اختراق هذا المثلث من العالم العربى، الأمر الذي سيكون له توابع خطيرة في المستقبل، خاصة بعدما طور التنظيم رؤيته الأمنية بشكل يصعب معه متابعة عناصره والقبض عليها قبل تنفيذها للأهداف التي خططت لها.

***خاتمة: ماذا بعد؟**

لقد استطاع تنظيم القاعدة، أن يتحول (خلال الأربع سنوات الماضية) من تنظيم هيكلي يمكن القضاء عليه باستهداف قادته البارزين وتجفيف منابع تمويله إلى حالة تسري في عقول ملايين من المسلمين المضطهدين حول العالم. وكسر التنظيم (الأخطر في العالم حتى الآن) حلقة الهيكلية، قافزاً إلى مرحلة من التطور لم يصل إليها أي تنظيم عقائدى في العصر الحديث. وهو الطور الذي جسده ودعا إليه أيمن الظواهري القائد الميداني للتنظيم في كتابه فرسان تحت راية النبي، عندما دعا إلى ضرورة تقسيم العالم إلى حلفين: حلف يضم القوى الغربية المعادية للإسلام (على حد زعمه)، ومعها روسيا والحكام التابعون لهم في الدول العربية والإسلامية، وحلف إسلامي يضم حركات الجهاد في بلاد العالم الإسلامي المختلفة.

وأشار الظواهري - في دعوته السابق الإشارة إليها - إلى أن القوى المشاركة في الحلف الأول (حلف الصليبيين) حصرت عدوها بوضوح، في الأصولية الإسلامية، واتخذت لمحاربته أدوات عديدة منها: الأمم المتحدة، والحكام الطواغيت في الدول العربية والإسلامية، والشركات

متعددة الجنسية، وأنظمة الاتصال الدولية وتبادل المعلومات، ووكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، ومنظمات الإغاثة الدولية. وشدد الظواهري على أن حلف الأصوليين قد تبنى الجهاد أداة وحيدة في مواجهة كل هذه الأدوات التي يملكها حلف الصليبيين.

وبينما كان الهدف النهائي الذي تمحورت حوله كافة الحركات الإسلامية الجهادية في العالمين العربي والإسلامي طوال القرن العشرين هو الوصول إلى السلطة وتأسيس الدولة الإسلامية، عبر حسم المواجهة مع العدو القريب ممثلاً في الأنظمة الحاكمة في تلك الدول، فاجأ الظواهري قادة وكوادر هذه الحركات بتغيير تلك الاستراتيجية (خلال الأربع سنوات السابقة)، بالإعلان عن عدم إمكانية خوض الصراع من أجل إقامة الدولة الإسلامية على أنه صراع إقليمي، مضيفاً: إن التحالف الصليبي اليهودي بزعامة أمريكا لن يسمح لأية قوة مسلمة بالوصول للحكم في أي من بلاد المسلمين، وأنه سيحشد كل طاقاته لضربها وإزالتها من الحكم إن تمكنت من الوصول. وأنهى الظواهري رؤيته بالقول: إننا تكيفاً مع هذا الوضع الجديد، يجب أن نعد أنفسنا لمعركة لا تقتصر على إقليم واحد، بل تشمل العدو الداخلي المرتد والعدو الخارجي الصليبي ـ اليهودي.

وحصر الظواهري دوره ودور زعماء القاعدة وفق الاستراتيجية الجديدة في التوعية والتحريض، مؤكداً أن القيادة عليها أن تخوض معركة توعية الأمة عن طريق: كشف الحكام المحاربين للإسلام، وإبراز أهمية عقيدة الولاء للمؤمنين والبراءة من الكافرين لدى كل مسلم. وتحميله المسئولية الكاملة في الدفاع عن الإسلام ومقدساته وأمته ودياره.

ولم ينس الظواهرى وقادة التنظيم الجديد في خضم انشغالهم ببناء مشروعهم الجديد أن يختلقوا لغةً وأسلوباً جديداً في التجنيد، وهو ما أطلقنا عليه التجنيد عن بعد أو التجنيد الفكرى مستغلين إمكانات شبكة الإنترنت وسبل الاتصال الحديثة، وهو ما أنتج جيلاً جديداً من القاعدة لم ولن يرى بن لادن أو الظواهرى، ولكنه مقتنع بخطاب القاعدة ويقوم بتنفيذ توجيهات قادتها دون أن يسأل أو يتساءل عن نتائج أفعاله. وهو ما وفر الآن خلايا عديدة تتحرك في جميع أنحاء العالم وفق توجيهات عامة، هدفها الرئيسى إلحاق الأذى بكل أطياف وأعضاء حلف أعداء بن لادن وتنظيم القاعدة من الصليبيين والأمريكيين والغربيين وحكومات الدول العميلة لهذا الحلف (وفق تصور ورؤية بن لادن). الأمر الأخطر هو ميلاد عدد من مسارح العمليات على ساحة الإرهاب تحت تأثير عامل عولمة الإرهاب من جهة، وسهولة الاتصال من جهة أخرى. أخطر هذه المسارح على الإطلاق (بجانب المسرحين الأوروبى والأمريكى) هو مسرح عمليات منطقة شمال البحر الأحمر الذي يضم طابا وشرم الشيخ وإيلات والعقبة.. إلخ والذي أصبح بديلاً فعلياً لأفغانستان في مجالات التدريب والتجنيد والشحن المادى والمعنوى، وبديلاً للمملكة العربية السعودية التى باتت

ساحة طرد لعناصر القاعدة المدربة بعد مواجهات أمنية عنيفة خسرت فيها القاعدة الكثير. هذا بالإضافة إلى ظروف المنطقة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تدفع المزيد من شبابها إلى تبنى مزيد من العنف في مواجهة مثلث القمع الحكومي - الأمريكي - الصهيوني. الأمر الذي يضعنا جميعا هنا في منطقة الشرق الأوسط في مرمى نيران عمياء لا تملك استراتيجية، ولا تسعى وراء هدف، شعارها الأهم هو إرهاب الجميع.



الفصل الخامس

سيوف فى أغمادها



إن المراقب للتاريخ الأمريكي تصدمه وقائع الطريقة التي تعامل بها الأمريكيون مع شعوب العالم، إذ سرعان ما يكتشف المرء أنه لا فرق بين نظرة اليهود إلى الأمميين ونظرة الأنجلوسكسون إليهم. والسبب هو أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكلت بعد اكتشافها من عناصر أنكلوسكسونية كان الغالب عليها العرق البريطاني الأبيض الذي يشمل الإنجليز واليهود الغربيين، ورافقت حملات الإرهاب والإبادة ضد الهنود الحمر حملات الاسترقاق من أفريقيا، والتي كان أهم تجارها من البروتستانت واليهود، وجميع الوثائق التاريخية تشير إلى ذلك دون مواربة أو تعصب أو اتهام. وراحت الولايات تتشكل حتى جرت أحداث الحرب الأهلية الأمريكية بين الجنوب والشمال، وانجلت عن تشكل ما يسمى الولايات المتحدة الأمريكية. ومع مطلع القرن السابع عشر كان عدد الهنود الحمر في عموم القارتين الأمريكيتين أقل من ثماني ملايين، بعد أن كان أكثر من خمسين مليونا، لنرى حجم الإرهاب الأمريكي ضد الشعوب الأصلية التي سكنت تلك الأرض. لنثبت حجم الإرهاب اللا إنساني الذي قام به المستعمرون الأمريكان لتلك الأرض. ويكفينا أن نذكر أنه في عام ١٧٣٠ أصدرت الجمعية التشريعية (البرلمان) الأمريكي لمن يسمون أنفسهم (البروتستانت الأطهار) تشريعاً تبيح عملية الإبادة لمن تبقى من الهنود الحمر، فأصدرت قراراً بتقديم مكافأة مقدارها ٤٠ جنيهاً مقابل كل فروة مسلوخة من رأس هندي أحمر، و٤٠ جنيهاً مقابل أسر كل واحد منهم، وبعد خمسة عشر عاماً ارتفعت المكافأة إلى ١٠٠ جنيهاً و٥٠ جنيهاً مقابل فروة رأس امرأه أو فروة رأس طفل (هذه هي الحضارة الأمريكية التي يتشدق بها بعض المفكرين).

وفي عام ١٧٦٣ أمر القائد الأمريكي (البريطاني الأصل) جفري أهرست برمي بطانيات كانت تستخدم في مصحات علاج الجدري إلى الهنود الحمر بهدف نشر المرض بينهم مما أدى إلى انتشار الوباء الذي نتج عنه موت الملايين من الهنود، ونتج عن ذلك شبه إفناء للسكان الأصليين في القارة الأمريكية. إنها حرب جرثومية بكل ما في الكلمة من معنى، ونشر مرض الجدري من أسلحة الحرب الجرثومية وكان أخطر ما فيه أنه لم يكن لهذا المرض أي وجود في القارتين الأمريكيتين، يعني ذلك أن هذا المرض لم يكن مستوطناً هناك، ويعني هذا أيضا أن السكان الأصليين ليس لديهم أية مناعة ضد هذا الوباء الجرثومي. والمجرمون الذين استخدموا هذه الأسلحة الجرثومية يعلمون بأنه سيفتك إلى حد الإبادة بالهنود الحمر ورغم ذلك استخدموه فكانت هذه الحادثة هي أول وأكبر استخدام لأسلحة الدمار الشامل بشكلها الشامل ضد الهنود الحمر، حتى إن القنابل النووية التي أطلقت بعد ذلك بما يزيد عن قرن ونيف على هيروشيما وناكازاكي لم تكن أكثر فتكاً من جرثومة الجدري المستخدمة ضد الهنود، حيث قتل من اليابانيين

٥% من عدد ضحايا الهنود في تلك المجزرة. حتى في موضوع استخدامات أسلحة الدمار الشامل لا يسعنا إلا أن نذكر. أن أمريكا أكثر من استخدم أسلحة الدمار الشامل في العالم. فهي استخدمت الأسلحة الجرثومية بشكلها الواسع وقتل أكثر من سبعه ملايين هندي أحمر. وأمريكا أكثر من استخدم الأسلحة الكيميائية في الحرب الفيتنامية وقتل مئات الآلاف من الفيتناميين، وأمريكا أول من استخدم الأسلحة النووية في تاريخ البشرية. وأمريكا أول من صنع الأسلحة الهايدروبينية وأمريكا أول من صنع الأسلحة النيوترونية. وبعد شبه فراغ القارة الأمريكية من الهنود الحمر، اضطر الغزاة المجرمين إلى البحث عن قرابين بشرية جديدة يكلفونها بتعمير القارة التي أبادوا سكانها. وبعد أن فشلت حملاتهم على شمال أفريقيا، ودفنت أحلامهم وقتل ملوكهم في معارك وادي المخازن بالمغرب، بعد كل ذلك اتجهوا إلى أفريقيا السوداء وبدأت ثاني أفظع جريمة إبادة وتهجير في التاريخ، وهي تجارة الرقيق الأسود بعد اصطيادهم وأسرهم من السواحل الأفريقية في عمليات إجرام خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتي أدت بدورها إلى مآسي طالت خمسين مليون أفريقي أسود تم شحنهم من أنحاء القارة الأفريقية وقد هلك معظمهم قبل أن يصلوا إلى العالم الجديد، مما لقوا من العذاب والجوع والقهر ، حيث تم قتل الكثيرين منهم لمجرد نشوة القتل والتسلي بهم، هل هناك إرهاب أفظع من ذلك؟ والعجيب بالأمر أن أمريكا هي التي أحبطت في مؤتمر دوربان عام ٢٠٠١ مطالب الأفارقة بالتعويض عما حدث لهم، بل رفضت أن يقدم لهم مجرد اعتذار. ولعل الدافع وراء تلك المفاهيم التوراتية فحسب ايالكوت سيموني (c.n 772245):" كل من سفك دم شخص غير يهودي عمله مقبول عند الله، كمن يقدم قرباناً إليه" لذلك يعتقدون أنهم بهذا الإرهاب والقتل والبطش والتشريد والذبح إنما يقدمون قرابين إلى إلههم الذي يدعوهم لفعل ذلك، فكيف يعتذرون عن ذلك.

وفي الحرب العالمية الثانية في معركة واحدة دمرت الطائرات الأمريكية بالقذائف والنابالم الحارق في طلعة جوية واحدة ٦١ ميلاً مربعاً، وقتلت ١٠٠ ألف شخص في عمليات جحيم مستعر شمل طوكيو و٤٦ مدينة يابانية أخرى، وكانت نتائجها أفظع من نتائج استخدام الأسلحة النووية، وقبل أن تستخدم أسلحتها النووية فوق مدينتي هيروشيما وناجازاكي، التي حصدت بسببها عشرات الآلاف من الأرواح ، بلا أدنى تفريق بين مدني وعسكري، أو رجل وامرأة وطفل. مع أن الكثير من الباحثين أثبت أن اليابان كانت قد وافقت على شروط الاستسلام، قبل استخدام أمريكا للأسلحة النووية ضد الشعب الياباني، ورغم ذلك أصر الإرهابيون المتعطشون لدماء الشعوب على ممارسة هذه الإبادات البشرية الجماعية.

وفي كوريا تدخل الأمريكان لعزل الحكومة الشعبية فيها وأغرقوا البلاد في حروب طاحنة سقط خلالها أكثر من ١٠٠ألف قتيل.

و في فيتنام أدى التدخل الأمريكي إلى قتل أكثر من مليون شخص، وتؤكد مجلة نيويورك تايمز في مقالة نشرت في ١٩٩٧/١٠/٨ إن العدد الحقيقي للضحايا الفيتناميين بلغ ٣,٦ مليون قتيل، وفي بعض التقارير تم إثبات إنه بين عامي ١٩٥٢-١٩٧٣، قتل الأمريكيون زهاء عشرة ملايين صيني وكوري وفيتنامي وروسي وكمبودي، وفي غواتيمالا قتل الجيش الأمريكي أكثر من ١٥٠ ألف مزارع في الفترة ما بين ١٩٦٦و ١٩٨٦.

وبتواطئ أمريكا قتل الملايين في مجازر عديدة في فلسطين ولبنان وسوريا ومصر والأردن وإندونيسيا ونيكاراغوا والسلفادور وهندوراس بالأسلحة الأمريكية الفتاكة، والتي منها أسلحة لم تدخل مخازن الجيش الأمريكي، بل صنعت وصدرت إلى بعض الأنظمة المتآمرة والمتعاملة مع الولايات المتحدة لاستعمالها ضد شعوبها.والنصيب الأكبر وجه إلى الكيان الصهيوني الذي يمارس كافة أشكال الإرهاب والقتل والتنكيل والتشريد ضد الشعب الفلسطيني، ولم نسمع أن أمريكا مناصرة الحرية والديمقراطية في العالم قد طالبت بالإرهابيين الدمويين الصهاينة إلى المحاكم الدولية من أمثال بن جوريون، وأشكول، وجولدا مائير ، وموشي دايان ،واسحق رابين، وشيمون بيريز، ونتنياهو، وباراك وشارون، وموفاز وغيرهم الكثيرين في هذا الكيان المغتصب! كما أنها لم تطالب بمحاكمة (سوموزا) في نيكاراغوا و (بينوشيه) في تشيلي و(ماركوس) في الفليبين و(باتيستا) في كوبا و(دييم) في فيتنام و(دوفاليه) في هايتي و (سوهارتو) في أندونيسيا و(فرانكو) في أسبانيا.

وارتكب الأمريكان المجازر البشعة في حرب الخليج الثانية ضد العراق، ويمكن أن نكتفي بما ذكرته صحيفة التايمز البريطانية بعد إعلان وقف إطلاق النار، لتوضيح مدى المجازر والإرهاب الذي اُرتكب في العراق حيث جاء فيها:" كانت الحرب نووية بكل معنى الكلمة، وجرى تزويد جنود البحرية والأسطول الأمريكي بأسلحة نووية تكتيكية، لقد أحدثت الأسلحة المتطورة دماراً يشبه الدمار النووي، واستخدمت أمريكا متفجرات الضغط الحراري المسماة (BLU – 82) وهو سلاح زنته ١٥٠٠ رطل وقادر على إحداث انفجارات ذات دمار نووي حارق لكل شيء في مساحة تبلغ مئات الياردات. وكان مقدار ما أُلقي على العراق من اليورانيوم المنضب بأربعين طنا، وأُلقي من القنابل الحارقة ما بين ٦٠ـــ٨٠ ألف قنبلة قتل بسببها ٢٨ ألف عراقي. وقد سئل كولن باول حينذاك والذي كان رئيساً لأركان الجيش الأمريكي عن عدد القتلى العراقيين فقال: "لست مهتما به إطلاقا" لم يكن مهماً عند كولن باول أن مائتي ألف عراقي قتلوا في هذه الحرب.

هذه الحرب التي أطلق عليها الأمريكان الحرب النظيفة لأنها تقوم على استراتيجية التصويب العسكري الدقيق باستخدام أجهزة التسلح الإلكتروني! (ما أنظف من هذه الأسلحة إلا من يطلقون على أنفسهم الأطهار وأياديهم من إرهابهم ملطخة بدماء الملايين من شعوب العالم!

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكتف بحروبها الإرهابية ضد العالم بل هي التي تدرس الإرهاب في معاهد ومدارس لتخرج الإرهابيين ليتفننوا بتعذيب الناس وقتلهم.

•أمريكا تصدر الإرهاب إلى العالم:

فقد ذكر الكاتب البريطاني " جورج مونبيوت" في جريدة الجارديان البريطانية في عددها الصادر في ٢٠٠١/١٠/٣٠ " أنه يوجد في مدينة "فورت بيننيج" بولاية جورجيا معهد خاص لتدريب الإرهابيين يطلق عليه " ويسترن هميسفير للتعاون الأمني (**WHISK**) وتموله حكومة الرئيس بوش، مشيراً أن ضحايا هذا المعهد يفوق قتلى انفجارات ١١ سبتمبر وتفجير السفارتين الأمريكيتين في أفريقيا، وكان يُطلق على هذا المعهد "مدرسة الأمريكيين" SOA ومن عام ١٩٤٦ حتى عام ٢٠٠٠ قام هذا المعهد بتدريب أكثر من ٦٠ ألف جندي وشرطي من أمريكا الجنوبية متهمين بأعمال التعذيب والإرهاب في بلادهم ، ومن بين هؤلاء الخريجين الكولونيل " بيرون ليما استرادا" المتهم بقتل الأسقف "جوان جيرادي" في جواتيمالا" لأنه كتب تقريراً حول المذابح التي ارتكبتها المخابرات العسكرية برئاسة "استرادا" وبمساعدة اثنين من خريجي هذا المعهد والتي راح ضحيتها مئات الآلاف من الأبرياء.

وفي عام ١٩٩٣ أعلنت الأمم المتحدة أسماء ضباط الجيش الذين ارتكبوا أكثر مذابح الحرب الأهلية فظاعة في سلفادور، فكان ثلثا هؤلاء الضباط قد تدربوا في مدرسة (SOA).

وأوضح الكاتب البريطاني أن هذا المعهد قام بتدريب أخطر الضباط الذين ارتكبوا جرائم وحشية ما بين قتل وخطف ومذابح جماعية في دول أمريكا اللاتينية، مثل تشيلي وكولومبيا وهندوراس وبيرو. ويكفي هنا الإشارة إلى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش كان قد حذر أي حكومة تؤوي الإرهابيين وتساعدهم في أعقاب انفجارات ١١ سبتمبر، مما قاله آنذاك " أن أي عمل كهذا هو مشاركة لهم في الإرهاب!"

بعد كل هذه الحقائق التي وردت، هل نتجنى على الأمريكيين عندما نذكرهم ببعض ماضيهم المعبر عن حضارتهم وعن ثقافتهم وعن جرائمهم وعن إرهابهم، وعن قتلاهم في أفغانستان، وعشرات آلاف المرشحين للقتل في العراق وعن مئات الآلاف الذين سيقتلون في حروب أمريكا القادمة في حربها التوراتية على الإسلام في ما يسمى بحرب الألفية السعيدة!

إن الله يمهل ولا يهمل فهذا الإرهاب الأمريكي المنظم والمدعوم بالعقيدة التوراتية التي تتسلح بها الصهيونية المسيحية ارتدت على الولايات المتحدة الأمريكية بالويلات الداخلية، فإذا بالإرهاب الأمريكي الداخلي، أصبح حالة ميئوساً منها لايمكن السيطرة عليها ،وأصبحت تنذر بتفكيك الولايات المتحدة الأمريكية من الداخل،ولتأكيد ذلك فلنلقِ نظرة عليها من خلال كتَّابهم ومفكريهم لكي لا نتجنى إن قلنا أن أمريكا بلد الإرهاب .

•الإرهاب .الأمريكي الداخلي:

في دراسة للباحث الاجتماعي الأمريكي " لويل فاكنت" يقول: " وواقع الأمر أن الولايات المتحدة قد اختارت أن تبني لفقرائها بيوت اعتقال وعقاب بدل المستوصفات ودور الحضانة والمدارس. هكذا ومنذ عام ١٩٩٤ تخطت الموازنة السنوية لدائرة السجون في كاليفورنيا (المسؤولة عن مراكز الاعتقال للمحكومين الذين تتجاوز عقوبتهم السنة الواحدة) الموازنة المخصصة لمختلف فروع جامعة الولاية فقد تقدم الحاكم (بيت ويلسون) عام ١٩٩٥ بمشروع موازنة يلحظ فيه إلغاء ألف وظيفة في التعليم العالي من أجل تحويلها إلى ثلاثة آلاف وظيفة حارس سجن جديدة . والسبب واضح فمثلا في ١٩٩٩/٨/٢٢ أعلنت وزارة العدل الأمريكية " أن عدد البالغين المسجونين أو الذين خارج القضبان بكفالة بلغ عام ١٩٩٨ خمسة ملايين و٩٠٠ ألف شخص. وتعني هذه الأرقام أن ٣ % من الأمريكيين مع نهاية عام ١٩٩٨ إما أن يكونوا داخل السجن وإما خارج القضبان بكفالة.

إن ثقافة الجريمة والسجون انتقلت بداعي الثقافة التوراتية الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى المدارس حيث شاعت ظاهرة إطلاق النار على المدرسين والمدرسات وعلى التلامذة بشكل لافت لم يشهد له العالم مثيلا. فقد تناقلت وسائل الإعلام في مارس ١٩٩٨ المعلومات التالية: " لاحظ الخبير في علم دراسة الجرائم

(رونالد واينر) من الجامعة الأمريكية أن وتيرة العنف لدى الشباب زادت إلى درجة كبيرة بسبب ثقافة الأسلحة النارية. وغلبة العقلية المستوحاة من قانون الشارع أو (التعاليم التوراتية)على الأخلاق والمبادئ الإنسانية. وأظهرت دراسة كشف عنها البيت الأبيض، أن واحدة من كل عشر مدارس رسمية أمريكية شهدت أعمال عنف خطرة عام ١٩٩٧.

وكتب أحد كبار صحافيي نيويورك متعجباً : " هناك حرب حقيقية في شوارع الولايات المتحدة. ويسقط قتلى بالرصاص ما يقارب ٤٥ ألف شخص كل تسعة عشر شهراً، وهو العدد نفسه الذي سقط خلال تسعة أعوام من حرب فيتنام ، هذا يكشف أمراض المجتمع الأمريكي المستعصية، و العنصرية المتفشية في داخله، والتباينات الاجتماعية الواضحة، إن دل هذا على

شيء فيدل على تفجر اللحمة الأسرية، وإفلاس النظام التربوي، واستشراء المخدرات، وعن عدم فاعلية النظام القضائي، وعن قوة اللوبيات المدمرة داخل المجتمعات الأمريكية، وخصوصاً اللوبي الصهيوني. و هذا يدل أيضاً على الإرهاب الدموي الذي يطال به مختلف الشرائح والطبقات. فمثلا في سنة ١٩٩١ قتل الإرهاب الداخلي الأمريكي ٣٨٣١٧ شخص وجرح ١٧٥ ألف شخص، هذا يعني حصول ١٠٥ قتلى في اليوم الواحد ، ولترجمة هذه الأرقام على الواقع لنفهم نتائج هذا الإرهاب، يكفي أن نقارن طبيعة القتلى بالسلاح بين أمريكا وبعض الدول الأوروبية. ففي سنة ١٩٩٠ بلغ عدد حالات القتل بأسلحة اليد في الولايات المتحدة فقط إلى ١٠٥٦٧ حالة، بينما بلغ في بريطانيا ٢٢ حالة وفي السويد ١٣حالة، وفي استراليا١٠ حالات وفي كندا ٦٨ حالة، وفي اليابان ٨٧ حالة .وهذا ما دفع الكثير من المحللين الأمريكيين من إطلاق وصفٍ لهذه الحالة الإرهابية بأنها "حرب حقيقية في كل بيت" أو " الإرهاب على الذات". لذلك صرح بصوت عال (كولمان يونغ) عمدة مدينة شيكاغو الأسود البشرة، الذي رفض بإصرار تجريد مواطنيه من أسلحتهم حيث قال:" قد أكون مجنوناً إذا صادرت الأسلحة، في حين نحن فيه محاصرون بأناس عدوانيين".مما جعل لجنة أمن منتجات الاستهلاك، التي باشرت عملية إحصاء لحوادث إطلاق النار إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أن في الولايات المتحدة وفق التقديرات المختلفة حوالي ٢٠٠ ألف شخص يصابون بالرصاص سنوياً. بالطبع لا يتضمن هذا الإحصاء عدد الضحايا المجهولين الذين يعالجون بعد إصابتهم بعيداً عن أعين الحكومة الفيدرالية. كما ينتشر في الولايات المتحدة ٢١١ مليون قطعة من الأسلحة النارية، بينها ٦٧ مليون مسدس مختلف الأنواع.

إن السبب المهم للإرهاب الداخلي الأمريكي وحسب رأى الكاتب "جيل ديلافون" الذي أصدر كتاب (violate Americus) العنف في أمريكا: " ففي نهاية ١٩٩٤حطم النظام القضائي الأمريكي المتعثر رقماً قياسياً مرعباً بوجود أكثر من مليون شخص من الأمريكيين يتعفنون وراء قضبان السجون، وهو أعلى معدل اعتقالات على سطح هذا الكوكب. مع الإشارة إلى أن ثلاثة أرباع المتهمين لا يعتقلون ولا يضعون داخل السجون لأسباب قانونية معينة. والأسوأ من النظام القضائي هو نظام السجون الذي يصنع (مجرمين محترفين) حقيقيين محكومين نهائياً بالعودة إلى الإجرام. فأكثر من ٦٠% من المعتقلين نفذوا بالسابق حكماً بالسجن، وبناء على دراسة أجريت على مستوى الولايات كلها. هناك ١٠٨ ألف مجرم تم إيقافهم حوالي ١٠٩ مليون مرة. هذا يعني أن أمريكا تقبع تحت مسلسل الإرهاب والجريمة الداخلية والمسؤول عنها الشعب الأمريكي بامتياز. وأمريكا متخلفة أكثر من أية دولة عربية أو أية دولة من دول العالم الثالث المتهم بالتخلف. ويكفينا تحاليل وتنظيرات من المتأمركين المتصهينين الذين يستهزئون بشعوبهم

ويريدون إقناعها بالتجربة الأمريكية الرائعة ،وهذه الأرقام لأكبر دليل على روعة التجربة الأمريكية.

إذن الإرهاب الداخلي مستفحل في جذور المجتمع الأمريكي وفي كل آليات حركته، بل كان ركيزة نشأة هذا البلد كما أسلفنا سابقا، سواء من خلال الصراعات بين الغزاة البيض فيما بينهم أو صراعهم مع أصحاب الأرض الحقيقيين من الهنود الحمر. إن الغازي الأمريكي أصبح مواطناً أمريكياً بمقدار ما وسع أرضه وقتل أصحابها الحقيقيين، أو من خلال الاضطهاد الشرس ضد الأفارقة والتي ما زالت تغذيه المعتقدات التوراتية والقوانين الأمريكية التي تعتمد على العهد القديم في تشريعاتها. وحسب تقرير رسمي صدر عام ١٩٨٩ بعنوان (ضحايا العنف في القوانين الأمريكية) تحدث أحد كاتبي التقرير (ليونارد جيفري) عن أن في أمريكا ٥٥٠٠ عصابة مسلحة معروفة تنتشر اليوم ،وبعضها منظم وله أفرع في كل الولايات المتحدة. وتقوم هذه العصابات أو الميليشيات بـــ ٢٥ ألف عملية قتل في السنة، والقتلى معظمهم من السود، وأخذت هذه الميليشيات تبني دولها و قوانينها الخاصة بها داخل الولايات المتحدة .وهي محمية بكمياتٍ كبيرة من الأسلحة المتطورة ،و أكد كثير من المطلعين أنهم يملكون كميات وافرةً من أسلحة الدمار الشامل تفوق الخيال. ولعل استخدام الجمرة الخبيثة بعد أحداث ١١ سبتمبر داخل الولايات المتحدة الأمريكية والإرباك الذي أصاب المؤسسات الحكومية والاجتماعية من جرائه لدليل ساطع على ذلك. و تم إثبات أن هذه الجمرة الخبيثة المستخدمة هي أمريكية داخلية بحتة صنعت على يد الإرهابيين الأمريكيين. كما لهذه الميليشيات نفوذها الانتخابي والاجتماعي، و هي تمارس العنف الهستيري، وتطمع إلى تجهيز جيشٍ من الإرهابيين للزحف على البيت الأبيض وتدمير الحكومة الفيدرالية فيه واحتلال البلاد.

ألم يكن أجدى بحكومة بوش أن تواجه هذا الإرهاب الأمريكي الداخلي ومنظمات الإرهاب الأمريكية المدمرة للاستقرار الداخلي، من أن توجه تهمة الإرهاب للمنظمات الفلسطينية واللبنانية التي تدافع عن حقوقها الوطنية وتريد تحرير أرضها وشعوبها من الاحتلال و الإرهاب الصهيوني البغيض. أليس من الواجب الوطني والقومي أن تقوم الحكومة الأمريكية بتنظيف البيت الأمريكي من الإرهاب الداخلي ومن منظمات الإرهاب الأمريكية . وخصوصا أن الصهيونية المسيحية أفرزت أكثر من ألف ومائتي حركة دينية متطرفة يؤمن أعضاؤها بنبوءة نهاية العالم أو في ما يسمى بمعركة هرمجدون. وهذه الحركات تنتج أفلاماً سياسية على أنها أفلام دينية ، تخدم فكرة دعم إسرائيل بوصفها ساحة المواجهة الأخيرة قبل نزول المسيح عليه السلام. مثل فيلم "إسرائيل

مفتاح أمريكا إلى النجاة" وفيلم " القدس .د.س" الذي أجمع كل من شاهده على أنه يبعث رسالة واضحة مفادها: " اشكروا الله أرسلوا الذخيرة!"

ولعل فكرة نزول المسيح وارتباطها بنشوب معركة هرمجدون هي التي دفعت بعض هذه الحركات إلى القيام بانتحارات جماعية بهدف التعجيل بعودة المسيح وقيام القيامة كما يعتقدون، ومن هذه المجموعات جماعة (كوكلس كلان) العنصرية، والنازيون الجدد، وحليقوا الرؤوس، وجماعة (دان كورش) الشهيرة التي قاد زعيمها (كورش) أتباعه لانتحار جماعي قبل عدة سنوات بمدينة (أكوا) في ولاية (تكساس) من أجل الإسراع بنهاية العالم. وكذلك (القس جونز) الذي قاد انتحاراً جماعياً لأتباعه أيضا في (جواينا) لنفس السبب٠وكان تيموثي مكفاي الذي فجر المبنى الفيدرالي في مدينة أوكلاهوما في ١٩٩٥/٤/١٩ هو أحد اتباع هذه المنظمة. فكيف تريد أمريكا أن تقنع العالم بصدق نواياها في محاربة ما يسمى بالإرهاب، وبطونها مملوءة بمنظمات الإرهاب الأمريكية٠ ولأن فاقد الشيء لا يعطيه، ولأن الكذب والتدليس هو عنوان السياسة الأمريكية ،ولأن الصهيونية تقود العالم إلى الدمار، لذلك وجهت الولايات المتحدة جيوشها وأساطيلها إلى منطقتنا و كانت هذه الحرب المجرمة على العرب و الإسلام.

***منظمات الإرهاب الأمريكي:**

أما بالنسبة إلى منظمات الإرهاب الأمريكي. فلها أيديولوجيتها السياسية الخاصة بها، فهي تعتبر أن الحكومة الأمريكية فاسدة وتتألف من مجموعة من اللصوص، مجموعة خائنة باعت نفسها للصهيونية . مجموعة خانت أهداف الثورة الأمريكية ،ورهنت الولايات المتحدة للبنوك العالمية، لذلك ينبغي على أفرادها أن يبقوا متأهبين، ومحتفظين بأسلحتهم وأن يطوروا في مختبراتهم أسلحة الدمار الشامل٠ فأعضاء هذه الميليشيات مقتنعون بوجود مؤامرة كبيرة مدبرة في واشنطن ومن اليهود خاصة، تهدف إلى جلب جحافل من الأمم إلى الأرض الأمريكية ليعملوا أجراء لدى رؤوس أموال يهودية٠ وهذا ما يؤدي بدوره إلى اضطهاد اليد العاملة الأمريكية الأصلية، ومنهم من يدعي أنهم المدافعون الأواخر عن العنصر الأبيض، ومنهم من يؤمن بعودة المسيح المنتظر، بل منهم من آمن بأنه قد نزل فعلا. صدر تقرير في (USA Today) في ١٩٩٥/١/٣٠ يدعي أن في عام ١٩٩٤ ظهرت ميليشيات في أكثر من ٢٤ ولاية اجتذبت ٥٠ ألف عضو، ومصدر هذا التقرير المكون من عشر صفحات هو (مكتب الباتف) ويحذر هذا التقرير من هذه الميليشيات (العسكرية المحترفة) والتي تناهض الحكومة الفيدرالية العداء، وتفسر الدستور الأمريكي بالمعنى الحرفي. وتأخذ الوكالات الحكومية المختلفة هذا التحذير على محمل الجد. ويؤكد تقرير صدر عام ١٩٩٨ عن مركز (ساوترن بوفرتي لوسانتر) المتخصص في

مراقبة التحركات المعادية للحكومة الفيدرالية، أن المجموعات التي تحرض على الحقد هي (المنظمات الصهيونية، ومنظمة فروة الرأس، والمدافعون عن تفوق العرق الأبيض، ومنظمة الهوية المسيحية) وارتفعت نسبة الميليشيات ما بين ١٩٩٦و ١٩٩٧ إلى ٢٠% ·لم يكن خطر هذه الميليشيات خافياً على الخبراء والمختصين ووسائل الإعلام الأمريكية فأصدرت مجلة التايمز ملفاً كاملاً عن هذه الميليشيات المسلحة في أمريكا، وأوردت أسماء أخطر عشرين منظمة تنتشر في أنحاء الولايات المتحدة·ويقول ميتشيل هاميرز أحد خبراء الجامعة الأمريكية في واشنطن: " أن الإرهاب الداخلي يشكل تهديداً متزايداً وهو أكثر تنظيماً في أوساط الميليشيات... أنهم لا يستعملون فقط قنابل بسيطة كتلك التي استخدمت في أوكلاهوما سيتي، ولكن مخازنهم تتضمن أسلحة دمار أكثر تطوراً من الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية المعروفة· وفي جلسة خاصة للكونجرس الأمريكي في مايو من عام ١٩٩٥ حذر ثلاثة من كبار المسؤولين الأمريكيين من تعاظم خطر الإرهاب المحلي مشيرين إلى أن الرعايا الأمريكان أصبحوا يواجهون خطر الإرهاب المحلي أكثر من الإرهاب الخارجي المدعوم خارجيا.

فالميليشيات تفتك بأمريكا بضراوة السرطان مثل بلوووس وكرييس اللتان أنشئتا منذ أكثر من ثلاثين سنة في كاليفورنيا، ولهما اليوم وكلاء في ٣٢ ولاية و١١٣ مدينة·ففي عام ١٩٨٥ في قطاع لوس أنجلوس وحدها يوجد ٤٠٠ منظمة إرهابية، وأصبح العدد في عام ١٩٩٠ ما يقرب ٨٠٠ منظمة إرهابية تضم ٩٠ ألف عضو· وتوسعت هذه المنظمات الإرهابية انطلاقاً من شيكاغو باتجاه مينابوليس وامتدت هذه الميليشيات حتى إلى المدن الصغيرة في أواسط الغرب، فمثلا بين ١٩٩٠ـــ ١٩٩٣ في مدينة (ويشيتا) من ولاية (كانساس) التي يقطنها ٣٠٠ ألف نسمة أحصيّ ٩٠ منظمة إرهابية، وأصبح شعار (أطلق النار عشوائيا من السيارة، أمراً شائعاً)·وامتدت هذه الميليشيات إلى قلب أمريكا بعد أن كانت محصورة ولمدة طويلة في المدن الكبرى، فوصلت إلى مدن(أوماها) و(اوكلاهوماسيتي) و (كانساس سيتي).

وما يثير العجب عند هؤلاء الميليشيات أن الندم معدوم لدى إرهابيها وخصوصاً القتلة من الشباب والطلاب وحسب تقرير لمؤسسة (يو أس نيوز أند وارد ريبورت) الصادر في ١٩٩٣/١١/٨ورد الآتي: " أن في كل يوم دراسة يندس في محفظات الكتب ٢٧٠ ألف مسدس· وفي الصفوف العالية من بين كل خمسة تلامذة، هناك تلميذ يحمل سلاحا. لقد كانت المدرسة لفترة طويلة هى الملجأ الأخير للسلام تجاه العنف والإرهاب الداخلي، وتجاه عنف الأسرة، ولكنها لم تعد بمنأى عنه، وفي كل سنة، يقترف ما يقرب من ثلاثة ملايين عمل إجرامي من كل الأنواع من السرقة إلى الاغتصاب إلى القتل·" كما ينشر إعلانات في صحافة أمريكا الكبرى والمحلية على

حد سواء يرد فيها عبارات:" يجب ألا نسمح للحكومة بإدارة شئوننا وحياتنا... يجب أن نعود إلى أيام الثورة الأمريكية الأولى... نحن الثوريون الأمريكيون" ثم يردف الإعلان بالطريقة الأمريكية النمطية :" تعالوا مع أسلحتكم". وهذه الميليشيات تنتشر في شتى بقاع الولايات المتحدة الأميركية ولها أنصارها الذين يشكلون فكرهم الغريب والمختلف، ولكل ميليشيا منطقة نفوذ. وتحترم الميليشيات فيما بينها مناطق نفوذها. ورغم أنه لا توجد مؤشرات تدل على نوع من الوحدة في الهدف أو الرؤية بين هذه الميليشيات، فإنه من المؤكد أن ثمة خلفيات مشتركة أدت إلى تكون مثل هذه البؤر الفكرية المسلحة بالعداء على النمط الأمريكي في إدارة شؤونه. وتعكس قيم هذه التنظيمات مزيجاً غريباً من الدين المسيحي(لبعض المذاهب)، وتقديس الحرية الفردية للمواطن، والقيم العسكرية، وخاصة حرية اقتناء وحيازة الأسلحة النارية، والخوف من السلطة المركزية. لذلك فإن الطابع العقيدى الغالب على هذه التنظيمات هو الطابع اليميني، الذي يصل في أحيان كثيرة إلى الشوفينية، والعنصرية، والحقد على كل ما هو غير أبيض أو مسيحي. ويوجد بين أعضاء هذه الميليشيات مجموعة من العلماء وأساتذة الجامعات ومثقفين بارزين ومحامين وأطباء، بالإضافة إلى ضباط متقاعدين من ذوي الأوسمة الرفيعة في القوات المسلحة الأمريكية. ويعتبر بعض أعضاء هذه الميليشيات أنفسهم في حالة حرب مع السلطة الاتحادية، وهم يرفضون دفع الضرائب.أما المتطرفون منهم فيؤمنون بوجود مؤامرة تشارك فيها الحكومة الاتحادية، والمصارف اليهودية العالمية والأمم المتحدة، وغيرها من القوى المعادية للمسيحية.تهدف لإقامة حكومة عالمية أو ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، ويدعي هؤلاء أنهم يملكون معلومات ووثائق تثبت صحة ما يدعون.

- **ومن أهم الميليشيات الأمريكية:**

ـ ميليشيا ولاية أريزونا واسمها الرسمي (منظمة أبناء الحرية)، ومن أهداف هذه الميليشيا فصل ولاية أريزونا عن الولايات المتحدة.

ـ ميليشيا ولاية كولورادو اسمها الرسمي (حراس الحريات الأمريكية) ولهذه الميليشيا جريدة ودار نشر من مطبوعاتها النظام العالمي الجديد، وترسل هذه الميليشيا مستشارين عسكريين لمساعدة الميليشيات في الولايات الأخرى ،وتحمل هذه الميليشيا اليهود مسؤولية فساد النظام البنكي العالمي.

ـ ميليشيا ولاية فلوريدا تتكون هذه الميليشيا من ٦ ميليشيات فرعية ولها جنود في كل مقاطعة ومدينة في ولاية فلوريدا، ولها جيش وجهاز حكومي وجهاز قضائي على رأسه المحكمة الدستورية التي أرسلت أخيراً أوامر إلى المسؤولين في المقاطعة لإطاعة قوانينها.

ـ ميليشيا ولاية ايداهو الذي من قادتها الكابتن(صمويل شيرود) الذي يقول:"ستشهد أمريكا الحرب الأهلية مرة أخرى. ونحن هنا في ولاية ايداهو سنبدأ بالهجوم على مبنى برلمان الولاية ونقتل كل النواب رمياً بالرصاص.

ـ ميليشيا ولاية انديانا، ترأس هذه الميليشيا جنراله سابقة بالجيش الأميركي تدعى (ليندا طومسون)، وعندها مكتب محاماة في انديانابوليس عاصمة الولاية، وهي تدعو للهجوم على الكونغرس واعتقال أعضاء الكونغرس وتدميرهم.

ـ ميليشيا ولاية ميتشيغان، اشتهرت هذه الميليشيا بسبب أن منفذي الهجوم على المبنى الفيدرالي عام ١٩٩٥ في أوكلاهوما هم من أعضائها، وهي من أقوى الميليشيات و أكثرها عدداً من أقوال زعيمها (القس نورمان) :" سيذهب الآلاف من جنودنا بملابسهم العسكرية، وكامل أسلحتهم لتقديم إنذار إلى الرئيس الأمريكي وهذه ستكون بداية الثورة الأمريكية الثانية.

ـ ميليشيا ولاية ميسوري : لهذه الميليشيا فروع في خمس مقاطعات وهي ترشح أعضاءها في الانتخابات المحلية لعُمُدْ المدن واللجان التعليمية.

ـ ميليشيا ولاية مونتانا، وهي واحدة من أكبر الميليشيات الأمريكية، وتملك هذه الميليشيا دبابات وعربات مصفحة، ومدافع مضادة للدبابات، وتتدرب على حرب العصابات، وتطالب هذه الميليشيا بفصل الولاية عن باقي الولايات، وتصدر هذه الميليشيا مجلات وجرائد تتحدث عن عظمة الجنس الآري.

ـ ميليشيا ولاية نيوهاميشير، تعتمد هذه الميليشيا على الأسلحة الفردية، واستراتيجيتها العسكرية تقوم على حرب العصابات، وتدعو إلى المواجهة المباشرة مع القوات الحكومية. ويوجد كذلك ميليشيات صغيرة لا يتسع المجال لذكرها لكنها تشكل حالة ضاغطة على النظام الفيدرالي الأمريكي، وتهدد بتفجير الوحدة الداخلية وتفكيك الولايات المتحدة.

•الإرهاب الأمريكي بداية نهاية الولايات المتحدة:

قبل أن أنهي بحثي هذا الذي تم فيه إثبات مدى جبروت الإرهاب الأمريكي الدموي ضد العالم وخلفيتهم الإرهابية، يجب أن نؤكد أن العالم لن يكون كما تريده الصهيونية ، وأن العالم دائماً ينبذ الأشرار. وكثيرون من الاستبداديين لفُظوا إلى مزابل التاريخ، فأمريكا لن تكون القطب الأوحد، والصهيونية لن تحقق أهدافها وزوال جبروتها وظلمها وإرهابها قادم بإذن الله، وانهيار أمريكا قادم ومن داخلها. ويكفي أن أذكر ما كتبه مستشار الأمن القومي الأمريكي زيغنو بريجنسكي في كتابه (الفوضى) وهو أحد أركان اليمين الأمريكي، كما لا يمكن لأحد أن يتهمه بأنه إرهابي

إسلامي يخطط لتدمير الولايات المتحدة الأمريكية حيث يؤكد أن هناك عوامل كثيرة تمنع الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق حلمها في الهيمنة على قرار العالم وهي:

أولاً : المديونية التي جلبت ديناً قومياً تراكمياً يتجاوز ٤ تريليون دولار (وحسب إحصاءات مؤسسة فيجي الأمريكية تجاوزت هذه المديونية ١٣ تريليون دولار ٠ وقيمة الفوائد على هذه الديون تفوق الدخل القومي الأمريكي). وهذا لوحده يكفي ليهدد أمريكا بالانهيار في أي لحظة.

ثانياً : العجز التجاري الذي يرغم أمريكا، وهي الدائنة الأولى في العالم على استقراض المال مما يهدد قطاعات الإنتاج والعمل الرئيسية بالانهيار ويساهم في البطالة.

ثالثاً : وضع العناية الصحية سيئ جداً وهي غير متكافئة في الولايات والمناطق المختلفة، فهناك الملايين من الأمريكيين لا يحظون بالعناية الصحية.

رابعاً : التعليم الثانوي متدني جداً حيث يعاني الشباب الأمريكي من سوء التعليم بالمقارنة مع معظم الشباب الأوروبي أو الياباني، وهذا يؤدي إلى جهل ٢٣ مليون أمريكي.

خامساً : تدهور البنية التحتية الاجتماعية، وتعفن الريف الذي ينطبق على غالبية المدن الأمريكية الرئيسية، ذات الأحياء الفقيرة من الطراز الموجود في أفقر بلدان العالم الثالث.

سادساً : كثرة الإباحة الجنسية التي تهدد الحياة الأمريكية ومركزية العائلة من خلال استفحال ما يعرف بعائلة الأب الواحد٠ وهذا بطبيعته يؤدي الى إضعاف اللحمة الاجتماعية وتفكك الأسرة وانتشار الأمراض الجنسية الفتاكة التي هي بحالة تصاعدية كل سنة.والدعاية الهائلة للإفساد الأخلاقي، وتشريع القوانين لحماية الشاذين أخلاقيا من خلال الإعلام المرئي والمكتوب.

سابعاً : ازدياد عدد الميليشيات التي تحارب الحكومة الفدرالية، والتي تطالب بالانفصال عن الولايات المتحدة.

ثامناً : توريط الولايات المتحدة في حروب خارجية حيث لا تستطيع الموازنة الأمريكية ولا الشعب الأمريكي تحمل نفقاته.

وإذا أضفنا إلى ما ذكرناه سالفاً ما يخطط له المهووسون في الإدارة الأمريكية والمدعومون من الصهاينة من حروب ضد الإسلام والعالم، نجد أنفسنا أمام دولة تجلس على فوهة بركان ممكن أن ينفجر في أية لحظة، هذا يدفع العالم للتوحد ضد هؤلاء المجرمين الذي أعلنوها حرباً لتدمير البشرية تحت اسم هرمجدون، أو حرب ما يسمى بقوى الخير ضد قوى الشر. زيادة على ذلك انتشار ثقافة الجريمة وثقافة المخدرات وكثرة عبدة الشيطان وثقافة الشواذ. والمجتمعات التي تحتوي على مثل هذه الثقافات لا يمكن أن تستمر كما لا يمكن أن تسود العالم ومصيرها إلى الهاوية. وبناءً على ذلك لا يمكن لأمريكا أن تكون شرطياً أو مصرفة لشؤون العالم، كما لا يمكن

لها أخلاقيا وأدبيا وثقافيا ودينيا أن تتهم أحدا أو منظمة أو دولة بالإرهاب لأنها بلد الإرهاب الأعظم، ومصدر الإرهاب العالمي، وداعمة أكبر دولة إرهابية في العالم إسرائيل.



الفصل السادس

رأس النعامة



* النظام الإقليمى العربى التحدى والاستجابة:

لاحت فى الأفق إرهاصات تحولات دولية كبيرة نتيجة التطورات التى شهدها العالم عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والتى سارع المجتمع الدولى إلى مواجهتها للقضاء على ظاهرة الإرهاب واقتلاعه من جذوره. ورغم أن التحولات تبدو كنص معقد يصعب قراءته حاليا، إلا أن هناك شبه إجماع على أن بدايات القرن الحادى والعشرين ستزخر - كما يقول المفكر المصرى الأستاذ السيد يسن - بالصراع بين هؤلاء الذين يسعون إلى المكانة ويبحثون عن المعنى فى ماضى بعيد أو فى حاضر ممزق، وهؤلاء الذين يراهنون على تقدم الإنسانية المؤكد على المدى التاريخى الطويل.

ويكشف استقراء التيارات الفكرية والسياسية المتدفقة منذ أحداث سبتمبر عن أن الأغلبية قد توافقت على بدء هذه المعركة التى تستهدف من الناحية العملية إزالة الأسباب التى شجعت على ظهور الإرهاب الدولى وتغذية شبكاته الرهيبة. وقد توصلت مراكز الفكر ووسائل الإعلام العالمية إلى أن التغيير فى النظام العالمى القائم بات أمراً حتمياً. وإذا كان الكثيرون لم يحددوا مدى التغيير، إلا أن كافة الدلائل تشير إلى أن الدول الكبرى بدأت تدرك أن مواجهة الخطر الجديد الذى بات يهدد مستقبل البشرية يتطلب حل المشكلات الدولية الملتهبة على أسس من العدل وتطبيق الشرعية الدولية. وتتصدر هذه المشكلات الصراع العربى- الإسرائيلى على نحو ما بدا من تصريحات الرئيس الأمريكى جورج بوش ورئيس الوزراء البريطانى تونى بلير عقب تطورات الأزمة.

والتغيير الذى يفرض نفسه يتطلب دونما حاجة إلى تدليل استعداد الدول العربية، خاصةً من خلال منظمة المؤتمر الإسلامى ومنظمة الوحدة الإفريقية، القيام بدور إيجابى وفعال فى رسم السياسات التى تحقق نقلةً جديدةً فى حياة البشرية، لا تقل خطورةً أو أثراً عما تحقق من تقدم حضارى دفع المجتمع الدولى تضحيات كثيرة من أجل تحقيقه. وغنى عن البيان أن التحديات الأساسية التى تواجه الأمة العربية تتطلب أن تجتمع حولها اجتهادات أصحاب الرأى والمسؤولية بالنظر إلى أن التطورات المترتبة على الوضع الدولى الراهن تؤثر بالضرورة على مستقبل الأمة العربية. ومن حسن الحظ أن الدول العربية بدأت بالفعل عملية إعادة ترتيب البيت العربى التى ظهرت مع تبلور الإرادة السياسية الموحدة لمواجهة المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية. وتمثلت أهم تلك التحولات فى تقنين دورية انعقاد القمة العربية. كما تمثلت أيضا فى مشروع السيد عمرو موسى الأمين العام الجديد لجامعة الدول العربية الذى يهدف إلى إعادة هيكلة وتطوير جامعة الدول العربية بشكل اعتبره جميع المراقبين مدخلاً لنظام عربى جديد.

ويبدأ مشروع تطوير النظام الإقليمى العربى بمحاولة فهم واقع هذا النظام الذى بات يواجه الكثير من التحديات الهيكلية بالإضافة إلى مجموعة جديدة من التحديات التى فرضتها التطورات العالمية خاصةً تسارع معدلات العولمة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والثقافية والتى كرست خطر الانكشاف الاقتصادى والأمنى العربى، كما عمقت من خطر ظاهرة اختراق الدولة القطرية العربية. الأمر الذى يفرض فى الوقت نفسه ضرورة اتفاق الدول العربية على أولويات العمل العربى المشترك سواء على المدي الاستراتيجى البعيد أو على المدى القريب. وبالإضافة إلى تلك الأولويات فإن هناك معضلتين رئيسيتين لا يمكن الحديث عن نظام إقليمى عربى جديد وفاعل دون تسويتهما بشكل عادل. التحدى الأول يتمثل فى إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى على كافة المسارات وفى المقدمة منه المسار الفلسطينى، أما المعضلة الثانية فتتمثل فى تسوية المسألة العراقية. ذلك أن نظاماً عربياً فاعلاً لا يمكن أن يقوم على استبعاد أى من عناصره الرئيسية، ولن يكون هناك معنى لنظام عربى جديد تحتل أجزاء من أراضيه أو تترك بوابته الشرقية وإحدى حضاراته الأساسية ومرتكزا مهما لوجوده البشرى والاقتصادى دون اهتمام.

وفى هذا السياق تنقسم تلك الدراسة إلى ستة أقسام. يركز القسم الأول على محاولة فهم واقع وتحديات النظام الإقليمى العربى الجديد، بينما يتناول القسم الثانى أولويات العمل العربى المشترك. ويتناول القسم الثالث مشروع تطوير جامعة الدول العربية كما عبر عنه مشروع الأمين العام، بينما يُفرد القسمان الرابع والخامس لتناول القضيتين الفلسطينية والعراقية. وأخيراً يتناول القسم السادس مستقبل النظام العربى والنظام العالمى الجديد بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

*أولا : النظام العربى الجديد - محاولة للفهم:

بعد عشر سنوات كاملة انضم مصطلح النظام العربى الجديد إلى مصطلح النظام العالمى الجديد، وذلك رغم أن هناك عقداً كاملاً بين بزوغ المصطلحين، مشحون بالأحداث والتطورات المتسارعة. ورغم طول المسافة - بحسابات العصر - الذى أصبح العام الواحد فيه يمثل حقبة كاملة، فإن أوجه الشبه بين ظروف نشأة المصطلحين عديدة، خاصة فيما يتعلق بالبيئة السياسية والثقافية. ففى صيف عام ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق جورج بوش ميلاد نظام عالمى جديد وسط بيئة دولية غامضة وحالة عالمية من الارتباك وعدم الوضوح. وفى ربيع عام ٢٠٠١ أعلن السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، البحث فى صياغة نظام عربى جديد وسط بيئة إقليمية مشتعلة وأنفاس محبوسة، وأطراف مرهقة بفعل احتمالات الحرب وتراجع احتمالات السلام. وقد كان للمصطلح الذى أعلنه جورج بوش فعل السحر فى أوساط النخب العالمية، وفى أروقة البحث والحوار داخل واشنطن وخارجها، والدعوة إلى طى صفحة الماضى

والبدء فى قيم جديدة لعالم أفضل تحكمه المثالية الليبرالية، وتحميه القوة الأمريكية ويسوده العدل والرخاء ومبادئ حقوق الإنسان. أيضا كان لمصطلح النظام العربى الجديد أثره الواسع داخل القاهرة وخارجها ، وما قصده عمرو موسى هو أيضا طى صفحة الماضى والبدء فى إنشاء أطر وآليات عمل وأفكار ورؤى وتصورات جديدة من أجل انتشال الحاضر من أخطاء الماضى وضغوط المستقبل.

غير أن فشل الكثير من الأفكار التى جاء بها بوش أثارت الكثير من المخاوف من أن تصادف أفكار الأمين العام لجامعة الدول العربية نفس المصير. ومن هنا كان سعى الأمين العام إلى تكليف مراكز الأبحاث والدراسات فى العواصم العربية، بدراسة فرص وإمكانات النظام العربى الجديد. وكان من حظ هذه الرغبة الجارفة والصادقة نحو تطوير الحالة العربية أن يعقد مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية مؤتمرهما الاستراتيجى العربى الثالث بالإسكندرية خلال الفترة ٢٣-٢٤ مايو ٢٠٠١، تحت عنوان مستقبل النظام الإقليمى العربى. وقد بدا ذلك فى الأوراق التى قدمها المشاركون. وقد تعاقبت جلسات المؤتمر على خلفية أساسية هى مناقشة كتاب النظام الإقليمى العربى الذى أصدره الأستاذ جميل مطر، والدكتور على الدين هلال قبل عشرين عاما. وقد أثارت الندوة تساؤلاً رئيسياً وهو: هل لا تزال الأطروحات والتساؤلات التى جاء بها الكتاب على حالتها ونحن إزاء نقاش موسع حول مفهوم وإمكانات النظام العربى الجديد ؟

والواقع أن الكتاب قد حقق نجاحاً فى الترويج لمفهوم النظام الإقليمى العربى كأداة بحث وتحليل، بل أصبح هو المفهوم الأكثر استخداماً لتحليل وفهم السياسة فى العالم العربى والعلاقات العربية، غير أن هذا لا يمنع أن أسئلة كثيرة وصعبة مازالت تطرح نفسها على الباحثين، وعلى علماء السياسة العرب وتنتظر إجابات حددها الأستاذ جميل مطر فى أربع مجموعات. تتصل المجموعة الأولى من تلك التساؤلات بخصوصية المنطقة العربية من حيث التفاوت الصارخ بين قوة وتعدد الروابط على مختلف الأصعدة، وبين رخاوة الأربطة التى يُفترض أن تقوم بوظيفة شد الروابط إلى بعضها وزيادة فاعلية كل منها، وتعميق جذورها. وتدور المجموعة الثانية حول تفشى ظاهرة اختراق النظام واختراق الدولة كطرف فاعل فى هذا النظام، فالنظام مثقوب والدولة العربية مثقوبة من فرط الاختراق الحادث فى كليهما. ولا يتصل الموضوع فقط بالعولمة وتأثيرها على الدولة العربية، إنما يتعدى ذلك إلى عناصر اختراق أخرى كثيرة. صحيح أن الاختراق الأكثر هو القادم من النظام الدولى ودول الجوار، وهذا ما عالجه النظام الإقليمى العربى، من قبل، ولكن ما يحتاج إلى دراسة أعمق هو الاختراق المنبعث من داخل النظام. وتتصل المجموعة

الثالثة بموضوع قياس الإرادة السياسية لأطراف النظام، إذ لا يخفى أن خصوم النظام، ومؤيديه متفقون – خاصةً فى ضوء الأزمات والكوارث- على تحميل ضعف / انعدام الإرادة السياسية للدولة فى العالم العربى مسئولية الفشل فى علاج تلك الأزمات. وقد آن الأوان ليقوم علماء السياسة العرب بتدريب جيل جديد، وتطوير أدوات بحث جديدة بهدف فهم أو زيادة فهم القيود التى تحد من الإرادة السياسية للدول فى النظام العربى، ووضع مقياس علمى لقياس تلك الإرادة فى حالات وقضايا بعينها، أو قياسها فى عمومها. وقد أضافت ثورة الاتصالات والمعلومات وتطورات ظاهرة العولمة مجموعة جديدة من التساؤلات، يتمثل أهمها فى : من يحكم ؟ وتبحث فى فهم ومتابعة نشأة نخبة جديدة تحكم بشكل مباشر أو غير مباشر فى بعض الدول العربية؛ من يهيمن؟، وتبحث فى التحولات الجذرية على صعيد النظام الدولى، وبخاصة نظام الهيمنة بما فيه من قوى جديدة تشترك فى وضع مبادئ وقواعد جديدة للسلوك السياسى. تضم هذه القوى الجمعيات الأهلية عابرة الحدود، أو ما يسمى بالمجتمع المدنى العالمى، والشركات العملاقة عابرة الجنسية، ومنتديات العولمة. وهى قوى غير قليلة وبالغة التأثير، وتبحث أيضا فى مأسسة العلاقات بين هذه القوى تحت ما يسمى العهد العالمى الذى ابتدعه ويستمر فى تطويره كوفى عنان. وآخرا، تأتى مجموعة الأسئلة الخاصة بـــ من يضبط ؟، وتستفسر عن التطورات فى منظومات القيم تحت ضغط ثورة التكنولوجيا فى جميع المجالات، خاصة الهندسة البيولوجية، وضبط التحولات الاجتماعية الهائلة بسبب فجوات العولمة وتوحش بعض أدواتها. وتتطور الأسئلة تحت عنوان من يضبط ؟ إلى بحث الآثار المباشرة لهذا الارتباك السائد فى منظومات القيم العالمية على منظومة القيم العربية والإسلامية وعلى استقرار النظام الإقليمى العربى حاضره ومستقبله.

ولا جدال فى حجم الصيحة التى تمثلها تلك التساؤلات الهامة، والتى ترقى لتشكل أجندة بحث ودرس للمستقبل. ولا تحتاج الإجابة عليها إلى فهم الحالة العربية بمفردها، بل فهم الحالة الدولية التى لا تنتهى تعقيداتها والتباساتها. بل إننى أكاد أقول بأن الإجابة عليها هى إجابة على السؤال الجامع: ما الذى يجرى فى بلادنا والعالم؟ والأغلب أن إجابة كهذه لا تحتاج فحسب إلى جهود علماء السياسة والباحثين والدارسين بقدر ما تحتاج بجانبهم إلى النخبة الحاكمة وصناع القرار، ممن سيكون عليهم التعامل مع المخرجات والتعاطى مع التحليلات.

وقد حدد الدكتور عدنان أبو عودة، السياسى والمثقف الأردنى البارز، خمس قضايا رئيسية حكمت العلاقات السياسية بين الدول العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين. **القضية الأولى:** هى الاختلاف حول مفهوم الوحدة العربية فى عقود الخمسينيات والستينيات إلى

حد الانشقاق فى الصف العربى، ومما زاد فى تأجيج هذا الاختلاف الذى أدى إلى ما يشبه الانقسام الأيدولوجى بين الدول العربية، وجود معسكرين عالميين (الاشتراكى والرأسمالى)، فى ظل الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والدول الغربية. لقد انحسرت هذه القضية بعد عام ١٩٦٧ لتأخذ شكلاً آخر اتسم بنشوء أو محاولة إنشاء تجمعات إقليمية عربية (مجلس التعاون الخليجى القائم، ومجلس التعاون العربى الذى انتهى، والاتحاد المغاربى الذى لا يزال يواجه صعوبات عديدة). وقد بدأ الحديث فى السنوات الخمس الأخيرة عن شكل من الوحدة على غرار الاتحاد الأوروبى. وتتعلق **القضية الثانية** بالقضية الفلسطينية والموقف منها. وتسبب عن هذه القضية نشوء اختلافات أو تحالفات عربية متعددة، استقرت تقريبا بعد مؤتمر قمة ١٩٨٧، وهو المؤتمر الذى أطلقوا عليه مؤتمر الوفاق والاتفاق. لكن هذه القضية مازالت مرشحة لإثارة اجتهادات متنافرة فى ضوء تعثر مسار السلام الفلسطينى - الإسرائيلى. وتتعلق **القضية الثالثة** بالقضايا الحدودية، فقد انحسرت هذه القضايا بشكل ملحوظ نتيجة التسويات التى تمت بين عدد من الدول العربية، ولكنها لم تخرج من مسرح العلاقات العربية-العربية تماما (الصحراء المغربية على سبيل المثال مازالت قضية خلاف بين المغرب والجزائر). أما **القضية الرابعة**، فتتعلق بالقضية الأمنية، التى نشأت عن القضايا الثلاث السابقة. فقد انحسرت بعض هذه القضايا لتحل محلها قضايا جديدة ذات طابع أمنى تتعلق بالحركات الإسلامية السياسية. ويبدو أن هناك قدراً من التعاون العربى البينى وأحيانا الجماعى، حول هذه القضية، والشاهد على ذلك هو أن مجلس وزراء الداخلية العرب كمؤسسة منبثقة عن جامعة الدول العربية هو الأكثر نجاحاً، حيث يلاحظ انعقاده المنتظم والمتابعة الجادة لأعماله من قبل الدول الأعضاء. وأخيراً تتعلق **القضية الخامسة** بالانقسام العربى الذى نشأ عن حرب الخليج الثانية أو غزو العراق لدولة الكويت، والتى لازالت تتدخل فى طبيعة ودرجة التقارب أو التباعد بين عدد محدود من الدول.

وينتهى الدكتور أبو عودة إلى أن محاولة قراءة مستقبل هذه العلاقات بعد انتهاء الانقسام الأيديولوجى، وانحسار الخلاف حول القضية الفلسطينية، وتراجع حدة الخلاف الحدودى، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار بعض الحقائق الإقليمية والدولية. ومن أهم تلك الحقائق رسوخ قواعد دولة الأمة، أو الدولة القطرية العربية - اقتناعاً وسلوكاً - وتشابه المشكلات الداخلية بين الدول القطرية العربية، والفقر والتراجع الاقتصادى، والبطالة، وتخلف النظم التربوية والتعليمية، وارتفاع نسبة التزايد السكانى، ونشوء الحركات الإسلامية السياسية وشبه الغياب للحركات أو الأحزاب الوطنية والقومية ذات الطابع الليبرالى، واتساع مساحة المطالب الشعبية الخاصة بالتنمية السياسية إلى جانب التنمية الاقتصادية نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات، وتزايد التوتر بين

النخب الحاكمة المستمسكة بالأمر الواقع وقوى الإصلاح والتجديد، وتزايد شعور العداء نحو الولايات المتحدة وما تمثله فى هذا العالم باعتبارها الدولة المتحكمة الأولى فى الشئون العالمية والإقليمية (حصار العراق والقضية الفلسطينية). وتضاف إلى هذه الحقائق عودة الشك فى جدوى سياسة التوجه نحو السلام مع إسرائيل، واشتداد عود الإسلام السياسى، والوجود العسكرى الأمريكى فى دول الخليج، وتنامى الحس العربى العام بضرورة الاتفاق على صيغة جديدة للتعاون العربى. وتدور هذه الحقائق الإقليمية فى إطار عدد من الاعتبارات الدولية، فى مقدمتها بزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة بعد زوال الثنائية القطبية، والعولمة ومنظمة التجارة العالمية بما تعكسه من سلبيات وتحديات على واقع الدول القطرية فى العالم الثالث الذى تنتسب إليه الدول العربية، وثورة المعلومات والاتصالات وما توجده من فرص للمقارنة بين أحوال الشعوب ومن اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

وقد أنتجت هذه الحقائق الإقليمية والعالمية توترين متناقضين فى جسم العالم العربى. الأول هو التوتر القائم داخل الدولة القطرية الواحدة بين الحكومة والشعب. ويتمحور حول مسألة تغيير أو تثبيت السياسات الوطنية الداخلية والخارجية. أما التوتر الثانى، فهو القائم بين حكومات الدول القطرية التى تريد درء خطر تفجر أوضاعها الداخلية من جهة وبين الولايات المتحدة والمؤسسات الدولية التى تسيطر عليها (مجلس الأمن، البنك الدولى، صندوق النقد الدولى)، من جهة أخرى، والتى تريد فرض سياسات اقتصادية ومالية على هذه الدول وتعرقل حل القضيتين القوميتين الرئيسيتين، وهما رفع العقوبات عن العراق، وتحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة، وهما القضيتان اللتان تلامسان الوجدان العربى بشدة متنامية. إن الدول العربية المنشغلة بالتوفيق بين القضيتين هى أقرب إلى حالة الشلل التى أفقدتها القدرة على المبادرة، وأنتجت توجها سياسياً عربياً دفاعياً فى أحسن حالاته يتمثل فى ردود الفعل على الأحداث بدلاً من فعلها أو توجيهها، سواء على صعيد العلاقات السياسية العربية البينية أو الدولية. وإذا ما استمرت هذه الحالة فإنه يخشى أن يزيد ضعف الدولة القطرية الواحدة ويزيد معها ضعف مكانة الدول العربية ككتلة إقليمية.

ويتطلب إصلاح النظام الإقليمى العربى مجموعة من المتطلبات الضرورية، حددها الدكتور عدنان فى تشجيع دور قيادى لدولة عربية متنورة على ألا تلعب دور القائد المتسلط، بل القائد المثالى الملتزم بمبادئ المبادرة والحوار، واحترام خصوصيات الدول القطرية الأخرى، كما تشمل التوجه نحو التعامل مع الآخرين خصوصا الولايات المتحدة على أساس المصالح الأمريكية - العربية المشتركة لا على أساس الانصياع للتهديد وإملاءات الحاجة، وأن تسعى الدول العربية

لإنهاء الصراع العربى-الإسرائيلى، على أساس القرارات الدولية والعمل وفق صيغة جديدة لتحقيق السلام العادل باعتباره نتيجة للانسحاب الإسرائيلى واستعادة الحقوق وليس مقدمة لهما، وأن تسعى إلى تأسيس نظام أمنى إقليمى عربى كى تحد من مخاوف الدول القطرية العربية الموحدة، وتنمى حسها بالحاجة إلى حام غير عربى، وأن تبلور إرادة سياسية عربية لتعميق وتوسيع التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية كى تقلل من حسها بالحاجة إلى دعم خارجي يرتبط بسياسات تخرجها من حالة التكتل إلى حالة التفكك والمنافسة. فضلا عن السماح بمزيد من التفاعل بين النخبة السياسية الحاكمة وغير الحاكمة من خلال مراكز الأبحاث وتوسيع مساحة حرية التعبير، وأن تساعد الحكومات على تطوير مراكز الأبحاث العربية والتعاون معها بحيث تصبح هذه المراكز مؤسسات داعمة للسياسات العربية فى مجالات التكامل الاقتصادى العربى، وتطوير النظم التربوية العربية ونقل التكنولوجيا، والتنمية السياسية العربية، وتطوير الأمن الإقليمى العربى وتحقيق صيغة وحدوية عربية جديدة. إلا أن أهم تلك المتطلبات يتمثل فى ضرورة إصلاح الهيكل المؤسسى للنظام الإقليمى العربى وعلى رأسه جامعة الدول العربية بهدف توحيد المواقف السياسية العربية فى المحافل الدولية خاصة تجاه القضايا العربية. لعلها بذلك تعيد الهيبة والاحترام للدول العربية من خلال رؤية العالم لها ككتلة دولية تتألف من اثنين وعشرين عضواً، ولنا فى وضع العرب الموحد بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ خير مثال على فاعلية الدول العربية فى حالة توحد موقفها السياسى. ويمكن أن نأمل من جامعة الدول العربية المتطورة أن ترعى بذرة سوق عربية مشتركة لإنشاء تجمع إقليمى عربى، يضطر العالم إلى أن يتعامل معه بهذه الصفة عوضاً عن تعامل العالم مع دول قطرية مفككة لا رابط لها.

إن العمل على تحقيق هذه الأهداف أمر ممكن ومن شأنه أن يشكل إطار العمل السياسى العربى على الصعيد الدولى ومضمون العلاقات السياسية بين الدول العربية، إذا هى اقتنعت بجدوى العمل العربى المشترك، توفرت لها الإرادة السياسية لفعل ذلك. وهنا يمكن الحديث باطمئنان عن نظام عربى جديد أكثر نجاحاً وأثقل وزناً وربما يكون من الضرورى هنا الوقوف على رؤية السيد عمرو موسى التى طرحها فى المؤتمر، والتى تمثل تصور الجامعة لطبيعة هذا النظام ولإمكاناته.

*ثانيا: أولويات العمل العربى المشترك فى ظل نظام عالمى جديد:

يأتى التساؤل المشروع الذى طالما ردده كل عربى واحتل مساحة كبيرة من قاعات البحث وتقديرات المواقف وورش العمل العربية وغيرها لتقصى الأسباب والمعوقات التى تحول دون تنمية العمل العربى المشترك والذى يمكن أن يكون نواة لنظام عربى جديد، أو بالأحرى تحرير

الوضع العربى الراهن ليكون واقعاً عربياً فاعلاً ؟ ويعتبر الرد على هذا التساؤل هو أسهل حلقة فى معالجة صلب مشكلة تفعيل العمل العربى المشترك، فالداء يكمن فى عبارة واقعية واحدة لا تتعامل مع المحسنات اللغوية والبلاغة العربية الجزلة، وتعبر بكل الصدق عن مصدر العلة العربية ألا وهى الافتقار إلى الرغبة فى تحويل منظومة العمل العربى المشترك من نمطها الخطابى الذى يتمثل فى العديد من العبارات والصياغات الرنانة للقرارات العربية إلى أسلوب عمل جماعى يهدف إلى توحيد الإرادة العربية فى إطار آلية عربية تترجم هذه الإرادة المشتركة إلى عمل عربى يعبر عنها.

وبرغم التقدير الكامل لجامعة الدول العربية ولدورها المحورى الراهن والمستقبلى، فإن هذا الكيان الذى يعبر عن النظام السياسى العربى لم يتح أن يجسد ما يتمناه أى عربى من عمل عربى مشترك أو لنظام عربى جديد. فالجامعة العربية قد أنشئت فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ وفى ظروف سياسية عكست مناخها على ميثاق إنشائها، فقد كانت غالبية الدول العربية ترزح تحت الاستعمار الأجنبى، ومن ثم فإن إرادتها السياسية كانت مكبلة، ودليل ذلك أنه لم يوقع على هذا الميثاق وقت إنشائها سوى سوريا والأردن والعراق والمملكة العربية السعودية ولبنان ومصر واليمن. علاوة على ما تقدم، فقد تأكد سياسياً وتاريخياً أن الإرادة الدولية لم تكن لتوافق أو تسمح بتكوين نظام عربى قوى يحقق دفع ودعم مطلب الوحدة العربية. ويؤكد هذه الحقيقية أن الدول العظمى والأوروبية الفاعلة قد اتفقت إرادتها على وضع شوكة تفت فى الكيان العربى وتحول دون تكوين وحدة إقليمية عربية. ويتمثل ذلك فى إقامة دولة إسرائيل والتى حظيت باعتراف الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة والدول الأوروبية العظمى بمجرد إعلان إنشائها، وعليه فقد أتى ميثاق جامعة الدول العربية بمواده القشرية حاملاً فى جوانبه عوامل قصوره –والتى حاولت قرارات القمم العربية المتتالية أن تعالجها بقرارات ومعاهدات منفصلة – وأهمها دعم العمل العسكرى العربى المشترك لمواجهة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية. فقد أقر القادة العرب معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية فى ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠، والتى جاءت كإحدى ثمرات قمة أنشاص العربية فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ والتى أشير إليها فى العديد من قرارات القمة العربية بدءاً من قمة القاهرة فى ١٧ يناير سنة ١٩٦٤ والتى اعتبرت رسمياً أول قمة عربية رغم أنه قد سبقتها قمة أنشاص والتى عقدت للتصدى لأعمال لجنة التحقيق، وقمة بيروت التى اجتمعت فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ لدعم الموقف المصرى فى العدوان الثلاثى الذى تعرضت له. فقد نص بيان قمة القاهرة ١٩٦٤ فى مادته السابعة على موضوع دورية القمة وأوصى بأن يجتمع ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية مرة سنوياً على

الأقل وتتالت الإشارة إلى هذا الموضوع فى العديد من القمم العربية إلى أن قنن وأضيف كملحق للميثاق فى قمة عمان فى عام ٢٠٠١. وأخيراً فإن قاعدة التصويت والالتزام بالقرارات والتى لازالت سارية المفعول تُعتبر من المعوقات الرئيسية فى سبيل تطوير العمل العربى المشترك.

والواقع فإن هناك فارقاً كبيراً بين صياغة القرارات وتنفيذها. وتحوى الملفات العربية ما يكفى من القرارات العربية لصياغة منظومة لعمل عربى مشترك تصلح لأن تكون قمة فى الفاعلية والقوة، إلا أن ما تفتقده هذه القرارات هى الصيغة التنفيذية التى تجعل منها قرارات ملزمة ومحققة لدعم الإرادة العربية المشتركة، يضاف إلى ذلك أنه على الدول العربية أن تواجه بواقعية حقيقة أن الإرادة الدولية بزعامة الولايات المتحدة والصهيونية العالمية والمعسكر الغربى ترفض دعم الإرادة العربية ليكون لها كيان سياسي مشترك قوي وفاعل. ويزكى من هذا العنصر كذلك أن غالبية النظم السياسية العربية لا توافق من المنظور السياسى -بل والاستراتيجى- على تشكيل إرادة سياسية عربية مشتركة قوية يكون لها الوزن الفاعل فى صياغة محددات القرار العربى لما فيه صالح الكيان والإرادة العربية الموحدة. من هنا فإن أهم نقطة بداية تصلح كأساس لصياغة منظومة العمل العربى المشترك هى التعرف بصدق على محددات الموقف الراهن، والوقوف على الخطوط الحمراء والحدود الخضراء والمنطقة الممكن التحرك فيها ليمكن صياغة منهاج التحرك المرحلى العربى لتحقيق الهدف الأسمى.

ويلزم أن نقر بداية أن أسلوب التحرك العربى الفاعل يتطلب رسم الاستراتيجية العربية وبرامجها التنفيذية فى ضوء الهدف الاستراتيجى العربى الذى تتفق عليه الإرادة العربية بشكل حقيقى، ووضع برامج للتحرك العربى تهدف إلى تحقيق ترابط فعلى فى المصالح العربية وتحقيق انسجام حقيقى فى الأهداف العربية المشتركة بغية الوصول إلى الاستغلال الأمثل للإمكانيات العربية ودعم الإرادة والقوة العربية المشتركة. وهنا يمكن تصور أن هذه الاستراتيجية سوف تهدف إلى جعل النظام العربى الجديد قوة عظمى على مدى الخمسين عاماً القادمة لتحقيق الأمن العربى المشترك فى صورته الاستراتيجية. أما إذا كان الهدف الاستراتيجى العربى هو مجرد الانسجام بين المواقف العربية بهدف توفير التوافق بين المصالح العربية فى حدودها المتاحة، فإن التخطيط الاستراتيجى الفاعل سوف يركز عندئذ على نقاط الالتقاء المتاحة والمسموح بها فيما بين المصالح العربية فى إطار المنطقة الخضراء بحيث لا تحدث مضاربات فى المواقف العربية المعروفة والواضحة المعالم لكل متتبع للواقع العربى الراهن .

وهنا سيصبح الحديث عن السوق العربية مسألة مستبعدة فى الوقت الراهن، إلا أنه يمكن التحدث فى نطاق محددات المنطقة الخضراء عن منطقة التجارة العربية الحرة. كما سيصعب

الحديث فى هذا الإطار أيضا عن التكنولوجيا العربية الواحدة التى تهدف لمواكبة الثورة التكنولوجية العالمية ومحاولة الالتحاق بركبها فى حدها الأدنى أو محاولة الاقتراب من التكنولوجيا الإسرائيلية كهدف مرحلى مشروع. وسيقتصر الحديث فى هذه المرحلة فقط على التعاون بين الدول العربية فى الإطار التكنولوجى ولن يمكن الحديث عن تحديث الصناعة العربية، وإنما سيقتصر الحديث على التعاون الصناعى بين الدول العربية وسيصبح القاسم الأعظم المشترك الذى يلزم التمسك به هو توحيد المناهج التعليمية العربية من ناحية، وتنمية العلاقات الثقافية العربية بهدف توثيق الترابط الثقافى العربى، من ناحية أخرى.

والمتتبع للموقف العربى بصورة محايدة يتوصل إلى قناعة موضوعية مفادها أن المرحلة التى يعبرها العالم العربى حالياً لا تسمح بالحديث عن استراتيجية عربية كأساس لتوحيد الإرادة العربية الفاعلة من أجل خلق كيان عربى حقيقى كخطوة أولى من أجل إقامة نظام عربى إقليمى يمكن أن يكون فى المستقبل المنظور قوة إقليمية عظمى. ومن ثم، فإن من الحكمة أن يعمل الفكر العربى والتخطيط العربى وبواقعية تحتمها دقة المرحلة التى يعبرها الوضع العربى الحالى على الارتكاز إلى النمط الاستراتيجى الثانى -مرحلياً- والذى يهدف إلى تحقيق الانسجام بين المواقف العربية والوصول كحد أدنى فى هذه المرحلة إلى توفير الاتفاق بين المصالح العربية فى الحدود الواقعية التى تسمح بتطويرها فى المستقبل القريب والمتوسط، وعندما تصبح الظروف الدولية والإقليمية أكثر مواءمةً للوصول إلى توحيد الإرادة العربية بغية الوصول إلى نظام عربى جديد حقاً.

وعليه، فإن هناك العديد من الأساسيات التى يلزم أن نضعها كأهداف يتعين تحقيقها فى هذه المرحلة. ومما يساعد على تحقيق هذه الأهداف أن تبدأ الدول العربية بعزمٍ قوى الخروج من دائرة القطرية التى جعلت حالة التجزئة تسيطر على العمل العربى قرابة نصف قرن، والدخول فى مرحلة التنسيق الشامل. وتتمثل أهم الأساسيات التى تفرضها التحديات الجسام التى تواجهها الأمة العربية فيما يلى:

– أهمية السعى إلى استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى أقرب فرصة ممكنة، مع تقليص قوائم السلع المستثناة من قواعد تحرير التجارة والتى تجاوزت بين عشر دول فقط أكثر من ٦٠٠ سلعة، مع الوضع فى الاعتبار خطورة الدخول إلى عصر الجات دون وجود منطقة تجارة حرة عربية كحد أدنى، وحتمية الاتفاق على القواعد التى تحكم شهادات المنشأة وتوحيد المعايير بالنسبة للقيمة المضافة.

- تحديد مواسم الرزنامة الزراعية والمواسم التى لا تتمتع فيها بالإعفاءات والرسوم الجمركية بهدف تحقيق التعاون الزراعى العربى فى حدوده القصوى، ذلك أن الفجوة الغذائية فى العالم العربى تبلغ قيمتها ٣٠ مليار دولار فى السنة رغم توافر مساحة قابلة للزراعة تربو على ٢٠٠ مليون هكتار، وطاقة عمل تصل إلى حوالى ٨٠ مليون فرد، ونسبة بطالة عربية تتجاوز ٥,٥ مليون عاطل فى الوطن العربى يمكن توجيه نسبة كبيرة منهم لقطاع الزراعة.

- زيادة الاستثمارات العربية البينية فى حدودها المعقولة، ذلك أن الاستثمارات العربية فى القطاع العربى لم تتجاوز ٢,١ مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٦ فى حين أن الاستثمارات العربية فى الأسواق الأوروبية والأمريكية تتراوح بين ٧٧٥ مليار وتريليون دولار أمريكى.

ضرورة البحث عن أسلوب للاستغلال الأمثل للمياه العربية والذى يقدر العجز فيها بحوالى ٤٠ %، حيث يبلغ المتاح من المياه ١٨٠ مليار متر مكعب من المياه والمطلوب ٣٠٤ مليار متر مربع من المياه، أى أن العجز قد وصل إلى ١٢٤ مليار متر مربع.

- النظر فى أسلوب معالجة مديونية الدول العربية فى وعاء عربى. فقد بلغت مديونية الدول العربية ١٧٠ مليار دولار أمريكى بخلاف ديون العراق التى لم تعلن حتى الآن.

- النظر فى أسلوب لترشيد ميزانيات التسليح العربى والتى تجاوزت ١٥% من الناتج القومى العربى الإجمالى.

- حتمية تبنى جامعة الدول العربية لخطة عمل تهدف إلى توحيد مناهج التعليم العربية خلال فترة زمنية محددة لا تتجاوز عشر سنوات، مع تكريس الاهتمام بتطوير المناهج التى تؤدى إلى الالتحاق بركب التقدم التكنولوجى العالمى.

- ضرورة أن تقوم جامعة الدول العربية بوضع خطط مرحلية وبرامج تنفيذية لها تهدف إلى حفز زيادة الترابط الثقافى بين الدول العربية، باعتبار أن تأكيد هذا الترابط يعد ضماناً لرصد الحملات التى تهدف إلى النيل من الهوية العربية والترويج للهوية الشرق أوسطية كبديل عنها.

- محاولة علاج البطالة العربية والتى تجاوزت الآن ٥,٥٠ مليون عاطل بإحلالها محل العمالة الأجنبية فى البلاد العربية، خاصةً بالنسبة لنوعية الأعمال التى لا تحتاج إلى تخصص فنى عالى المستوى والتى تقدر حالياً بحوالى ٤ ملايين عامل أجنبى فى الدول العربية.

- أهمية التركيز على توسيع نطاق سلطات الجامعة العربية فى مجالات توطيد العلاقات الثقافية والاجتماعية والتعاون الشبابى والتعاون الإعلامى بين الدول العربية ووضع برامج تنفيذية لهذه الإطارات من التعاون لتهتدى أو تلتزم بها إن أمكن الحكومات العربية. ذلك أن التعاون على

المستوى الشعبى يساعد على ترسيخ الترابط العربى أكثر من الدور السياسى العربى والذى يتم فى الغالب بين المسئولين والقيادات العربية فحسب.

– أهمية تركيز الجامعة العربية على تحقيق الترابط بين رجال الأعمال العرب كمنطلق لزيادة التبادل التجارى والاستثمارى العربى، على أن يقتصر دور الحكومات على مجرد تذليل العقبات التى تحول دون تحقيق هذا الترابط. ومن الممكن فى هذا الإطار إنشاء آلية فى إطار الجامعة العربية تكون مهمتها تجميع المعلومات بالنسبة لمجالات الاستثمار التى تساعد على تطوير وتنمية الاستثمارات العربية البينية. قد تأخذ تلك الآلية توفير خدمة على أحد المواقع على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) يكون هدفها تزويد رجال الأعمال العرب بالبيانات والمعلومات التى تساعد على تطوير التجارة البينية العربية، فضلاً عن عقد اجتماعات دورية بينهم أسوة باجتماعات الإعلاميين والبرلمانيين والمحامين وغيرهم من الفئات المهنية العربية، بغرض التعرف على العقبات التى تواجه تحقيق التعاون بين رجال الأعمال واستصدار القرارات التى تساعد على تذليلها. وهنا يكون دور جامعة الدول العربية حيوياً وفاعلاً فى عرض مشروعات القرارات التى تحقق هذا الهدف .

– الاستفادة من الآليات الجديدة التى أضيفت إلى صلاحيات جامعة الدول العربية وأهمها دورية القمة وإنشاء لجان متابعة لما تم التوصل إليه من قرارات عربية لحث الدول العربية على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قرارات، وتشجيع تطوير نظام المفوضين العامين، مع مراعاة عدم الازدواج بين مهام كلٍ من الأمناء المساعدين والمفوضين العامين وتحديد إطار عمل محدد لهذه الفئة فى إطار مخطط شامل لتحقيق أهداف واضحة، ومتابعة تنفيذ مهام كل منهم فى إطار آلية إشراف تعرض على الأمين العام للجامعة وتكون ضمن إطار مكتبه الفنى.

– تكريس أعمال القمة العربية لبحث ومناقشة المسائل الهيكلية والأساسية فى مجال العمل السياسى وما يطالب مجلس وزراء الجامعة بعرضه عليهم، حتى لا يفاجأ القادة العرب بجدول أعمال متعدد البنود يستهلك وقت القمة دون فائدة. فضلاً عن توسيع صلاحيات مجلس وزراء الدول العربية لتناول هذه الموضوعات. وربما يكون من المفضل عرض أحد الهياكل التنظيمية أو الموضوعات العربية الرئيسية –مثل محكمة العدل العربية أو اتفاقية مقاومة الإرهاب فى العالم العربى أو تفعيل خطوات تنفيذ إنشاء منطقة التجارة الحرة– فى كل اجتماع قمة لبحثه على مستوى القمة وإعطائه دفعةً قويةً للأمام.

– إقرار مشروع النظام الأساسى لمحكمة العدل العربية، والذى يهدف إلى إقامة نظام قضائى عربى لتسوية النزاعات العربية فى إطار منظومة عربية وتحت إشراف جامعة الدول العربية.

فضلاً عن ضرورة الانتهاء من صياغة ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى لتقوية العلاقات العربية-العربية على هدى من إرساء قواعد متينة تحكم هذه العلاقات لمصلحة كافة الدول العربية.

- استكمال وضع الأسس الاستراتيجية لمجالات التعاون العربية المختلفة، ومنها ما تم الاتفاق عليه فى صورتها النهائية مثل الاستراتيجية الإعلامية لمواجهة تحديات القرن الجديد، وتلك المتعلقة بمواجهة الإرهاب والتطرف والتى سبقت بها جامعة الدول العربية المجتمع الدولى فى التوصل إلى ضرورة الاتفاق على هذا الهدف فى إطار عربى، حيث تم التوقيع عليها فى مقر جامعة الدول العربية فى ٢٢ أبريل عام ١٩٩٨.

***ثالثا: تطوير جامعة الدول العربية - رؤية الأمين العام:**

فى التاريخ الإنسانى تتعاقب موجات النهوض والهبوط كما تتوالى فترات الرخاء والنضوب، وحين تكون الأمم فى حالة النهوض وشعوبها فى وضع الرخاء، يكون غرض الفكر السياسى مزيجاً من الفخر بما هو قائم والتبشير به مع رغبات متقطعة فى العمل من أجل المستقبل الذى ربما يكون أقل ازدهارا. وحين تكون الأمم فى حالة الهبوط وشعوبها فى وضع الركود، يكون غرض الفكر السياسى مزيجاً من نقد الذات مع رغبات متفاوتة الإخلاص والكفاءة فى الإصلاح والتطوير. وحينئذ تكون أولى المشكلات التى تعترض الفكر السياسى وتواجه المصلحين هى مشكلة البداية. من أين نبدأ وكيف السبيل ؟ ما الخطوة الأولى، وما الخطوات التالية؟ ما أول القرارات وما أول الاجتماعات، وما أول التوصيات، وما بداية الفعل ؟ والواقع أن هذه التساؤلات مجتمعة هى بالضبط ما يواجه مشروع النظام العربى الجديد، الذى يريد له السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية أن يكون مشروع نهوض يتجاوز الهبوط، ومشروع نجاح يتجاوز الركود.

فالعالم العربى أصبح مرهقاً وبالغ الإجهاد بعد نصف قرن من الصراع مع إسرائيل، وأكثر من عقد من كارثة الخليج الثانية، وعقدين من حرب الخليج الأولى. ثم إن الهدوء الذى جاء فى لبنان قابلته حرب أهلية فى السودان، وأعمال عنف قاسية فى الجزائر، وانهيار فى الصومال، بالإضافة إلى بقاء مشكلة الصحراء وانحراف أمزجة الحكم فى موريتانيا جهة إسرائيل واعتلاء موجة النقد والمراجعة إلى حد التجريح والتدمير للتجربة القومية العربية، فضلاً عن كل ذلك، فإن حواف العالم العربى قد أضحت تفرض انتباهاً أكثر من ذى قبل، سواء كان ذلك فى باكستان وإيران وتركيا، أم فى القرن الإفريقى. وعلى المستوى الخارجى فقد صارت الأخطار الاقتصادية

والثقافية والسياسية تتجاوز ما يُثار فى شأن العولمة إلى أخطار حقيقية ملموسة تزداد احتمالاتها بمقدار عدم الاستعداد لها.

ومن ناحية أخرى، فإن إحدى المشكلات الكبرى فى العالم العربى تتمثل فى ذلك الفصل بين أمرين والاستغراق فى أحدهما، بين الفهم وبين الفعل، فكثيُرةٌ هى المشروعات التى تبادر عواصم عربية بالدخول فيها دون فهم كافٍ أو تقديرٍ مناسب، وكثيُرةٌ هى الموضوعات التى يُغالى أصحابها فى التحليل والتفسير حتى تأخذهم بعيداً عن حيز الفعل ونطاق العمل، ذلك أن الفكر العربى والتراث الإصلاحى للنظام العربى يكتظ بآلاف العناوين كتباً وأبحاثاً ومقالات. وعلى امتداد العالم العربى أصدرت دور النشر ودوائر البحث رؤى وسيناريوهات لا حصر لها لما يمكن أن يكون، ولما يجب أن يكون، حتى أصبح صعبا من بين هذا الركام أن يعثر المرء على غاية محددة يجعلها هدفاً ومقصداً، فالفكرة تلاحقها فكرة، والرأى يواجهه رأى، والمعلومات تنساب بغير حدود.

وإذا كان ذلك هو حال الفهم أو محاولاته، فإن الفعل العربى لم يهدأ هو الآخر من رغبات وحدوية لا تنقطع، ومنظمات إقليمية دون الجامعة العربية تتفاوت نجاحاً وفشلاً من مجلس التعاون الخليجى إلى اتحاد المغرب العربى، ومن توجهات وخطابات تراوح يمينا ويسارا حتى وصلت إلى دعوة إسرائيل للجامعة العربية فى حال تحقيق التسوية السلمية الشاملة، وإنهاء القومية العربية والسعى وراء الاتحاد الإفريقى والاندماج فى القارة السوداء. وهنا تكمن صعوبة الاختيار بين أفكار وبين مشروعات، ولكن الأكثر صعوبة هو الإصلاح على المستويين النظرى والتطبيقى. وربما لا نكون مغالين إذا ما قلنا أن جانباً من إنتاج الفكر السياسى العربى فى شأن الإصلاح يناقض تماماً الجانب الآخر، وأن نفس ما يراه البعض دافعاً للأمام يراه الآخرون دافعاً للخلف، حتى ليجوز أحيانا أن نصل إلى نتيجة صفرية من جراء حالة الاستقطاب هذه.

والواقع أن مشروع السيد عمرو موسى لتطوير جامعة الدول العربية يأتى فى وقته تماماً وليشكل البداية التى أردناها وأرادها الكثيرون لعالمنا العربى. ومما لاشك فيه أن الجدية التى استُقبل بها مشروع الأمين العام، سواء داخل أروقة الجامعة، أو فى العواصم العربية تعود فى أول أسبابها إلى شخص الأمين العام نفسه، فالعاطفة الجياشة التى يكنها المواطنون العرب لعمرو موسى بغير حدود. وفوق هذه العاطفة التى رفعته إلى منزلة بالغة الرفعة فإن الفكر العربى بات يؤمن بأن الرجل يمكنه استثمار تلك العاطفة فى تحقيق الإنجاز الذى يصبو إليه. كما تتضح أيضا الصعوبات الكبرى التى تواجه الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد عمرو موسى، فى دعوته الجادة والمخلصة لإقامة نظام عربى جديد، فالكثيرون يتحدثون عن نفى للنظام فيما سبق، فكيف

بالجديد؟ والكثيرون أيضاً يثيرون الجدل حول العروبة وجوداً وحدوداً وحول المدى الذى يمكن أن تمثله الهوية العربية فى صخب العولمة وسباق المصالح.

وفى هذا الإطار يجئ السيد عمرو موسى على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأمامه هذه المشكلات مجتمعة، وأمامه أيضا هذا الكم الوفير من وثائق الجامعة التى لم تتجزأ أهدافها، ومن وثائق الفكر العربى التى لم تلق الاهتمام اللازم. والملفت للنظر أن الأمين العام قد تعامل مع ذلك بشكل مختلف، فبدلا من أن يشعر بالإرهاق من فرط الأوراق التى جاء عليها، فإذا به يضيف الجديد ويطلب إلى مراكز الأبحاث والدراسات العربية داخل القاهرة وخارجها أن تقدم أطرا وحلولا لما يجرى. وبرغم أن الأمين العام قد تحدث فى مواقع ومناسبات متفرقة حول تصوراته العامة للإصلاح وحول دعوته للإصلاح الهيكلى وإصلاح المنظمات التابعة للجامعة العربية، فإن الوثيقة الوحيدة التى يمكن الاعتماد عليها فى فهم رؤية الأمين العام، هى كلمته فى ختام المؤتمر الاستراتيجى العربى المشار إليه سابقاً، والتى ألقاها نيابة عنه الدكتور أحمد يوسف أحمد، عميد معهد الدراسات العربية التابع للجامعة العربية. وربما يكون اختيار الدكتور أحمد يوسف فى حد ذاته دلالة إيجابية أولى على رؤية الأمين العام، فالرجل أكاديمى بارز ومثقف مرموق، وهو من قبل ومن بعد يقع داخل دائرة الفكر القومى المعتدل فى غير إفراط ولا تفريط. ومن ثم، فإن اختيار الأمين العام له ممثلاً فى تقديم أولى الوثائق التى تكشف عن التصورات الأولية للجامعة بشأن النظام العربى الجديد هو اختيار لجانب العلم والمعرفة ومعهما الاعتدال والإخلاص.

وقد جاءت رؤية السيد عمرو موسى – كما يراها – قائمة حوار أو مقدمة له. وتقوم تلك الرؤية على أفكار ثلاث: **الأولى** هى حتمية التطوير، **والثانية** هى إمكانيته، **والثالثة** هى منهجه.

أولاً: حتمية تطوير الجامعة العربية، لأن التطوير يمثل استجابة ضرورية ومستمرة فى عمل أية منظمة أُريد لها أن تحافظ على وتيرة مناسبة للنجاح والفاعلية، فضلاً عن المتغيرات التى تطرأ على البيئة الداخلية والخارجية لعمل هذه المنظمة التى لاشك أنها تتسم بنوع من الجذرية منذ العقد الأخير من القرن العشرين. بعبارة أخرى، فإن أى مؤسسة لكى تبقى حتى وإن كانت ناجحة، ينبغى أن تمر بعملية تطوير مستمرة، فما بالنا والجامعة العربية تواجه ما تواجهه من تحديات من داخلها، وكذلك من بيئتها الخارجية. ولاشك فى أن الجامعة العربية يجب أن تكون مؤهلة للتعامل مع التطورات الخطيرة التى تواجه الأمة العربية فى المرحلة الحالية، خاصة أن هناك أموراً طارئة تستدعى من الدول العربية أن تكون على أقصى درجة من الاستعداد.

ثانياً: إن ثمة إحساساً عربياً عاماً بالحاجة إلى التطوير وبأن هناك أسساً موضوعية للتحرك فى اتجاهه، سواء بالنظر إلى التحسن النسبى الذى طرأ على بعض أبعاد العلاقات العربية –

العربية، بما فى ذلك حل عدد من النزاعات العربية -العربية المزمنة، وإقرار آلية دورية انعقاد القمة فى قمة القاهرة سنة ٢٠٠٠، وحماس الرأى العام العربى والنخب العربية السياسية والفكرية لقضية التغيير، ومتطلبات استكمال إصلاح العلاقات العربية -العربية، والتحديات الهائلة التى تواجه الجامعة العربية، كما يتضح من مأزق التسوية الناجم عن السياسة الإسرائيلية الراهنة. ولقد انعكس هذا الإحساس العام فى قرارات قمة عمان الأخيرة التى أكدت الحرص على تمكين جامعة الدول العربية من الاضطلاع برسالتها وأداء مهامها، وتنفيذ برامجها وأنشطتها. وكلفت الأمين العام للجامعة باتخاذ الخطوات اللازمة واقتراح الصيغ المناسبة لإصلاح أوضاع الأمانة العامة للجامعة من جميع النواحى، المالية والإدارية والتنظيمية، من أجل إعادة هيكلتها والارتقاء بأساليب عملها وأدائها، وتمكينها من الاضطلاع بالمتطلبات القومية، ومواكبة المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية. ويتضح مما سبق، أن تطوير الجامعة بات يمثل أولوية أولى عند جميع المهتمين بالعمل العربى المشترك ومستقبل النظام العربى على الصعيدين الرسمى وغير الرسمى .

ثالثاً: بالنظر إلى ما سبق، قد يكون الاتفاق على نهج التطوير هو أهم خطوة فى المرحلة الراهنة، وهنا يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- إن الأمين العام سوف يعتمد فى تفاصيل خطة التطوير على مراكز البحوث والدراسات فى الوطن العربى والمنظمات غير الحكومية، وكذلك على أعمق الدراسات العلمية الممكنة فى هذا الصدد. وغنى عن الذكر بطبيعة الحال أنه يجب أن تحظى خطة التطوير بدايةً بدعم الدول الأعضاء التى بادر عدد منها بطرح أفكاره عن التطوير. ومن هنا فإن التحدى الذى يجب أن نعمل جميعاً على مواجهته بنجاح هو: كيف تتحرك الجامعة العربية إلى الأمام بالوتيرة المطلوبة بما يتناسب مع موجبات التطوير الملحة، استنادا إلى تأييد الدول الأعضاء والقوى الفاعلة فكرياً وسياسياً فى الوطن العربى فى الوقت نفسه.

٢- إن التطوير مفهوم أوسع بكثير من إعادة الهيكلة. صحيح أن إعادة الهيكلة مسألة بالغة الأهمية، غير أنه لا يخفى على أحد أن مفهوم التطوير يتضمن أبعاداً أخرى مهمة كتطوير قيام الجامعة العربية ببعض وظائفها الراهنة، والتفكير فى مهامٍ جديدةٍ تعكس المتغيرات الراهنة، وتطوير الجامعة العربية ذاتها كتجسيد تنظيمى عن النظام الإقليمى العربى.

٣- إن التطوير يمكن أن يتم على مراحل، بعضها عاجل يشمل الأمور التى لا تحتاج تغييراً فى نظم الجامعة ولوائحها، وبعضها يحتاج إلى مدى أطول لما يحتاجه من تغييرات ضرورية. ومن المفيد أن يدور حوار موضوعى حول تلك المسائل التى يمكن أن تندرج فى خطة عاجلة

للتطوير، وتلك التى تحتاج وقتاً أطول لما تتطلبه من تغييرات لابد من الموافقة عليها من قِبل الهيئات المختصة فى الجامعة. كذلك لابد أن يشمل هذا الحوار العلاقة بين التطوير على المدى القصير وذلك المنشود على المدى الأطول، بحيث يكون الأول مقدمة وتمهيداً للثانى وليس عائقاً له.

ولاشك أن قضية تطوير جامعة الدول العربية قد جاءت فى وقتها تماما بعد شيوع حالة من الإحباط لدى النخب والجماهير من الأداء السياسى العربى فى العقود الأخيرة، لا سيما فى العقد التالى لحرب الخليج الثانية، وأن هذا الإحباط هو ذاته الغطاء القوى والمخزون الحقيقى للنظام العربى الجديد. إذ أن حالة عدم الرضا عما كان، هى بالضبط الدافع لحالة الرضا عما قد يكون إذا ما تحققت أطروحات الأمين العام بالإصلاح والتجديد. والأغلب أن هذا الشعور لا يقف فقط عند قطاعات العامة والمثقفين، بل إن الحكومات الرسمية العربية نفسها صارت راغبةً فى إصلاح الجامعة وتفعيلها، ليس فقط من المنظور الأخلاقى والثقافى لجامعة العرب وحصن القومية المتين، بل أيضا لكى تكون الجامعة إحدى الأدوات الرئيسية لصنع السياسات الخارجية العربية، ولتعفى الحكومات الوطنية عند الحاجة من الحرج الذى يمكن أن تسببه ذات المواقف التى لو صدرت من المنظمة الإقليمية لا من وزارات الخارجية لزال الحرج. وهنا يمكن أن ندرك ما ذكره السيد عمرو موسى من أن هناك دولاً عربية بادرت هى نفسها بطرح أفكار عن التطوير.

وثمة أمر ثانٍ يثير الاهتمام فى رؤية الأمين العام وهو إدراكه لصعوبات الإصلاح الشامل فى ظل لوائح المنظمة وقوانينها، وهو ما دعاه إلى القول بأن هناك أجلين للإصلاح، وأن الإصلاح الجزئى سيكون جارياً إلى حين تعديل ما يلزم من لوائح وقوانين مما يحتاج جهداً أكبر وزمناً أطول. وهذا إدراك يستحق التقدير، فإن كثيراً من أخطاء المصلحين وثغرات الإصلاح تأتى من ضعف الرؤية وخلط الأولويات، أى من ذلك الفارق بين أفاق الهدف وحدود الوسيلة. وفى حالة منظمة كبرى كالجامعة العربية، فإن سوء تقدير المسافة بين الآجل والعاجل سوف يفاقم حالتى الإحباط من جراء بقاء نمط الأهداف الكبرى والأيدى العاجزة.

ويمتد تقديرنا فى هذا الصدد إلى أمر ثالث يزيد أهمية وهو تأكيد السيد عمرو موسى على أن التطوير المنشود هو أوسع بكثير من إعادة الهيكلة، ذلك أن إعادة الهيكلة على ضرورتها هى أمر خطير، ولكنها كثيراً ما تكون الهدف الأول للمصلحين، ثم تصير هى الموضوع دون سواها، فينقضى الوقت دون إنجاز يُرى أو خطوة واسعة للأمام. وقد كان من أهم الانتقادات التى وجهت للدكتور بطرس غالى حين ولايته الأمانة العامة للأمم المتحدة هو شغفه بالإصلاح الهيكلى وولعه

الزائد بالحلول الجذرية وتعديل الميثاق وتأسيس جيش مستقل، ثم كان أن انتهت مدته فى الأمانة العامة دون تحقيق ما كان يصبو إليه، بل إن كثيراً من التفاصيل قد فشلت بسبب ذلك الشغف بالإطار العام. والأغلب أن دراسة الدكتور غالى النظرية كعالم سياسة كانت سببا فى رغبته فى الإصلاح الهندسى طبقا لنظريات علم السياسية، غير أنه باستمرار، يظل الحساب طبقا للخاتمة والنهاية وطبقا للمحصلات التفصيلية. وربما يكون هذا الدرس هو الأهم فى خبرة التجديد السياسى العربى الذى يقوده عمرو موسى الآن، وذلك الاهتمام بالتفاصيل وبالممكن بالتوازى مع الرغبة فى الإصلاح الهيكلى وتعديل الميثاق.

*مشكلات وأبعاد التطوير:

١- المشكلات المالية:

تعانى جامعة الدول العربية من مشكلة مالية كبرى، ويعانى جهازها الإدارى مشكلة المرتبات وأوجه الإنفاق الأخرى. وقد جاء موسى بمشروع طموح فى ظل أزمة مالية تتفاقم. وكان ذلك مثاراً لعجب المراقبين الذين يعرفون جيداً أن الجامعة تعجز عن دفع رواتب موظفيها، وأن أمينها العام يقوم بتعيين موظفين جدد ويفتح أبوابا تحتاج إلى تكاليف لا مكان لها. فقد بدأت الجامعة فى إعداد خطة للتعامل مع المتأخرات المستحقة على الدول العربية، والتى وصلت إلى مائة مليون دولار عن السنوات العشر الماضية. كما تستهدف خطة الإصلاح المالى زيادة الميزانية العامة للجامعة عن حجمها الحالى، الذى بلغ سبعة وعشرين مليون دولار. وعلى الرغم من الصعوبات التى تواجه عملية زيادة الميزانية هذه، فإن التقشف وضبط المكاتب الخارجية وخفض النفقات عموماً، من شأنه أن يجرى تحسناً على الأداء المالى للجامعة.

وفى هذا الصدد، ربما يضطر الأمين العام إلى التخلص من مائتى موظف بعد دفع التعويضات اللازمة لهم وتسوية وضعهم الوظيفى. وعموماً فإن ما سوف تتوصل إليه المنظمة العربية للتنمية الإدارية التى تعكف حاليا على إعداد دراسة عن الإصلاح الهيكلى للجامعة، سيكون موضع الاهتمام فى المدى العاجل وعلى المدى الاستراتيجى.

٢- استحداث وظيفة المفوض الإعلامى العربى:

فى الوقت الذى يميل فيه الأمين العام إلى ضبط الترهل الإدارى وخفض أعداد الموظفين، بدأ فى الوقت نفسه فى استحداث بعض الوظائف المساعدة للأمين العام وإسنادها إلى شخصيات عربية بارزة، مثل استحداث منصب المفوض العربى، الذى تشغله السيدة حنان عشراوى كمتحدثة باسم العرب. والمفوض العربى هو منصب جديد يعتمد على تكليف الشخصيات المهمة

عربيا فى هذا المنصب من أجل القيام بمهام كبرى ومحددة بالتعاون المباشر مع الأمين العام. وبالإضافة إلى السيدة حنان عشراوى وما يُثار حول السيد طاهر المصرى رئيس وزراء الأردن الأسبق ينوى الأمين العام اختيار شخصيات أخرى بارزة لمنصب المفوض العربى. والمؤكد أن ابتكار هذا المنصب هو ابتكار محمود، فالأمين العام يدرك جيدا مدى امتلاء الأجندة العربية بالقضايا والمشكلات، وهو يدرك أيضا أن جهده وحده لا يكفى للتعامل مع مجمل هذه القضايا.

٣- تطوير الخطاب الإعلامى العربى:

وإذا كان خطاب الأمين العام وقوراً وهادئاً على هذا النحو، فإن مهمة تطوير الخطاب الإعلامى العربى هى مهمة أساسية فى المشروع الإصلاحى. ويجرى حالياً النظر فى توصيات ومناقشات الدورة الرابعة والثلاثين لمجلس وزراء الإعلام العرب، والتى انعقدت فى بيروت خلال الفترة ١٩-٢٠ يونيو الماضى، بدءاً من التفكير فى إقرار ميثاق الشرف الإعلامى، إلى إطلاق قناة فضائية عربية باللغة الإنجليزية. ويتصل ذلك الأمر بمشروع التطوير التكنولوجى والمعلوماتى للجامعة، حيث تلقت الأمانة العامة موافقة الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى على وضع الجامعة والأمانة العامة فى إطار تكنولوجى رفيع المستوى من خلال تأسيس صفحة إليكترونية للجامعة على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وإنشاء بريد إلكترونى، فضلاً عن تطوير نظام الاتصالات والعمل الإلكترونى فى الجامعة فى مجال متابعة الاجتماعات وإعداد التقارير وإرسالها وإنشاء شبكة اتصالات سريعة مع الدول العربية على مستوياتها وفيما بين المنظمات وبعضها. وعلى ذلك، فإن الهدف يتجاوز الإطلاق الرسمى لموقع الجامعة العربية على شبكة الإنترنت، لتقديم معلومات تاريخية عن الجامعة ودورها ومنظماتها المتخصصة، إلى إضفاء الطابع الإلكترونى على جميع نشاطاتها وتعاملاتها، وإشاعة آلية البريد الإلكترونى فى العلاقات بين الوكالات والمنظمات الخاضعة للجامعة. وهو ما يعنى سرعة فى الأداء وفى رد الفعل، وسرعة أكبر فى التعامل مع المستجدات والطوارئ، وتمكين أجهزة الجامعة من تجاوز حالة البطء التى اشتهرت بها، إلى حالة أحدث من الفعل والحركة الفعالة والجاهزة. ومن شأن هذا الطابع الإلكترونى أن يتيح للرأى العام العربى التعامل مع الجامعة على المستوى المعلوماتى، وربما على مستوى إبداء الآراء وتبادل وجهات النظر، لا سيما مع الانتشار المتزايد لأجهزة الكمبيوتر، وأعداد المتعاملين مع شبكة المعلومات الدولية.

٤- إنشاء برلمان عربى:

والأهم هو أن ذلك الأمر يقود إلى ما هو أقوى وأبقى، وهو إنشاء برلمان عربى فى المستقبل على غرار البرلمان الأوروبى فى ستراسبورج الذى يمارس عمله كسلطة تشريعية أوروبية،

توازى عمل السلطة التنفيذية ممثلة فى المفوضية الأوروبية فى بروكسيل. ومثل هذا الحلم يمكن أن يتحقق بنجاح إذا ما استمرت عملية اكتساب واستقطاب الرأى العام العربى لمصلحة القضايا القومية ومن خلال جامعته العربية. وهنا يمكن أن يسهم المجتمع المدنى العربى أو الجانب غير الرسمى فى العالم العربى فى تهيئة الأجواء للإحساس العربى بوحدة الشعوب وبوحدة المصلحة والمصير غير أن هذا البرلمان ولد ناقص النمو بدا واضحاً في اجتماعه في مجلس الشعب المصري أواخر عام ٢٠٠٧ ذلك الاجتماع الذي شهد تراشقات كلامية بين نواب موريتانيا والعراق وبين العديد من النواب رغم محاولة رئيس البرلمان العربي محمد جاسم الصقر لتهدئة الجلسات التي لم تخرج بجديد .

٥- آلية الانعقاد الدورى للمنظمات العربية مع الأمين العام:

وبالإضافة إلى تأكيد دورية انعقاد القمة العربية، فقد انتهت لجنة التنسيق العليا فى اجتماعها برئاسة السيد عمرو موسى إلى التوصية بأن يكون اجتماع المنظمات العربية مع الأمين العام اجتماعاً سنوياً، يحضره جميع المدراء والشخصيات الجديدة التى ستدخل فى النظام العربى، والأمناء المساعدون للجامعة العربية، ومندوبو الدول العربية لدى الجامعة فى شكل جمعية عمومية تجتمع على الأقل مرة فى العام. وبتجلى هذا الانتظام فى المرحلة الجديدة، فى اتفاق لجنة التنسيق العليا على إعداد تقرير مفصل للعرض على القمة العربية المقبلة فيما يتعلق بما جرى فى العمل العربى المشترك خلال الخمسين عاماً الماضية من إنجازات، والمعوقات التى اعترضت عمل المنظومة العربية وأجهزتها، والمقترحات الخاصة بتفعيل تلك الأجهزة، أو تعديل العمل فى إطار الجامعة، وذلك بهدف وضع تقرير وثائقى يطرح وضع التنظيم العربى كله أمام القمة بما يسمح باستجلاء حقائق التاريخ العربى المعاصر، بالوقوف على تفاصيله وحصاده، ومن ثم استلهام مواطن القوة وتجاوز أسباب الضعف. فضلاً عن تكليف المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بناءً على اقتراح الأمين العام، بوضع تفصيلات الإصلاح الهيكلى على مرحلتين: **الأولى** سريعة لإجراء إصلاحات فورية، **والثانية** استراتيجية للإصلاحات بعيدة المدى. وما يسترعى الانتباه مع هذا الانتظام فى الفكر والوسيلة، هو عناية مشروع الإصلاح بالبعد الاجتماعى العربى، ومراجعة وإعادة النظر فى إطار عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى، الذى لوحظ وجود عدد من أوجه القصور فيه، حتى يستوعب المسألة الاجتماعية فى عمله وأدائه.

وهكذا، تنطلق خطة الإصلاح من تطوير أداء لجنة التنسيق إلى بحث وفهم حصاد العقود الماضية، ثم التطوير الإعلامى والنقلة المعلوماتية، وإلى تطوير الجهاز الإدارى عبر التخلص من

البعض الزائد وإثرائه بالشخصيات البارزة، ثم إلى الاهتمام بالرأى العام وبالمسألة الاجتماعية، وكل ذلك فى إطار فصل العاجل عن الاستراتيجية ، هذه هى ملامح المرحلة المقبلة.

والواضح مما ذكرنا، أننا لم نعد إزاء جدل نظرى صاخب حول مفهوم النظام الإقليمى العربى والنظام العربى الجديد، أو الهوية والعولمة، مما يراكم فى القول ولا يزيد فى الفعل، بل أصبحنا إزاء فعل عربى حقيقى يحكمه المنهج العلمى والمنطق السليم. فبعد خمسين يوماً من اختبار الأفكار واستطلاع الرؤى، ومحاولة الفهم والإدراك، جاء الفعل محدداً واضحاً، طموحاً وممكناً، فالمشروع الجديد للإصلاح هو أقرب للمشروعات المالية والاقتصادية، له دراسة جدوى متكاملة، جدوى فى الفعل، وله تقديراته المالية. وهو مشروع يعنى بغير الرسمى كما يعنى بالرسمى، ويضع تقريراً خاصاً للمجتمع المدنى العربى وللقطاع الأهلى فى العالم العربى. وهو مشروع من قلب العصر يجعل من قضية المعلومات أمراً أساسياً للسيولة الإدارية وكفاءة الاتصال وشفافية التعامل وسرعته، ثم إنه مشروع يضع المسألة الاجتماعية التى هى الأهم لدى المواطن العربى، فى كل مكان – لأول مرة – فى حيز الاهتمام الذى تستحقه تماماً. وهو أخيراً مشروع له قبوله فى التشاور والتعاون، فقد قام الأمين العام بالاتصال بالعواصم العربية، والتقى أخيراً بالأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى عهد السعودية، والشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت، لمناقشة أفكار التطوير وإعادة الهيكلة، ولقيت الزيارتان نجاحاً فى مزيد من البلورة للرؤية والتأييد للفكر الجديد وللنظام العربى الجديد.

***النظام العربى الجديد : حدود الحركة:**

إن التاريخ الإنسانى يحفل فى حلقاته المتوالية بمراحل متفاوتة من ضعف الأمم وقوتها. وتحفل تجارب الأمم فى مسيرتها التاريخية بمحاولات متفاوتة النجاح والإخفاق للإصلاح والتجديد. وكثيراً ما كانت أمة من الأمم ينتابها الضعف ويسودها الهزال وتغلب عليها طبائع الهزيمة وأسباب الفشل، ثم يرى نفر منها أنه لا معنى للاستسلام ولا منطق للخنوع، وأنه لا مفر من الإصلاح مهما كانت التبعات ومهما طال الطريق أو تكسرت أجزاؤه أخدود وراء الآخر، والأغلب أن هؤلاء المصلحين يواجهون رياحاً عاصفةً من كل جانب من الداخل والخارج، وتحاول تثبيط الهمم وإجهاد العزم ووقف السعى وقطع الطريق.

وهكذا، يسوق البعض الآن العديد من المعوقات والمشكلات التى تقف فى طريق تطوير النظام العربى وإعادة هيكلة جامعة الدول العربية. ولا نعنى بالقول هنا أولئك الذين يرون صعوبات فى الطريق، فنحن منهم نرى أن الطريق ليس مفروشا بالورود ولا مملوءاً بالحلول. ولكننا نعنى أولئك الذين يرون أن المشكلات تعنى الاستسلام وأن المعوقات تعنى الفشل مهما

بذلت جهود وأنتجت أفكار وانتهجت سياسات. ويكدس آخرون تلك المشاكل على النحو التالى: ملف العراق الداخلى، ملف العراق الخارجى، مشكلة سوريا مع إسرائيل، العلاقات السورية – اللبنانية، العلاقات السورية –العراقية، العلاقات السورية–الأمريكية، العلاقات السورية –التركية، المشكلة اللبنانية، القضية الفلسطينية، الملف القطرى–البحرينى، الملف اليمنى– السعودى، العلاقات الإماراتية – الإيرانية، الملف السودانى، الملف الجزائرى، ملف الصحراء، العلاقات الموريتانية – الإسرائيلية. وهى جميعها وغيرها بمثابة عناوين لمشكلات تتفاوت خطورتها وتأثيراتها على حالة ومستقبل النظام العربى. والمدهش أنه ما إن يقوم واحد من النخب القادرة والكفاءات النادرة ليعلن الإصلاح ويحشد لذلك الأفكار والبرامج والحلول حتى يهبوا من مقاعدهم ويقولوا: كيف ؟ إن المشكلات لا حل لها، وإن الملفات لا مخرج منها.

إن دعوة الإصلاح لم تأتِ من فراغ، فهى رغبة دائمة لدى المثقفين العرب. وزادت الرغبة إلى أقصاها، حيث قام العراق بغزو الكويت وأُصيب النظام العربى بالدوار والانكسار وقد حاول الأمين العام السابق د. عصمت عبد المجيد قدر جهده إن يجد حلولاً لزمن الانكسار وأن يسلك طريقاً الزمن الانتصار. وجاء السيد عمرو موسى فى لحظة مواتية للإصلاح والتجديد، جاء الرجل بميراث هائل من النجاح وتراث ضخم من الخبرة. وجاء أيضا بدعم معنوى شديد من قبل النخب العربية والرأى العام معا. وبرغم ذلك فإن عمرو موسى لم يأتِ جاهزاً بمشروع التطوير، ولم يلقِ عصاه فإذا هى حية تسعى، وإنما كانت عصا موسى هى العقل العربى بقدراته وإمكاناته من باحثين ومفكرين وساسة حاليين وسابقين، ذهب الرجل إلى مراكز البحث والتقى بنخبة المثقفين والمحللين. ولمَّا كان الحصاد كافياً ولائقاً، وفى حدود الممكن والمستطاع، بدأ يعلن على الناس ما انتهى إليه وما ينتويه بشأن التغيير والتطوير. ولكن رغم إعلان الخطوط الرئيسية للإصلاح، لا تزال معظم التفاصيل الفنية والجدول الزمنى للإصلاح غير واضحة على نحو كامل.

لقد تجسدت آلية الأمين العام بشأن المواجهة الواعية والواسعة لإسرائيل فى حشد الرأى العربى فى مؤتمر العنصرية الأخير الذى عقد بمدينة دربان بجنوب إفريقيا، والعمل من خلال المنابر الدولية لذات الأهداف القومية المطروحة. ولكن هل يمكن فى هذا السياق أن ننشغل ونشغل معنا الرأى العام بسؤال بائس مثل: لماذا لا يطالب الأمين العام بلاده بقطع علاقاتها مع إسرائيل ؟ الواقع أن هذا السؤال نموذج للسؤال الخطأ، فالذى يعنيه الفكر السياسى العربى بتطويق إسرائيل إنما يعنى عدم إقامة علاقات جديدة معها، وقطع علاقات الدول التى لا ترتبط مع إسرائيل باتفاقيات دولية ملزمة لأطرافها، كما هو الحال فى الاتفاقيتين المصرية والأردنية مع

إسرائيل. فالأمر يتجاوز كونه علاقات تجارية أو سياسية إلى علاقات قانونية واتفاقيات ملزمة. ولا يمكن هنا أن ننظر بنفس الاعتبار إلى حالة دول أخرى لا تربطها حدود ولا اتفاقيات مع إسرائيل ولكنها لا تمانع فى اتخاذ خطوات تطبيعية إزاءها، والمؤكد أن الأمين العام وجهازه يعى جيداً الفارق بين الحالتين.

وعلى الرغم من أن البعض يذهب إلى أن مثل هذه السلطة التشريعية لن تحقق الاستقرار المنشود لصنع القرار العربى المشترك، نظراً لاختلاف التوجهات الإقليمية ولاختلاف طبيعة أنظمة الحكم العربية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن البرلمان العربى لا يعد هدفاً محدداً وعاجلاً فى إطار النظام العربى الجديد، وإنما ارتأينا أن ربط الرأى العام العربى بقضية الإصلاح وجعله يشارك الجامعة آمالها وهواجسها وأحلامها هو فعل إيجابى يهيئ فى المستقبل – أى مستقبل – لفرصة هذا البرلمان. والمؤكد بالطبع أن هناك اختلافاً بين الدول العربية فى نظم حكمها ودساتيرها، ما بين ملكية وجمهورية، غير أنه من المؤكد لدينا أيضا أن جميع الدول العربية – باستثناء ليبيا – تملك برلمانات أو ما فى حكمها من مجالس وجمعيات استشارية، وأنه من الممكن فى المستقبل إذا ما تم التفكير جدياً فى هذا الشأن أن يكون البرلمان العربى بالتعيين فى سنواته الأولى، على أن يتم اعتماد الطريقتين معا – التعيين والانتخاب– وفق حصص محددة فى مرحلة لاحقة. ومن الممكن أيضا أن تكون صلاحيات هذا البرلمان فى مراحله الأولى أقل كثيراً من صلاحيات البرلمان الأوروبى ثم تزداد بمرور الوقت واكتساب المزيد من الثقة.

وعلى أى حال، فإننا لم نجعل البرلمان العربى هدفاً رئيسياً، سواء الآن أو فى المستقبل، ولكننا لم نغفله تماماً كهدف لا يفتقد الأمل وكأمل لا يفتقد الفرصة تماماً. ثم إننا لم نأتِ بذلك من فراغ كامل، بل كان الأمر فى ذهن الآباء المؤسسين للجامعة عندما طُرح هذا الاقتراح عام ١٩٤٥. وبإيجاز، فإنه رغم المخاطر والتحديات، فإننا نعتقد فى أن حدود الحركة لا تعنى انعدام الحركة، وأن تقدير الأمور لا يعنى تجميدها، بل تقديم العلم والمعرفة والأمل ثم الشروع فى الفعل حتى آخر المدى. وهنا حدود الحركة.

*رابعاً: القضية الفلسطينية والنظام العربى الجديد:

فى بداية تحولات خطيرة فى العلاقات الدولية فرضتها أحداث سبتمبر الأمريكية، ظهر تحول واضح فى سياسة الولايات المتحدة تجاه قضية الشرق الأوسط. ورغم أن التغيير لم يتبلور بشكل كامل، إلا أن القضية المصيرية للمنطقة العربية عادت تحتل مكاناً بارزاً ضمن أولويات واشنطن بعد أن كانت الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس جورج بوش الابن قد استهلت عهدها بـــ التخلى عن الدور الأمريكى فى دفع عملية التفاوض من أجل التسوية السلمية الشاملة فى الشرق الأوسط.

وتبدو أهمية التغيير فى أنه يتم وسط انشغال الولايات المتحدة بالرد على ما اعتبرته إعلان حرب ضدها.

وليس هناك من شك فى أن التغيير يشكل اقتناعا أمريكيا بما أجمع عليه العالم –على نحو ما وضح فى ردود الفعل بعد زوال الصدمة– من أن القضاء على الإرهاب يستلزم القضاء على أسبابه. وذهبت الأغلبية إلى تأكيد أن ما يحدث فى المنطقة العربية من تنكيل بشعب فلسطين الأعزل وهو يقاوم أعتى احتلال شهدته الإنسانية حتى الآن من بين الأسباب المؤدية إلى الإرهاب. كما ذهبت الأغلبية إلى أن عدم حل أزمة الشرق الأوسط التى تفاقمت بقدوم حكومة رجل الحرب اريل شارون، سيؤدى إلى ظهور جيل جديد من الإرهابيين، وبذلك يواجه العالم حالة من الفوضى بدلاً من القضاء على الظاهرة التى تهدد استقراره وتقدمه.

ويرجع التحول فى الموقف الأمريكى إلى عوامل كثيرة لا يمكن فصلها عن بعضها. كان أبرزها الدور المؤثر الذى تكفلت به مصر منذ بداية الأحداث والذى كان خاتمة فصوله الجولة الأوروبية الخاطفة التى قام بها الرئيس حسنى مبارك، وشملت فرنسا وألمانيا وإيطاليا. كما تبعها إيفاد السيد أحمد ماهر وزير الخارجية برسالة إلى الرئيس جورج بوش. وقد لقى هذا الدور تأييد الاتحاد الأوروبى لكل ما دعا إليه الرئيس المصرى من أن الوضع الحالى لا يُشكل صراعاً للحضارات، وأن أى خلط سيكون له نتائج لا تحمد عقباها، وأن الوضع فى فلسطين يتطلب العمل بسرعة على كسر دوامة العنف واستئناف الحوار على أساس قرارات الأمم المتحدة، ومعالجة مشكلة الإرهاب من خلال مؤتمر دولى حتى تلتزم الدول بأساسيات معينة بالنسبة لإيواء الإرهابيين دون سبب، بجانب تركيز جهودها على حل القضية الفلسطينية.

كذلك يرجع التغيير إلى موقف الدول العربية التى أدانت جميعها أحداث سبتمبر بصيغ مختلفة. وأعلنت أغلبيتها بوضوح مساندة الولايات المتحدة فى مكافحة الإرهاب، كما أدانت الأغلبية من الشعب العربى العدوان الذى وقع على الشعب الأمريكى. وكان الشعور السائد هو التنديد بالإرهاب الذى اكتوت بنيرانه –ولا تزال– عدة بلدان عربية خاصة فى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة. ويُعد من العوامل المهمة أيضا ذلك التأييد القوى الذى أعلنه الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات منذ الوهلة الأولى لموقف الولايات المتحدة واستعداده للمساهمة فى أى جهد يستهدف محاربة الإرهاب. ثم يأتى عامل ثالث له أثره فى إحداث هذا التحول، وهو أن الولايات المتحدة أدركت بسرعة أهمية أن يظل الصراع فى المنطقة العربية تحت السيطرة، بعد أن وضح لها وللعالم أجمع، أن شارون حاول منذ البداية استغلال الأحداث فى تقوية القبضة الإسرائيلية على الأراضى الفلسطينية، إلى جانب التحريض ضد السلطة الوطنية الفلسطينية،

والسعى لدمغها بالإرهاب. وقد رفضت الولايات المتحدة خطط شارون ومحاولاته، خاصة وهى تحاول حشد تأييد العالم العربى فى حربها ضد الإرهاب. ومن الواضح أن التحليلات الأمريكية التى تلت زوال الصدمة الأولى قد توصلت بفضل الدور المصرى وجهود حلفاء الولايات المتحدة إلى أن هناك فرصة سانحة أمام واشنطن لكسب تعاون الدول العربية ضد الإرهاب، وأيضا فرصة لتغيير التآكل المستمر فى نفوذ الولايات المتحدة فى المنطقة العربية، والتهديد القائم لاستقرارها.

وليس خافياً أن روابط الولايات المتحدة مع أهم أصدقائها فى المنطقة، وهم مصر والأردن والمملكة العربية السعودية، قد أصابها شيء من الوهن. ويرجع ذلك فى جانب منه إلى معارضة سياسة الولايات المتحدة تجاه الرئيس الراحل صدام حسين، وفشل سياسة الاحتواء والحصار التى تنتهجها واشنطن ولندن ضد العراق. ولكن أكثر ما يقلق الدول العربية جميعا، ويثير الغضب لدى شعوب المنطقة ضد الولايات المتحدة وإسرائيل معاً هو إحجام إدارة بوش عن القيام بدورها فى حل النزاع العربى-الإسرائيلى بوصفها الراعية الأولى لعملية مدريد.

لكل هذه الأسباب، جاء التحول فى الموقف الأمريكى. وبدأ هذا التحول بتدخل سريع -رغم ثقل الأحداث- من كولن باول وزير الخارجية الأمريكى الأسبق ، ومطالبته كلاً من الرئيس الراحل عرفات وشارون بوقف العمليات التى استمرت عاماً كاملاً. وكان التدخل مكثفاً إلى درجة أنه أجرى ١٩ اتصالاً هاتفياً للتهيئة للمحادثات بين الجانبين. وكان هدف باول هو وقف العنف وبدء محادثات التعاون الأمنى، وإنهاء الحصار الإسرائيلى للمدن الفلسطينية، وانسحاب القوات الإسرائيلية من المناطق التى احتلتها فى الضفة الغربية وغزة. واقترن التدخل الأمريكى بضغط عالمى مساند للجهود الرامية إلى وقف العمليات فى المناطق الفلسطينية ومساعدة الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى على التحرك نحو محادثات السلام كما اقترحتها اللجنة الدولية لتقصى الحقائق (لجنة ميتشل). وقد لقيت هذه الجهود تقديراً كبيراً من السلطة الوطنية الفلسطينية.

ومع الحرص على عدم المجازفة بإصدار الأحكام المسبقة، فإننا نقطع بأن الولايات المتحدة قد وضعت شارون أمام أكبر اختبار. كما أننا نرى أن أكثر رؤساء وزارات إسرائيل تطرفاً وعداء للتسوية السياسية الشاملة فى الشرق الأوسط لن يدخروا وسعا للانقضاض على ما تم الاتفاق عليه واقتناص الفرص التى تتيح له العودة لفرض إسرائيل التسوية التى يريدها الليكود على الشعب الفلسطينى. وأكثر ما يخشاه المراقبون، أن يكون شارون قد وافق مضطراً على وقف خططه العسكرية مؤقتا، ورغبة فى وقف الانتفاضة الفلسطينية التى أنهت عاماً من المقاومة المشروعة،

والتى توقفت لإتاحة الفرصة أمام الولايات المتحدة لتغيير سياستها تجاه قضية فلسطين بعد أحداث سبتمبر الأمريكية.

وهكذا يتأكد أن حكومة إسرائيل أمام اختبار كبير تكاد نتائجه تتضح من الآن، وهى تتوقف فى نهاية الأمر على التغيير الأمريكى الذى أدى إلى اتفاق عرفات – بيريز. فالمؤكد أن استمرار الموقف الجديد للإدارة الأمريكية وتطويره وفقاً لمجريات الأحداث رغم المهام الكبرى الملقاة على عاتق واشنطن فى محاربتها للإرهاب، تقبل بأن تحقق نقلات نوعية كبيرة تتطلبها خطورة بقاء الأراضى الفلسطينية والعربية تحت الاحتلال الإسرائيلى، وهذا ما أجمع عليه العالم وتقره الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التى أكدت أخيراً أن تهدئة الأزمة الفلسطينية وتحريك العملية فى اتجاه الحوار السياسى سوف يسهمان بشكل كبير فى دعم الائتلاف الدولى لمحاربة الإرهاب.

كما يتوقف الأمر كذلك على جهود حلفاء الولايات المتحدة ورموز المجتمع الدولى، الذين أعلنوا جميعاً مساندتهم لأية عملية للقضاء على الإرهاب. كما بادر أغلبهم إلى توضيح حقيقة أن بقاء قضية الشرق الأوسط دون حل، وانحياز الولايات المتحدة بجانب إسرائيل من بين الأسباب الرئيسية لظهور الإرهاب. وقد أكدت دول الاتحاد الأوروبى ضرورة معالجة أسباب الظاهرة التى تهدد أمن العالم واستقراره، إلى جانب محاربة الإرهاب. وكان من أبرز المواقف فى هذا الصدد موقف بريطانيا، التى قام وزير خارجيتها جاك سترو أثناء زيارته لإيران والذى أكد أن عدم وجود حل للقضية الفلسطينية يعطى المبرر للإرهاب وعدم الاستقرار. ويتفق ذلك مع رأى زعماء الاتحاد الأوروبى والدول العربية جميعا، خاصة مصر، التى أكدت للمجتمع الدولى أن حل قضية الشرق الأوسط هو بداية الطريق الصحيح لإنهاء الإرهاب، مثلما أكدت الحاجة إلى مؤتمر دولى يحدد بشكل ملزم للجميع وسائل القضاء على ظاهرة الإرهاب وعدم الخلط بينه وبين المقاومة المشروعة للاحتلال.

ويبقى أن نقول إن عودة الدور الأمريكى بعد غياب قد أدت إلى التحرك صوب التهدئة والإعداد لحوار متصل بقصد تطبيق خطة ميتشيل، فهل يستمر هذا الدور ليصل إلى أهدافه؟ إن هذا الأمر تظهره الأيام المقبلة، فبدونه تشير السوابق والدلائل إلى أن شارون سيقضى على الاتفاق الهش الذى تم التوصل إليه فى لقاء مطار غزة عملاً على إعادة عقارب الساعة إلى الوراء بغرض فرض التسوية التى يريدها.

وليس خافياً أن التغير الأمريكى بالحجم الذى بلغه جاء بعد أن توصلت إدارة بوش إلى ما أوضحته أغلبية المجتمع الدولى من أن انحيازها لإسرائيل -كما وضح فى مواقفها المتعددة فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية – من بين أهم أسباب معارضة شعوب كثيرة للسياسات

الأمريكية. ولم يكن الاتحاد الأوروبى -أهم حلفاء الولايات المتحدة- بعيداً عن هذا التصور، فقد أوضحه كثيرمن زعمائه كان آخرهم تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا السابق ، الذى أعلن فى خطاب عام له، أنه يؤمن بضرورة أن ينعم الفلسطينيون بالعدل والرخاء فى أراضيهم على أساس أنهم شركاء مع إسرائيل على قدم المساواة.

وقد بدأ التغيير فى الموقف الأمريكى بمطالبة شارون بوقف التصعيد القمعى ضد الشعب الفلسطينى، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، فى محاولة لاستثمار فرصة انشغال الولايات المتحدة لضرب المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال الإسرائيلى، وفرض الحل الإسرائيلى للمشكلة الفلسطينية. وقد أُرغم شارون على قبول اجتماع عرفات - بيريز، بعد أن كان قد ألغاه ثلاث مرات، ولكنه سرعان ما نسف نتائج هذا الاجتماع الذى قصدت به الولايات المتحدة وقف إطلاق النار واتخاذ إجراءات تمهد لاستئناف المفاوضات لتنفيذ مقترحات لجنة ميتشيل، وهى المقترحات التى تؤدى إلى تنفيذ كل ما كان ينبغى عمله فى الترتيبات الانتقالية من الانسحاب الإسرائيلى من معظم الأراضى الفلسطينية والدخول فى مفاوضات الحل النهائى.

ومع انتظار العالم أجمع لما ستفعله الولايات المتحدة إزاء تحدى شارون الواضح لرغبتها ورغبة المجتمع الدولى، كذلك الحال بالنسبة لسلفه أيهود أولمرت ظهر تطور أمريكى بالغ الأهمية تمثل فيما أعلنه الرئيس جورج بوش أن وجود دولة فلسطينية كان دائما جزءاً من رؤية الولايات المتحدة للشرق الأوسط، وهو التصريح الذى سارعت مصر بالترحيب به بوصفه معبرا عن تصميم أمريكى على استمرار جهودها النشيطة من أجل تنفيذ توصيات لجنة متيشيل. وقال السيد أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى حينئذ أن من شأن هذا التطور أن يفتح الطريق أمام المفاوضات الخاصة بالوضع النهائى، وأن يدعم كذلك فرص إقامة السلام العادل الذى يسعى إليه الشعب الفلسطينى وتؤيده مصر. وأوضح وزير الخارجية أن مصر تتوقع أن يكون لهذا التصريح المهم تأثيره الفعال، وأن تتوقف إسرائيل عن أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى، وأن تسلك السبيل القويم من أجل تحقيق السلام والعدل والأمان لجميع دول وشعوب المنطقة.

الواقع أن تأثير هذا التصريح ينبغى أن يكون سريعاً وواضحاً. إن الولايات المتحدة مدعوة لبلورة كثير من مواقفها، خاصة فيما يتعلق بالطلبات الفورية التى أظهرتها انتفاضة الشعب الفلسطينى. وينبغى عليها أيضاً أن تفرض على إسرائيل -وبيدها أن تفعل ذلك- الطلبات التى تضمنتها البيانات المختلفة للانتفاضة، والمتمثلة فى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضى الفلسطينية، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وأولها حقه فى تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى وعاصمتها القدس الشريف.

وفى المرحلة الفورية تقاس قوة التحرك الأمريكى باستجابته للطلبات المشروعة مثل الإفراج عن كل المعتقلين وإنهاء الحصار، وضرورة انسحاب قوات الاحتلال إلى مواقع بعيدة ليأتى بعد ذلك الانسحاب الكامل. ويرى الكثيرون أن العمل لتحقيق مطالب المرحلة الفورية يتفق مع الالتزام بالشرعية الدولية، وهو الأمر الذى لا يزال التحرك الأمريكى يفتقر إلى بعض عناصره، كما أنه يمثل جديداً فيما لو أكدت الولايات المتحدة أن التحرك لا تشوبه شائبة السعى لإسكات الانتفاضة واحتوائها. وقبل أن نستكمل ما ينبغى عمله إزاء موقف حكومة شارون المعارض لأى حل سوى ضرب المقاومة المشروعة للشعب الفلسطينى وفرض الأمر الواقع كحل نهائى، فإننا نعنى هنا بتحليل ما قاله الرئيس بوش ومغزى تصريحه فى هذه الآونة بالذات. وأول ما نسلم به أن التصريح يمثل تغييراً أكثر تقدماً فى موقف الإدارة الأمريكية الحالية إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن إدارة بوش بدأت عهدها بتصريحات أوحت للعالم أنها لن تواصل الدور المؤثر فى دفع مسيرة التسوية السليمة فى الشرق الأوسط كما أنها كانت تردد ما يقوله شارون من ضرورة وقف ما أسماه بالعنف فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، متوهمة أن رئيس حزب الليكود سينتقل بالفعل إلى بدء تنفيذ توصيات لجنة ميتشيل. والحقيقة أن ما أعلنه جورج بوش ليس جديداً تماماً بالنسبة للسياسة الأمريكية، ولكن الجديد هو أن يصدر ذلك التصريح من الإدارة التى لزمت الصمت فيما يتعلق برؤيتها للحل الصريح لأزمة الشرق الأوسط الذى يفتح الباب أمام إقامة السلام الشامل والعادل ويحقق الأمن والاستقرار فى المنطقة العربية.

وعند التمعن فى تصريح بوش نجد صدق إشارته إلى أن فكرة الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط، ذلك أن الفكرة وردت لأول مرة فى الخطاب الذى ألقاه ريجان فى الأول من سبتمبر عام ١٩٨٢ عشية خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، عندما قال إن الموقف يتلخص فى كيفية التوفيق بين المطالب الأمنية الشرعية لإسرائيل وبين الحقوق المشروعة للفلسطينيين. كما أوضح أن النزاع العربى-الإسرائيلى يجب أن يحل بمفاوضات تنطوى على مبدأ الأرض مقابل السلام، وأن موقف الولايات المتحدة يقوم على أساس أنه فى مقابل إحلال السلام تنطبق المادة الخاصة بالانسحاب فى القرار رقم ٢٤٢ على جميع الجبهات، بما فى ذلك الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم يحبذ ريغان دولة فلسطينية مستقلة دون ارتباطها بالأردن، وهو أمر تغير فيما بعد خلال مفاوضات مدريد، حيث انفرد الوفد الفلسطينى بالمفاوضات مع إسرائيل بعد أن كان مرتبطاً بالوفد الأردنى، كما أن الأردن نفسه قد أتاح الفرصة كاملة للخيار الفلسطينى المستقل بقراره الشهير فك الارتباط القانونى والإدارى بالضفة الغربية.

وقد أدى اعتراف ريغان لأول مرة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني إلى تحريك الجهود الرامية إلى حل أزمة الشرق الأوسط على أسس عادلة، إذ ردت عليه الدول العربية في القمة الشهيرة التي عقدتها في فاس (بالمغرب) في التاسع من سبتمبر عام ١٩٨٢ ـــ بعد أيام قليلة من خطاب ريغان – بمشروع السلام العربي الذي اعترفت فيه ضمناً بحق إسرائيل في الوجود، وذلك في البند السابع من المشروع الذي ينص على أن يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد أقرت المشروع جميع الدول العربية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

وبذلك يتضح أن ما طالب به الرئيس بوش من أن فكرة الدولة الفلسطينية كانت دائماً جزءاً من الرؤية الأمريكية ما دام حق إسرائيل في الوجود محترماً أمراً قائماً بالفعل. وقد تلت ذلك تطورات مهمة تؤكد الاعتراف بوجود إسرائيل، بناءً على طلب الولايات المتحدة نفسها. وكان أبرز تلك الاعترافات هو ذلك الذي ورد على لسان الرئيس الراحل ياسر عرفات عندما أعلن في المقر الأوروبي للأمم المتحدة الاعتراف بقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨، كما أكد الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وفي هذا اليوم بالذات أكد عرفات مرة أخرى رفضه تماما لإرهاب الأفراد والجماعات والدولة. وقد أدى هذا الإعلان –على نحو ما هو معروف– إلى إلغاء المقاطعة الأمريكية للحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ على لسان جورج شولتز، وزير خارجيتها في ذلك الحين، بدأ الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية، قائلاً: إن الحوار المنوى فتحه ليس هدفاً في حد ذاته، وسيكون في صلبه الموضوع الرئيسي وهو التفاوض لإنهاء النزاع العربي– الإسرائيلي، وسوف نستمر في المتابعة عن قرب بعد تنفيذ الالتزامات المقدمة من منظمة التحرير الفلسطينية، وفيما يتعلق بنبذ الإرهاب. وأكثر من ذلك، فإن الدول العربية جميعاً اعترفت بإسرائيل من خلال موافقتها على الدخول في عملية مدريد. وقد اعترفت بذلك الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، التي ذكرت في خطاب الدعوة المشتركة لحضور مؤتمر مدريد، أنه بعد مفاوضات مكثفة مع إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين، تعتقد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بأن فرصة تاريخية قائمة بالفعل لدفع الإمكانات قُدماً من أجل سلام حقيقي في جميع أنحاء المنطقة. وبذلك يتضح أن أمن إسرائيل مقبول وأن الاعتراف بها قائم، وأن السلام الحقيقي يتوقف على تخلي إسرائيل عن الوهم بأن الفلسطينيين والعرب جميعا يمكن أن يقبلوا أي حل لا يحقق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، كما يحقق الانسحاب من مرتفعات الجولان السورية المحتلة ومن مزارع شبعا اللبنانية.

وهنا تبدو أهمية التحرك الأمريكى على الأسس التى أعاد المجتمع الدولى تحديدها بشكل واضح عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر، وهو أن الانسحاب الكامل من الأراضى الفلسطينية والأراضى العربية المحتلة والاعتراف بالقدس الشرقية، هو السبيل الوحيد لحل أزمة الشرق الأوسط وإعادة الثقة فى الدور الأمريكى الذى ينبغى أن يتطور بشكل ملموس حتى يصل إلى منتهاه بما يتفق مع متطلبات الشرعية الدولية.

وقد أكد أقطاب الاتحاد الأوروبى ذلك فى تصريحاتهم التى توالت أخيراً، حيث أشار معظمهم إلى أن الولايات المتحدة يجب أن تعطى نفس الاهتمام والرعاية لسياستها الخارجية، أسوة بسياستها الداخلية. أما الإحساس بأنها سفينة نوح فهو لا يكفى سواءً بالنسبة للولايات المتحدة أو بالنسبة لباقى دول العالم، ذلك لأنه فى زمن العولمة لا تصلح سياسة العزلة، وينبغى على الأمريكيين أن يتأملوا هذا جيداً. وكان أكثر ما يقصده حلفاء الولايات المتحدة، خاصة الاتحاد الأوروبى الذى يدعو إلى مشاركة أكثر فى وضع أسس السياسة الدولية، هو ضرورة الاهتمام المتواصل بحل أزمة الشرق الأوسط. وقد أشارت مجلة الاكسبرس الفرنسية إلى أنه يوجد فى هذه المنطقة أصل كل شيء ، فالشرق الأوسط يمثل مأساة طويلة، والصراعات التى هزت أرجاءه تملأ نصف كتب التاريخ، وأن الموقف يتطلب حل أزمة المنطقة على أسس ساهمت فيها دول المنطقة وكان منها السعى لإنشاء سوق مشتركة فى الشرق الأوسط. وقد عقدت لهذا الغرض أربعة مؤتمرات اقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بقصد وضع رؤية لتنمية دول المنطقة فى حالة التوصل للتسوية السلمية الشاملة، ولكن الاجتماعات توقفت نتيجة التعثر في الوصول إلى مفهوم مشترك لحل أزمة الشرق الأوسط خصوصاً وأن الراعي الأمريكي سيخرج من البيت الأبيض نهاية عام ٢٠٠٨ ذلك العام الذي قيل إنه عام وجودٍ فعلي على الأرض لدولتين إسرائيلية قائمة بالفعل وأخرى فلسطينية ميتة من قبل أن تولد.

المراجع

الكتب :

ـ دار النفائس النشاط السري اليهودي ١٩٩٠ غازي محمد فريج

ـ دار النفائس انتحار شمشون١٩٩٣ مهندس حسني الحايك

ـ دار النفائس ويلات العولمة ٢٠٠٢ دكتور أسعد السحمراني

ـ المكتب الإسلامي جذور البلاء١٩٨٨ عبد الله التل

ـ دار النفائس الاستغلال الديني في الصراع السياسي ٢٠٠٠ محمد السماك

ـ مؤسسة الرسالة إسرائيل الخطر والمخادعة ١٩٩٨ د. نعمات عبد الرازق السامرئي

ـ دار الرشيد من يحكم أمريكا فعلا ١٩٩١ الدكتور يحي العريض

ـ منشورات الجمل كيف بن لادن والعقل العربي .

المقالات :

ـ نبيل شرف الدين قراءة في تسليح التنظيمات اللأصولية.

ـ شفيق الغبرا، العالم العربي على بساط البحث.

ـ إسلام أون لاين الإرهاب صناعة أمريكية ٢٠٠١/١٢/٩

ـ الوطن أمثال بن لادن أمريكيون ٢٠٠٢/٦/٨

ـ آفاق عربية انهيار أمريكا ٢٠٠٢/١١/٧

ـ المقاومة نت جذور المرتكزات الفكرية للإرهاب الصهيوني طلال الخالدي

ـ الجارديان الحكومة الأمريكية تصنع الإرهابيين جورج مونبيوت ٢٠٠١/١٠/٣٠

ـ الأهرام أحداث سبتمبر الأمريكية أحمد نافع

ـ مجلة أقلام الثقافية إسرائيل الكبرى عادل رمضان

ـ المركز الفلسطيني للإعلام أمريكا وإسرائيل وحرب الإرهاب لواء صلاح الدين سليم محمد

ـ الصبار قانون الإرهاب يضرب حقوق الإنسان الأمريكي عدد ١٤٦

qudsway.com الإنجلوساكسونية ـ عقدة المحورية وفلسفة التفوق حسن الباش

البيان ضحايا أسطورة " كواتز كواتل أعداد الحسن المختار

www.un.org العنصرية والسكان الأصوليون ريغو بيرتا مينشوتوم (المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز وكره الأجانب دربان)

ـ شبكة الإنترنت للإعلام العربي إرهاب الإمبراطورية الأمريكية ٢٠٠٢/٦/٢٠

ـ شبكة المعلومات العربية محيط الصهيونية المسيحية ترسم السياسة الأمريكية عمرو سليم

--Www.moqawama.tv التوراة الميثولوجيا المؤسسة للعنف عبد الغني عماد

الفهرس

أمريكا والإسلام والإرهاب

اتسم الخطاب الغربى خلال السنوات الماضية بإلقاء اتهامات وإلصاقها بكل ما هو يتصل بالإسلام وربما كان للغرب مبرراته فكثيراً ما أعلنت جماعات تقرن اسمها بالإسلام مسئوليتها عن العديد من الهجمات والعمليات التى أودت بحياة العديد من المدنيين رغم أنها أوجعت قلب الحكومات الغربية . وفى مقابل ذلك العنف نجد أن تلك الحكومات أحرقت وأغرقت بلاد المسلمين بالويلات والمصائب والحروب والدمار فى مايسمى بالحرب على الإرهاب والذى ألصقته بالإسلام حتى أضحى رديفًا له فى خطابات قادتها ومسئوليها .

عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، وأصبحت كلمة «إرهاب» Terrorism .. أكثر الكلمات إثارة للجدل واستخدمت فى مختلف وسائل الإعلام العالمية .. بل وأصبح هذا المصطلح بالرغم مما غلف به من قبل رافعيه ، بات مفهومه أكثر غموضا ، ومقياساً فارقاً فى العلاقات ، وأساساً فاعلاً تبنى عليه السياسات المريبة وتتخذ به القرارات العادلة وغير العادلة ، حتى قسم به البعض العالم إلى محورين للخير والشر وكان لزاما وفى هذه الظروف أن تنبرى أقلام الباحثين والمطلعين لتوضيح اللبس الحاصل بين مفهوم الإسلام كواحد من أعظم وأروع الديانات السماوية هذا الدين الذين يبعد بكل مفاهيمه وقيمه عن مفهوم القتل والإرهاب والخوف دين السلام والخير والمحبة .

إن هذا الكتاب إنما هى محاولة متواضعة منى أقدمها لك أيها القارئ العزيز ولك الحكم فى أن تغلق دفتيها عند أول صفحة أو أن تكملها إلى النهاية التى ربما لاتعجبك ولا ترضيك لكن هى محاولة لفهم بعض مما يدور فى عقول من هم المادة الأساس فى وسائل الإعلام والذين من خلالهم يشوه الإسلام وما أناهنا بمدافع عن هذا الدين العظيم فهو دين محفوظ لا يحتاج إلى منابر أو عمائم أو قنابل بل يحتاج إلى قلوب وعقول أمينة ونظيفة .